

د. حسن أبو طالب

المصريون والثورة

بين الميدان و البرلمان



المصريون والثورة

بين الميدان والبرلمان

د. حسن أبو طالب

إصدار مركز الأهرام للنشر
والترجمة والتوزيع

مدير التحرير

أشرف أنور

المراجعة

سها حشمت



دار الكتب المصرية
فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشؤون الفنية

أبو طالب، حسن
المصريون والثورة بين الميدان والبرلمان / حسن أبو طالب.
- ط ١ - القاهرة
مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، ٢٠١٢.
عدد الصفحات: ٢٤٨ صفحة.
المقاس: ١٧ × ٢٤ سم.
تدمك ١ ٨٩٥ ٣٢٠ ٩٧٧ ٩٧٨
١ - مصر - تاريخ - العصر الحديث - ثورة ٢٥ يناير
(١) العنوان

٩٠٦٢

رقم الإيداع
٢٠١٢ / ١٣٢٠٢

الطبعة الأولى

١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م

تصميم الغلاف: السيد عزمى
تنفيذ الجرافيك: مصطفى علوان

جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر

مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة

تليفون: ٢٧٧٠٣٤٤٥ - فاكس: ٢٥٧٨١١٠٣

البريد الإلكتروني: actp@ahram.org.eg

منذ إنشائه في ١٩٧٦ تحت اسم مركز الأهرام للترجمة العلمية وخلال مسيرته بعد أن أصبح مركز الأهرام للترجمة والنشر وصولاً إلى وضعه الراهن الذى يشمل نشاط التوزيع والتسويق (مركز النشر والترجمة والتوزيع)، أصدر مئات العناوين التى حملت خلاصة عقول وأفكار وإبداع نخبة من المفكرين والكتاب فى مصر والعالم العربى. ويرحب المركز باقتراحاتكم وأفكاركم عبر البريد الإلكتروني أو الفاكس. وتطلب إصدارات المركز من المكتبات التابعة له، ويرجى الإطلاع على قائمة عناوينها فى نهاية هذا الكتاب.

المحتويات

٤ مقدمة الكتاب
٩ الفصل الأول : ثورة شعب
٧١ الفصل الثانى : من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية
١٣١ الفصل الثالث : الجيش فى مواجهة النار
٢٠٥ الفصل الرابع : الشعب يقول كلمته

مقدمة الكتاب

مع اقتراب الذكرى الأولى لثورة الشعب المصرى فى ٢٥ يناير ٢٠١٢، كانت الصورة تبدو ملتبسة عند الكثير من المصريين. فالتطورات والأحداث التى شهدتها مصر طوال عام من عمر الثورة كانت من الكثافة والحدة والسرعة بحيث لم تتح الفرصة الكافية للتأمل واستيعاب الدلالات الحقيقية لما جرى، وما قد يجرى لاحقا.

لقد كانت الثورة ملهمة لشعوب عديدة، بدأت سلمية وانتهت سلمية، حافظ فيها الشعب المصرى على قوة الدفع طوال ١٨ يوما إلى أن حقق هدفه الأكبر وهو إسقاط نظام مستبد، تحكم فى المصريين طوال عقود ثلاثة. وما بعد ذلك ضاعت السلمية وبرز العنف المقصود والمخطط له جيدا، وتفرقت السبل بين المصريين، وأصبح لدينا عدد لا حصر له من الائتلافات الشبابية، وظهرت قوى سياسية وحزبية جديدة لم تكن فى الساحة من قبل، كل منها طرح ما شاء من الرؤى والأفكار بشأن إدارة المرحلة الانتقالية ودور المجلس العسكرى فيها ووضع الدستور الجديد، وذلك جنبا إلى جنب كم هائل من الانتقادات ودعوات الانتقام الفورى والسريع من رموز النظام السابق عبر إجراءات استثنائية تتناسب مع دواعى الثورة ومتطلباتها.

كان مفهوما أن الثورة قد أزالَت قيودا عديدة منعت المصريين فى السابق من حقوقهم الطبيعية، فى الفكر والتنظيم والتعبير والمشاركة فى صنع القرارات.

وكان مفهوما أيضا أن رغبة الناس فى التعبير عن ذواتهم وعن مكنوناتهم وعن المطالبة بحقوقهم المهدورة ستكون شديدة ومتنوعة.

وكان مفهوما ثالثا أن ما جمع المصريين على الثورة ضد النظام البائد قد لا يجمعهم على كيفية بناء نظام جديد.

ومع ذلك كان ثمة أمل أن خبرة التآلف والتوحد فى مواجهة الظلم والاستبداد وعنف النظام التى استمرت طوال ١٨ يوما قد تشفع فى الدخول فى حوار مجتمعى سياسى جاد ورصين بهدف وضع لبنات نظام سياسى جديد يرضى كل الأطياف والرؤى والتوجهات. غير أن الأمر أخذ منحى آخر، ساد التوتر والنزوع إلى الحصول على الغنيمة أو الجزء الأكبر منها، وأخذت الشكوك المتبادلة بين رفاق الثورة تفرض نفسها على الجميع.

وفى بيئة تسودها الشكوك وتتعامل على النيات المفترضة للآخر وغير المدعومة، بدلائل وقرائن ثابتة و يقينية، تصبح المخاوف هى الحكم، وتنزوى الحكمة فى التقدير والحكمة فى القرار والحكمة فى التحرك.

أخذت الشكوك تخرج من الجميع ضد الجميع، شكوك افتراضية تطورت بعد ذلك إلى حملات منهجية لنقد، بل سب المجلس الأعلى للقوات المسلحة وشخصه ثم إلى مؤسسة الجيش نفسه، ثم برزت الدعوات صريحة إلى تقسيم الجيش وإسقاطه. وبدلاً من الشعار العبقري «الجيش والشعب إيد واحد» الذى تسيد ثورة ٢٥ يناير، إذا بعض من يحسبون أنفسهم ثوريين يقولون لقد أسقطنا الداخلية فى يناير ٢٠١١، والدور على الحرية يناير ٢٠١٢ .

وتطور الأمر إلى طرح «الخروج الآمن للمجلس العسكرى»، ونسى هؤلاء أنهم يتحدثون عن حمى الثورة ولولاه لما كانت هناك ثورة ولا ثوريون. والمفارقة المحزنة أن يتحدث البعض عن جيش عظيم وعن مؤسسة وطنية، بمثل هذه الجرأة إلى الحد الذى يضرب فى العمق أبسط قواعد حماية الأمن القومى للبلاد. ونسى كثيرون أن الجيوش فى كل بلاد العالم لها وضع خاص ولها ترتيبات معينة تحمى دورها وتبعتها عن أى تأثيرات حزبية أو وقتية عارضة. ولكنها طموحات البعض فى السيطرة على كل شئ حتى ولو كان الثمن هو ضياع الدولة المصرية نفسها.

طالت الشكوك علاقات القوى السياسية بعضها بعضا، خاصة أننا أمام رؤى متباينة بشأن هوية الدولة المصرية ذاتها، فالليبراليون والتقدميون يشكون فى نيات الإخوان وحزب الحرية والعدالة والأحزاب السلفية، ويرون أنهم سيأخذون مصر إلى الهاوية. والإسلاميون بدورهم يشكون فى نيات الليبراليين ودعاة الدولة المدنية بأنهم يريدون نزع مصر والمصريين من هويتهم الإسلامية الأصيلة ويلقون بها فى أتون من الإباحية والخراب والبُعد عن الدين.

بدورهم يتابع المصريون العاديون ما يجرى وتآكل الحسرة قلوبهم على مصير بلدهم، لقد راهنوا على الثورة وما زالوا يراهنون، وذهبوا إلى صناديق الانتخابات ليقرروا مصيرهم بأيديهم، فى وقت يرون فيه من ينكر عليهم حرية الاختيار ويصف اختياراتاتهم بالتخلف والجهل.

ما كان أحد يتصور أن يمر العام الأول بعد الثورة وفيه كل هذه الدماء، وكل هذه الشكوك وكل هذا اللا يقين بشأن المستقبل. ولكن للأسف هذا ما حدث. وستظل التساؤلات مطروحة؛ من السبب ومن الفاعل ومن المسئول ومن الجانى ومن المجنى عليه؟ وسيظل المصريون بحاجة إلى من يرشدهم إلى الطريق الصحيح. وإلى أن تأتى هذه اللحظة سيكون علينا أن نعبر الكثير من العقبات وأن نواجه جميعا الكثير من التحديات، والكثير أيضا من الخطط والمؤامرات.

وبينما تجرى الأمور مُخضبة بالدماء، ظهرت التحليلات والتفسيرات والرؤى، بعضها التزم موقفا معينا منذ اللحظة الأولى متصورا أنه بذلك يمهد البلاد نحو زاوية بعينها، تحقق له أحلامه وأهدافه حتى ولو تطلب الأمر الدفاع عن تخريب البلاد وحرق مؤسساتها وتعطيل دولا العمل فيها، وبعضها حاول أن يستكشف

الحقائق ويزيل الغبار عن الحقيقة، ويساعد على فهم أكثر وعياً بحقيقة ما جرى وما قد يجرى.

فى هذا السياق سوف يجد القارئ مجموعة من التحليلات التى نُشرت طوال العام فى أكثر من مطبوعة مصرية كالأهرام فى الفترة من أول يناير وحتى نهاية مارس ٢٠١١، والأهرام المسائى فى الفترة من مايو إلى نهاية ديسمبر ٢٠١١، ومجلة المصور خلال شهر أغسطس. والمطبوعات العربية كالحياة اللندنية خلال شهر أغسطس، ومواقع دولية كموقع سويس إنفو طوال العام تقريبا. وقد قسمت هذه التحليلات عبر أربعة فصول كل منها يغطى جانبا مما شهدته مصر وعائشه المصريون، وتمثل جميعها محاولة للتأمل فيما جرى. ربما يرى فيها البعض نوعا من التأريخ وقدرنا من الحقيقة أو ربما عكس ذلك. ولكنها فى الأول والآخر اجتهاد يرنو إلى كشف جوانب أخرى لم تأخذ حقها من الذبوع والانتشار.

اجتهاد من أجل مصر الوطن والشعب والأرض. والله من وراء القصد.

د. حسن أبو طالب

الفصل الأول

ثورة شعب

١ - رسائل شباب مصر الغاضبة (سويس إنفو ٢٧/١/٢٠١١)

أربعة عناصر تغلب على مظاهرات الغضب المصرية، أولها كثرة عنصر الشباب، وثانيها غلبة الشعارات التي تطالب بإصلاحات توفر فرص العمل وتغلق أبواب الفساد وتغير ملامح الحاكمين بمستوياتهم المختلفة، وثالثها غياب القيادة الكاريزمية التي يلتف حولها الجموع الغاضبة، ورابعها الدور الفعال للشبكات الاجتماعية الالكترونية بداية من تنظيم الدعوة وتبادل المعلومات عما يجرى على الأرض ونشر الأخبار والصور، ونهاية بتعزيز المطالب لجولة جديدة.

جيل جديد.. سياسة جديدة

العناصر الأربعة تؤرخ لجيل جديد يتعامل مع السياسة بطريقة مختلفة عما اعتادت عليه البلاد من قبل. جيل يرى الأمور بشكل مختلف عما تراه النخبة الحاكمة، جيل يرى نفسه مظالم مجسدة من دم ولحم، ويرى في بلاده أمورا معوجة كثيرة، ويرى في نفسه قدرة على التغيير متسلحا بعبارة أن مصر تستحق أفضل من ذلك بكثير. جيل بات يصنع الحدث عبر رسالة الالكترونية محدودة الكلمات ولكنها كبيرة التأثير. جيل يشاهد ما يجرى حوله بلا قيود، ويسأل نفسه هل نحن أقل من هؤلاء الجيران الذين غيروا مصير بلدهم، ويجيبون في قرارة أنفسهم بالطبع لا.

في العامين الماضيين كانت هناك تجارب سبقت مظاهرات الغضب الشبابية الأخيرة، بعضها أصاب قدرا من النجاح في مرة واخفق مرة أخرى. ولكن لم يخل تحرك ناجح أو فاشل من رسائل مهمة عديدة، لكن المعنيين بالأمر لم يستقبلوا هذه الرسالة بالطريقة المناسبة، تعاملوا معها باعتبارها فورة شباب افتراضية بينها وبين الواقع مسافات كبيرة، وأن الفشل الذريع هو مآلها.

رسائل مهمة تم تجاهلها

حينها لم يفطن كثيرون إلى أصوات هؤلاء الذين نبهوا مرارا وتكرارا إلى أن، تجاهل رسائل الأجيال الجديدة فيه خطر كبير على كل شيء، على النظام العام وعلى النخبة الحاكمة وعلى بيئة الاستثمار الآمنة التي تحتاجها البلاد لجذب أموال ومشروعات هي أكثر من ضرورية في حالة مصر. الأكثر من ذلك ظلت الممارسات على حالها إن لم تكن قد زادت سوءا. وجاءت نتائج الانتخابات البرلمانية التي شهدت تجاوزات كثيرة بحق كل أحزاب المعارضة وضد الناس العادية غير المتحيزة، لتضيف شرخا آخر أكثر عمقا إلى جملة الشروخ السابقة التي أبعدت النظام والأحزاب عن الأجيال الصاعدة بل وعن كل فئات الشعب المصري.

حين يزداد التباعد بين القاعدة والقمة يصبح طبيعيا أن يثور الناس وأن يزداد سخطهم العام وأن يتطلعوا إلى تغيير بأي صورة كانت. مشكلة الأجيال الجديدة أنها لم تعد تُحدث نفسها وحسب، ولكنها أيضا باتت تشكل لنفسها عالما خاصا بها من الأفكار والطموحات والإحباطات والتعبيرات والمفردات والسلوكيات. في جزء كبير من هذا العالم الشبابي الخاص، طموح نحو إثبات الذات، يحدوها في ذلك حالة عدم رضا تزداد مساحة وعمقا يوما بعد آخر، وتزداد معها حالة الانكسار والشعور بقلّة الحيلة وانسداد الأفق وغياب الأمل. يقال هنا أن غياب المشروع القومي من حيث الفكرة الملهمّة التي يتبناها النظام ويستند إليها في اكتساب الشرعية الشعبية تجسد بدورها أكثر الأمور خطورة، كفقدان الأمل في الغد وفقدان الانتماء للحاضر والميل للتطرف والعنف والانقلاب على المجتمع بأي شكل كان.

مطالب مشروعة.. ولكن!

يقول أحد الشباب الفاضب ذو العشرين ربيعاً، وكان الليل قد فرد أجنحته على ميدان التحرير وسط العاصمة «جئت للقاهرة للمرة الأولى فى حياتى، أنفقت كل ما معى لأركب التاكسى وأصل إلى ميدان التحرير، ولن أعود إلى قريتى إلا بعد أن آخذ حقى»، وحين سألته ماذا تعنى بهذا الحق، أجاب بعفوية شديدة «شفالنة مضمونة بعد التخرج، أخى الأكبر تخرج منذ ستة أعوام وما زال عاطلاً، لا أريد أن أكون مثله». ويقول آخر «نريد التغيير نريد وزراء غير فاسدين ومحافظين يراعون الله فى مصالح الناس»، ويطالب ثالث بالعدل وأن «يذهب الفاسدون إلى غير رجعة»، أما الرابع فأكد «أن شباب مصر ليسوا أقل من شباب تونس، وسيكملون المسيرة حتى النهاية.. وإذا كان البوعزيزة حرق نفسه فى تونس، فنحن لن نحرق أنفسنا، بل سنجعل الفاسدين يحرقون أنفسهم أو يرحلون» .

بعد ساعتين من بدء صباح الأربعاء ٢٦ يناير ٢٠١١، كانت جموع الشباب قد تفرقت تحت وطأة ضربات من القوات الأمنية التى سدت المنافذ عدا فروع صغيرة ليهرب منها المتظاهرون، الذين أرادوا أن يبيتوا ليلتهم الأولى فى الميدان ويكملوا مسيرة التظاهر فى الأيام التالية.

العودة إلى الديار.. وإلا!

كان القرار الرسمى إنهاء التجمهر نهائياً لا رجعة فيه مهما حدث. والهدف ببساطة تجسده كلمة ممنوع مبيت التجمعات الفاضبة. يقول أستاذ كبير فى علم التاريخ، لم يحدث أن نام الناس فى الشوارع وعادوا إلى بيوتهم خالى الوفاض، لابد أن يحصلوا على شىء كبير قبل تلك العودة، لابد أن يحصلوا على الجائزة الكبرى وإلا لن يعودوا إلى الديار.

تفرق الشباب الغاضب، ومنهم من ألقى القبض عليه، ولكن الناجين عادوا في تجمعات في أكثر من موقع في القاهرة الكبرى ظهر اليوم نفسه. وكانت أصداء المواجهات العنيفة بين قوات الأمن والمتظاهرين في السويس تحديدا (شرق القاهرة بـ ١٢٠ كم) والإسكندرية تلهب النفوس. لكن العين تلاحظ أن مجموعات الغضب ظهيرة الأربعاء وسط العاصمة قد جمعت بين أبناء الطبقة الوسطى وحرفيين بدا عليهم رغبة العنف أكثر من غيرهم، والبعض منهم كان يرى في الأمر تفجيرا لمخزون الكبت والمعاناة والتهميش، أكثر منها رسالة للتغيير الشامل في المجتمع.

الأحزاب فرضت نفسها

ومنذ اللحظة الأولى بدا أن الأحزاب السياسية ولاسيما الوفد والجبهة الديمقراطية ومعهما حركة الإخوان المسلمين قد فرضت نفسها على الحدث ولم تكن صانعة له، عبر مشاركات رمزية أمام مؤسسات حيوية ومبان ذات مفزى لاسيما نقابتي الصحفيين والمحامين. وكانت أحزاب التجمع والناصرى وباقي الأحزاب الصغيرة قد أعلنت أنها ضد المشاركة في المظاهرات.

غير أن تتابع الأحداث كشف الأمور أكثر، فالشباب الذين نزلوا إلى الشارع يتحركون بفضل الإحباط ومخزون الغضب أكثر مما يتحركون بتوجيهات سياسية أو تنظيمية وفقا للظواهر المتاحة حتى الآن، وقد تتضح الأمور لاحقا حول تحركات بعض المجموعات الشبابية. ولذا لم يُجد اتهام جماعة الإخوان المسلمين وهي الجماعة المحظورة في نظر النظام، بأنها وراء عمل كبير، ومنحها وزنا أكبر مما لديها بالفعل.

وإن صدقت هذه الملاحظة تصبح مصر أمام متغير كبير، يستدعى بدوره تحركا كبيرا ليس من قبيل المسكنات ولا من قبيل المهدئات الوقتية. فقد تعلم الشباب، كما فعلت فئات اجتماعية وعمالية عديدة من قبل طوال السنوات الست الماضية النزول إلى الشارع ليقولوا كلمتهم من أجل أن تُسمع وتُجاب وليس من أجل أى شيء آخر. فهل فهمت الرسالة؟ لا شيء واضح بعد.

(الأهرام ٢٠١١/٢/٢)

٢ - مصر الناهضة تقول كلمتها

تعيش مصر لحظة فارقة فى تاريخها السياسى. لحظة تختلط فيها المشاعر والطموحات والرؤى والأفكار على نحو نادر لم يحدث من قبل، لحظة تحتاج فيها الأمة بأسرها أن تضع خريطة طريق للمستقبل وليس للماضى. هذه اللحظة التاريخية يجب ألا تضيع سدى وألا يتعامل معها وفق أسلوب المكائد الصغيرة أو الاسترزاق السياسى من جماعة هنا أو حزب هناك، فقد فات الوقت الذى يمكن فيه خداع الشعوب أو تجاهل مطالبها أو النظر إليها كقطيع من الأغبياء أو فئات من المهمشين فاقدى الإرادة. فقد أبدى المصريون البسطاء من كل الفئات والطبقات وعيا رفيع المستوى ووطنية وانتماء طالما تشكك كثيرون فى وجودها أصلا، كما أثبتوا أن لدى كل مصرى طاقة فعل إيجابية هائلة تحتاج من يستثمرها ويضعها فى الموضع الصحيح، ليحصل من ورائها على وطن مرفوع الهامة وينافس أرقى الأمم.

لقد كشف تتابع الأحداث، الأمور بدرجة أكثر وضوحا لمن يريد أن يرى الأمور على حقيقتها الناصعة، فالشباب الذين نزلوا إلى الشارع يتحركون بفعل الإحباط ومخزون الغضب أكثر مما يتحركون بتوجيهات سياسية أو تنظيمية من هذا الفريق أو تلك الجماعة. ومن يدعى غير ذلك هو من يعيش فى رحم الماضى ولم يدرك حجم التغير الذى باتت عليه مصر الناس والشعب. إنهم الجيل الجديد الذى يريد ببساطة أن يُشكل نظامه السياسى الخاص الذى يعكس مزاجه وطموحه ورؤيته لنفسه وللعالم من حوله، ولا شئ، يمكن قوله هنا سوى أن هذا حقه الطبيعى وعلينا أن نعطيه فرصة ممارسة هذا الحق، فهم المستقبل وهذه بلدهم.

السؤال كيف نستثمر هذه اللحظة النادرة، وكيف نحولها إلى مشروع قومي ملهم، يصنع وطنًا جديدًا يشعر فيه كل فرد بأن مصر هي الوطن الذي شارك في صنعه، وهي التقدم الذي أسهم في تكوينه، وهي العزة التي شكلها على مقاس بلاده العظيمة وتاريخها ووزنها الكبير. أظن أن هناك إجابات عديدة مختلفة المشارب والتوجهات، ولكني أظن أيضًا أن بينها جميعًا قواسم مشتركة يصعب الفكك منها، ولعل أول هذه القواسم أن هناك ضرورة ملحة لمحاسبة فورية وعاجلة قدر الإمكان لكل الذين قَصَّروا في حق المصريين جميعًا، وكل المسؤولين الذين تنكروا للدستور وحقوق المواطنة وتفننوا في استبعاد المصريين من أن يكونوا أصحاب القرار في حاضرهم وفي مستقبلهم، وكل الذين زَوَّروا إرادة الأمة في الانتخابات البرلمانية الأخيرة أيا كان شأنهم ووزنهم، فالمزورون ليس لهم مكان في مصر الغد، وخائثو الأمانة يجب أن يُحاسبوا فورًا.

وأظن أيضًا أن هذه المحاسبة الفورية لابد أن تشمل هذا الملف العجيب الغريب الذي بات يقلق كل المصريين دون استثناء، ملف انسحاب الشرطة المفاجئ والمُرِيب عصر يوم الجمعة ٢٨ يناير ٢٠١١، والذي ترتب عليه ما ترتب من فوضى وخراب وهروب المساجين وحرائق أقسام الشرطة وفتح السجون وانتشار الأسلحة وسطوة البلطجية على عباد الله. إن الأسئلة التي تموج في أذهان كل مصري بحاجة إلى الحسم من خلال محاسبة الذين تسببوا في هذه المحنة التي عاشتها مصر في الأيام الماضية، وتسببوا أيضًا في شرخ عميق بين الناس وبين الشرطة بكل فئاتها ودرجاتها، وهو الشرخ الذي سيحتاج إلى معالجة خاصة وواعية تعيد الثقة بين الناس وبين الشرطة، وتعيد الاحترام المتبادل بين الشعب والشرطة وفق قاعدة أن الشرطة في خدمة القانون والناس معًا، وليست فوق القانون وليست فوق الناس.

إن تجربة الفراغ الأمني التي عاشها المصريون علمتهم الكثير من حيث الاعتماد على الذات في الأوقات الحرجة وفي التضامن والتلاحم الاجتماعي وفي التنظيم

الذاتى والتلقائى وإدراك المسئولية تجاه الوطن ككل. غير أنها أيضا علمتهم أن الحاجة إلى الشرطة هي جزء أساسى من انتظام الحياة المعاصرة ورد المظالم والحفاظ على الحقوق وتعزيز الأمن الفردى والجماعى.

لكن السؤال هو أى شرطة يجب أن نتعامل معها؟ إن الشرخ العميق الذى أقامه الذين خانوا الأمانة من بعض أصحاب القرار فى جهاز الشرطة، والذين تسببوا فى الوصول بعلاقة المواطن والشرطة إلى هذه الدرجة من السوء عليهم وزر عظيم لا يمكن أن يمر هكذا دون عقاب رادع يعيد الأمل للنفوس مرة أخرى، ويؤكد أن لا هروب من المحاسبة، وأن القانون والدستور فوق الجميع.

ثمة حاجة ملحة الآن إلى إعادة تنظيم جهاز الشرطة وفق أسس جديدة تراعى حقوق الإنسان وتراعى الشفافية وتراعى مصر وأمنها واستقرارها. ثمة حاجة ملحة إلى خطة واضحة تصل إلى كل مواطن مصرى بأن جهاز الشرطة فى المرحلة الجديدة هو جهاز أمين تستقر إليه النفوس ويأمن إليه الناس. ثمة حاجة ملحة إلى إعادة هيكلة جهاز الشرطة ليظل آمينا على التزاماته الدستورية والقانونية وألا ينقلب عليها تحت أى ظرف كان. ثمة حاجة ملحة إلى إعادة تنشئة العديد من رجال الشرطة فى المستويات الأقل من أمين شرطة ومخبر وشرطة سرية ليتقوا الله والناس ويلتزموا بالقانون ولا شىء غيره. إن استعادة الثقة فى عمل الشرطى بعد أن ظهر فيهم السارق وخائن الأمانة والمفسد ومثير الفتنة هى الأولوية التى أراها عاجلة ولا تحتتمل التأجيل أو البطء أو الغموض فى الأداء. فلن يهدأ الناس إن لم يعرفوا الحقيقة وحوسب خائنوا الأمانة فورا وبلا تأجيل.

إن هذه المحاسبة سوف تؤكد القطيعة بين مرحلة مضت، وأخرى تتطلع إليها مصر بكل ترقب وشفف، بل يترقبها العالم أيضا بكل اهتمام. هذه المحاسبة ستكون

ضرورية أيضا لاستعادة الثقة فى الاقتصاد المصرى الذى تضرر كثيرا من هذا الفلتان الأمنى المقصود، وبالتالي استعادة مكانة مصر كبلد آمن مستقر يحفظ الحقوق ويرعى الأمانات، وهو الشرط الأول لجذب أى استثمارات.

لقد ثبت أننا بحاجة ملحة أيضا إلى إصلاح حقيقى للحياة الحزبية، فلا يستقيم الأمر دون إشارة إلى ضرورة إصلاح الحزب الوطنى نفسه، فقد انكشف الحزب تماما فى الأيام القليلة الماضية، ولم يتضح لأحد أنه حزب الأغلبية أو أنه الحزب المهيمن أو القائد. لقد تجاوزت ثورة الشباب الحياة الحزبية برمتها صغیرها وكبیرها، المحظور منها والحاصل على تصريح قانونى. وكما هو مطلوب من كل الأحزاب إعادة النظر فى عملها وفى تواصلها مع الأجيال الجديدة، فإن الحزب الوطنى هو الأولى بأن يتحمل هذا العبء بكل جسارة وبكل أريحية. وأن يعترف لنفسه أولا ولكل مصرى ثانيا بأن هناك الكثير من الأخطاء التى وقع فيها الحزب والتى لا مناص من معالجتها جذريا، وأن يعترف أيضا بأن كثيرا من قوته استمدتها من الجهاز الإدارى للدولة المصرية ومن وزارة الداخلية تحديدا، وأنه آن الآوان لکی يستمد هذه القوة من الناس أنفسهم بكل طواعية واقتناع، وأن يعتمد على برنامج واضح يعكس طموحات الناس فى مصر آمنة ومزدهرة، وأن يعيد بناء أجهزته القيادية والوسطى وفى كل الدرجات، وأن تأتى قيادة جديدة شابة تجيد التواصل مع المصريين عامة ومع الشباب منهم خاصة. وإن حدث ذلك فلن يكون مطلوبا أن يكون رئيس الدولة هو نفسه رئيس الحزب.

٣ - الثورة فى مواجهة العنف والفوضى (سويس إنفو ٢/٣/٢٠١١)

أكتب هذه الكلمات صباح الأربعاء ٢ فبراير على وقع أصوات عالية لمجموعة من العمال الرافعين لافتات تأييدا للرئيس مبارك بعد بيانه مساء الثلاثاء الأول من فبراير الذى أعلن فيه نيته عدم الترشح لمدة رئاسية جديدة فى سبتمبر ٢٠١١، بينما كانت طائرة هليكوبتر تجوب سماء العاصمة لترصد حالة المجاميع الحاشدة سواء التى ظلت محتفظة بمواقعها فى ميدان التحرير أو تلك التى اتجهت إلى ميدان مصطفى محمود بالجيزة معبرة عن تأييدها للإجراءات التى اتخذها مبارك حول نقل السلطة وتعديل مادتين فى الدستور ومتابعة أداء الحكومة بالنسبة للأمن وضبط الأسعار ومكافحة البطالة.

لكن الأخبار فى هذه اللحظة لم تقف عند هذا الحد، وفى اللحظة ذاتها جاءت أولى المعلومات عن مهاجمة مجموعة من الخيالة وراكبى الجمال للتجمعات المتظاهرة فى ميدان التحرير فى منظر لا يمكن تخيله، فلم يحدث أن دخل ميدان التحرير فى تاريخه المعاصر وربما منذ أكثر من قرن كامل خيل وجمال جاءت من مسافة بعيدة لا تقل عن أربعين كيلومترا، ولكنها جاءت فى هذا اليوم الكئيب عامدة ضرب المتظاهرين بالسياط فى محاولة همجية لتفريقهم وترويعهم. وفى الوقت نفسه تواترت أنباء أخرى عن قيام مجموعات بإلقاء قنابل مولوتوف من أعلى إحدى البنايات على المتظاهرين فى وسط الميدان، وبعض القنابل ألقيت على المدرعات العسكرية القريبة من المتحف المصرى الشهير، فأصاب الكثيرين وحولت بعض المناطق إلى قطعة من النار، أصابت الكثيرين إصابات خطيرة.

وبعض المعلومات قالت إن عددا من راكبي الخيول الذين سيطر عليهم المتظاهرون كما أظهرت ذلك اللقطات الحية التي أوردتها وكالة رويترز للأنباء، وجدت معهم بطاقات تثبت عملهم في وزارة الداخلية التي نفت ذلك لاحقا. لكن يظل التساؤل من هذا الذى فكر بهذه الطريقة الهمجية واللا إنسانية والتي تعكس تفكيراً مفاويا بامتياز؟

بعد أقل من عشر ساعات

هذه التطورات الدرامية جاءت بعد أقل من عشر ساعات على بيان ألقاه مبارك طرح فيه ما يمكن تسميته بخطة عمل لتسليم سلمى للسلطة تتم في إطار القانون والدستور والشرعية، وذلك على مدى سبعة أشهر مقبلة، ورابطا العملية كلها بأمرين جوهريين: الأول أنه لن يترك مصر ليموت في بلد آخر.

والثانى أنه لن يتخلى عن أداء مهامه طوال ما بقى من مدة رئاسته الراهنة، باعتباره لم يتخل يوما عن أداء الواجب تجاه البلاد والعباد.

جاء البيان الرئاسى، رغم احتوائه على بعض مطالب الشباب الغاضب مثل تعديل بعض مواد الدستور المتعلقة بانتخابات الرئاسة، مخيبا لآمال الكثيرين الذين راهنوا على أن الخيار الوحيد أمام الرئيس مبارك هو الخروج من السلطة فورا، وأن هذه الخطوة هى بمثابة إسقاط للنظام، وبدء مرحلة جديدة من الحرية والعدالة الاجتماعية.

استند الرافضون إلى عدة اعتبارات منها أن البيان الرئاسى يخلو من ترتيبات واضحة لنقل السلطة، وأن الوعد بعدم الترشيح لم يُشر إلى عدم ترشح الابن جمال مبارك، كما لم يشر إلى المادة ٨٨ من الدستور الخاصة بالإشراف القضائى على

الانتخابات والتي عدلت قبل ثلاثة أعوام بحيث أصبح الإشراف القضائي جزئياً وهامشياً، كما لم يتضمن حل مجلسي الشعب والشورى، لاسيما مجلس الشعب المتهم بعدم الشرعية نظراً للتجاوزات الفجة والتزوير الكبير الذي شاب الانتخابات التي جرت نهاية عام ٢٠١٠.

قبول ومعارضة

لكن البيان نفسه وجد قبولا وتأييدا من قبل البعض، ومنهم مجموعات محدودة من الشباب التي تظاهرت لعدة أيام واستقر بها المقام في ميدان التحرير باعتباره يفتح الباب أمام إنهاء الأزمة وعودة الأمور إلى طبيعتها، ولأنه يضمن بقاء الأمور تحت سقف الشرعية الدستورية التي يتخوف الكثيرون إن ضاعت فسيكون من الصعب استعادتها على أي نحو كان.

وفي السياق ذاته تخوف آخرون رأوا أن البيان يمثل فرصة لمعالجة الأزمة - حتى ولو كان ثمنها بقاء الرئيس في منصبه سبعة أشهر أخرى - من أن استمرار الأزمة بنفس الوتيرة سيعنى فتح باب كبير أمام قيام نظام ديني تقوده جماعة الإخوان ومعها تيارات دينية سلفية أسهمت بدرجات مختلفة في المظاهرات الأخيرة، وتسعى بكل ما تملك إلى قطف ثمارها من أجل خططها الخاصة، وليست من أجل القوى الشابة التي قدمت الكثير من أجل هذه الحالة الثورية النقية.

ساعد على تعدد المواقف إزاء بيان مبارك أن قوى حركة الشباب أنفسهم ليست موحدة، فهم خليط من تجمعات عدة، إما تشكلت عبر الفضاء الإلكتروني، وإما جمعها وحدة التخرج من جامعة معينة أو الارتباط بجمعية غير حكومية معينة أو التقت في المظاهرة على مجموعة من الأهداف دون سابق معرفة.

هذه التعددية فى المواقف بين قوى الشباب، صاحبها أيضا تعدد فى مواقف هؤلاء المتظاهرين الذين انضموا إما إلى جماعة الإخوان أو الجماعات السلفية، أو الحرفيين والعمال وكثير منهم من العاطلين الذين انضموا إلى التظاهرات تحت ضغط وقف الحال لا أكثر ولا أقل.

حزبياً لم تتضح الأمور ليلة إلقاء البيان الرئاسى، وإن كانت بعض تصريحات قادة أحزاب المعارضة أعطت احتمالاً كبيراً للتجاوب فى حوار وطنى مع عمر سليمان نائب الرئيس حول تطبيق حزمة الإجراءات المطلوبة، خاصة تعديل الدستور وحل مجلس الشعب وإجراء انتخابات جديدة على أسس نزيهة.

كانت دعوة الحوار التى طرحها نائب الرئيس عمر سليمان، على قاعدة تكليف من مبارك، وقبل أن يلقى بيانه قد وجدت معارضة من عدد كبير من أحزاب المعارضة وممثلين لجمعيات مدنية ونقابات ونواب سابقين فى مجلس الشعب. حيث اشترط المشاركون قبل أى حوار أولاً أن يترك الرئيس منصبه نظراً لأن الشعب أسقط شرعيته بالفعل، وثانياً تشكيل حكومة وطنية تنفذ طموحات الشباب، وثالثاً دستور جديد تضعه جمعية تأسيسية يحقق مبدأ تداول السلطة، ورابعاً حل المجالس النيابية.

خلط الأوراق

لكن أحداث الثلاثاء الأول من فبراير الذى شهد المظاهرة الأسطورية المليونية فى ميدان التحرير وما حوله تحت عيون الدبابات والمدرمات، والتى نظمت بطريقة سلمية رائعة، رغم أن مصر فى ذلك اليوم قد عُزلت تماماً عن بعضها البعض، فتم قطع الطرق بين القاهرة والإسماعيلية والإسكندرية والسويس، ناهيك عن وقف السكك الحديدية فى كل مصر، ومن قبل تم قطع خدمة الإنترنت وخدمة الرسائل

النصية، ومع ذلك جاء الناس من كل مكان ومن كل الأعمار والفئات والمواقع وطرحوا مطالبهم بتغيير النظام ورحيل الرئيس.

ثم ما تلاها من الأحداث الهمجية ضد المتظاهرين في ميدان التحرير في اليوم التالي، الأربعاء ٢ فبراير، والتي رافقتها عملية التعبئة والحشد غير المسبوقة للعمال من بعض مصانع القطاع العام في المحلة الكبرى وكفر الدوار والإسكندرية والجيزة، وتحت رعاية مباشرة من الوزيرة عائشة عبد الهادي وحسين مجاور رئيس اتحاد نقابات العمال وعدد من رجال الأعمال الأعضاء في الحزب الوطني، والتي استهدفت إثبات وجود تأييد شعبي عارم للرئيس مبارك ولنظامه، ورُفعت فيها شعارات تدعو الرئيس لأن يسامح الشعب وأن يبقى في منصبه، وألا يرحل وأن يقود المسيرة وأن يعزز الاستقرار المعهود، وهكذا بدا أن الأوراق قد اختلطت إلى حد بعيد. علما بأنه في هذا اليوم الأربعاء تحديدا عادت السكك الحديدية دون مواعيد محددة لتتقل العمال من المدن إلى القاهرة، كما عادت خدمة الإنترنت وفتحت الطرق بين القاهرة والمدن الأخرى.

ملاح غير مباشرة

لقد أظهرت المعالجة الهمجية لمظاهرات التحرير استمرار نفس العقلية التي وعد الرئيس في بيانه بأنها في سبيلها للتغيير عبر إجراءات إصلاحية ترضى طموح الشعب ومطالب الشباب. وهي عقلية البلطجة والترويع واستغلال النفوذ، وعدم الاستماع للناس والتضحية بهم وبحياتهم في سبيل البقاء في السلطة ونفوذها.

ومن ناحية ثانية جاءت عملية الحشد الحكومية بالتعاون مع النقابات العمالية التي يسيطر عليها الحزب الوطني لتعطى مؤشرا قويا على أن عملية الانتقال السلمي

للسلطة الموعودة قد لا تكون إلا سرابا يحسبه الظمآن ماء، فإذا به وهم وخيال. فمن يدري أن تتم التعديلات الدستورية الموعودة وبعدها تخرج الناس أنفسهم بعد تعبثهم وحشدهم ووعدهم ببعض المزايا العاجلة لتحبط كل شيء، وتعيد الأمور إلى ما كانت عليه طوال العقدين الماضيين.

ومن ناحية ثالثة جاءت هذه التطورات لتضع عبئا مضاعفا على الحكومة الجديدة للسيد أحمد شفيق المشهود له بالكفاءة والنزاهة، والتي نادى البعض بإعطائها فرصة لإصلاح الأوضاع، ففى بداية أيامها طُبعت بالعجز عن التعامل مع مسألة بسيطة تتعلق بحرية الرأي، كما طُبعت بالعجز وقلة الحيلة إزاء احترام حقوق الإنسان، بل طُبعت بقهر الإنسان المصرى على مرأى ومسمع من العالم كله.

ومن ناحية رابعة زادت فجوة الثقة إلى درجة يصعب ترميمها بين الأجيال الشابة وكل الفئات المتظاهرة فى الميدان وبين آليات النظام السياسى، وأصبح من الصعب على أحد إقناع هؤلاء الشباب وهؤلاء المتظاهرين أن بلدهم يستمع إلى أصواتهم أو أنه يحترم طموحاتهم، وأن عليهم فقط أن يتبعوا آليات السياسة وحسب.

ومن ناحية خامسة أثارت تلك المشاهد الهمجية المروعة حفيظة الكثيرين فى الداخل وفى الخارج، حتى أن البعض طرح ضرورة اللجوء إلى الأمم المتحدة لإصدار قرار يدين الحكومة المصرية لعدم احترامها شعبها واتخاذها إجراءات غير مسبوقة تدخل فى صميم القتل العمد.

٤- بين الإصرار على الرحيل والخروج إلى بر الأمان

(سويس إنفو ٢٠١١/٢/٧)

بينما تعلو أصوات المتظاهرين في ميدان التحرير، طالبة رحيل الرئيس مبارك فوراً، كانت طاولة الحوار بين نائب الرئيس عمر سليمان وممثلي قوى سياسية متنوعة، تشهد جدلاً ومطالب عدّة حول الخروج من الأزمة التي تعصف بالبلاد. وبينما يرى البعض الأمر تناقضاً بين مطالب إسقاط النظام وعملية الحوار السياسى مع أحد أبرز رموز النظام الجديد - القديم معاً، وهو عمر سليمان، يراه آخرون مشهداً يؤسّس لمصر جديدة، تتفرض عن نفسها مظاهر السلطوية وتبدأ أولى خطوات الحرب ضدّ التسلطية والفساد السياسى.

وسواء كان الأمر تناقضاً أو مفارقة أو بداية جديدة، هناك بالفعل ما يشبه عملية سياسية بدأت تدور رحاها وإن كان الأمر فيه قدر من التآرجح واللا يقين، وهناك بالفعل مناخ سياسى عام، أقل ما يمكن وصفه أنه مختلف بدرجة كبيرة عما كانت عليه مصر قبل ثورة الشعب فى ٢٥ يناير، وهو مناخ فرّض نفسه بفضل توضيحات الشباب والناس العاديين وشجاعتهم وصمودهم أمام قوى عديدة، تمثلت فى قوات الداخلية أولاً وعناصر «الباطجة» ثانياً وسوء أداء الإعلام الرسمى والحكومى ثالثاً، فضلاً عن فلول النظام التى ما زالت موجودة تنتظر الفرصة للانقضاض على أى خطوة إيجابية تحقق مطالب المتظاهرين وتعيد بناء مصر، وفق معايير الحرية والديمقراطية.

عملية سياسية غير مؤكدة

بدت هذه العملية السياسية فى أكثر من مظهر. الأول، وهو الأهم تقريباً، تمثل فى قيام نائب الرئيس الجديد بعقد عدّة لقاءات مع ممثلي قوى سياسية مختلفة،

من بينها عناصر شبابية، فضلا عن ممثلين لجماعة الإخوان المسلمين، استمع خلالها لتصورات الحل المختلفة وناقش فيها بعض البنود الممكن تنفيذها فوراً، وفقاً للأصول الدستورية وليس خروجاً عنها.

أما المظهر الثانى، فتمثل فى وجود أكثر من لجنة حكماء أو مجموعة تشكلت تطوعياً من شخصيات عامة حاولت أن تبني جسراً بين نائب الرئيس ورئيس الوزراء المكلف من جهة، والمتظاهرين من جهة أخرى، وأن تقدم أطروحات للخروج من الأزمة، تضمنت بالدرجة الأولى المطالب التى رفعتها مجموعات الشباب التى تظاهرت فى ميدان التحرير وخرج منها قوافل الشهداء، وما زالت تتحمل عبء الصمود فى الميدان.

أما المظهر الثالث، فهو مجموعة قرارات أصدرها الرئيس مبارك بصفتيه، مرة كرئيس للجمهورية ومرة أخرى كرئيس للحزب الوطنى الحاكم. وكرئيس للجمهورية، كان القرار الأهم، هو تفويض نائب الرئيس عملية تعديل الدستور والحوار مع القوى السياسية. وكرئيس للحزب الوطنى، كان القرار الأهم هو، قبول استقالة أو إقالة عدد من أبرز شخصيات هيئة مكتب الحزب، ومنهم صفوت الشريف وجمال مبارك وزكريا عزمى ومفيد شهاب وعلى الدين هلال، وتعيين شخصية إصلاحية، طالما تم تهميشها فى الفترة السابقة وهو د. حسام بدراوى، كأمين عام للحزب وأمين لأمانة السياسات التى كان يرأسها جمال مبارك، وطالما نُظر إليها كآلية من آليات سيطرة نجل الرئيس على جموع المثقفين والباحثين والناشطين السياسيين، تمهيدا لتمرير مشروع توريثه السلطة خلفاً لوالده.

وهذا القرار تحديداً، يصبُّ فى محاولة، وإن كانت يائسة لإحياء الحزب الوطنى، وفق أسس ومعايير جديدة تنفض عن نفسها كل سمات البؤس السياسى التى

ارتبطت بالحزب فى زمن قيادة صفوت الشريف، وهو الذى يُعد أحد رموز إفقار وتخريب الحياة السياسية والحزبية والإعلامية والصحفية المصرية للعقود الثلاثة الماضية .

وفى الخلف من كل ذلك، جاءت قرارات النائب العام بحظر سفر عدد من الوزراء السابقين وتجميد أرصدهم والتحقيق مع البعض منهم فى بلاغات مختلفة، قدمها مواطنون وسياسيون، دارت كلها حول سوء استغلال السلطة والتريح من ورائها وإهدار المال العام .

الثقة المفقودة

على صعيد الشكل بدا أن ثمة تغيرا فى سلوك النظام وسلوك الرئيس، لكن عنصر الثقة بأن مطالب المتظاهرين سوف تعبّر الطريق إلى الضفة الأخرى من النهر وسوف تتحول إلى حقائق ملموسة يشعُر بها كل مصرى، بدا غائبا تماما . فالشكوك كبيرة - من كل القوى السياسية تقريبا - فى أن تتم الاستجابة إلى مطالب المتظاهرين بكل شفافية وصدق، كما أن بعض الشكوك تبدو أكبر فى أن مبارك قد يضى بتعهده العلنى بالخروج من السلطة نهاية شهر سبتمبر المقبل .

وهناك أيضا مخاوف حقيقية من المتظاهرين، لاسيما الشباب وناشطين سياسيين لعبوا دورا قياديا فى الفترة الماضية فى أن يُعتقلوا أو يتعرضوا لسوءٍ من قبل أجهزة أمنية ما زالت تعمل بنفس الآليات القديمة أو من قبل جماعات خارجة عن القانون، تعمل لحساب جهات غير معلومة، ولكنها تابعة للنظام القديم وتحريص على تعطيل الخروج من الأزمة، نظرا لما يحمله أى تطور سياسى من أضرار على مصالحها، وربما على وجودها ذاته .

مشكلات بناء الثقة

فقدان الثقة، جزء منه يعود إلى تاريخ طويل من الوعود الكاذبة التي استمرأها النظام بكل مؤسساته ورموزه لسنوات طويلة، ويعود إلى ممارسات فجّة من التزوير والاتهامات الباطلة لكل وطنى غيور على بلاده، ويعود أيضا إلى سوء أداء الإعلام الرسمى لفترات طويلة ودفاعه المستميت عن ذوى المصالح والنفوذ، دون رادع من أخلاق أو قيم، وهى ممارسات لا يوجد الكثير على أنها قابلة للتغيير.

وحتى إذا كانت هناك نية للتغيير ومُراعاة مطالب الشباب والشعب الثائر وبعض خطوات بسيطة أولية تحقق شيئا من التغيير، كالتى تم اتّخاذها بالفعل، تظل هناك مشكلة الضمانات التى تحُول دون التراجع عن تلك المكتسبات لاحقا، والضمانات الأخرى التى تسهم فى تشكيل قوة دفع إصلاحية تحمى نفسها بنفسها.

معضلة الثقة المفقودة تفسّر بعض مواقف التردّد التى أبدأها الإخوان المسلمون قبل الشروع فى اللحاق بالحوار مع نائب الرئيس، كما تفسّر أيضا الحذر الذى تُبديه القوى السياسية المختلفة، فى أن يصل الحوار إلى نتائج مُرضية، وتفسّر أيضا خوف كثير من الشباب والناشطين السياسيين فى ميدان التحرير من الخروج من الميدان، حتى ولو لغرض شراء الطعام والاحتياجات الأساسية.

غير أن قيام القوات المسلحة بتأمين المتظاهرين فى ميدان التحرير، كما حدث فى الأيام الثلاثة الماضية والإفراج عن عدد من المعتقلين الشباب ومشاركة عناصر شبابية فى الحوار مع نائب الرئيس، تعطى جانبا آخر لم تعهده مصر من قبل، وربما يخفف فجوة غياب الثقة لاحقا، لاسيما إذا ما استمرت عملية تطبيع الحياة

اليومية للمصريين جنبا إلى جنب مع استمرار المتظاهرين فى تمسكهم بالبقاء فى ميدان التحرير، دون أن يتعرضوا إلى سوء.

معضلة رحيل الرئيس

أما التحول من حالة تخفيف فجوة الثقة إلى حالة تعزيز الثقة، فسيكون مرهونا بنتائج الحوار نفسه وبالمخارج التى سيميل إليها لأكبر معضلة، ما زالت تحد من الشعور العام بأن هناك تغييرا كبيرا حدث فى مصر، وهى معضلة رحيل الرئيس مبارك، وهنا نجد رؤى كثيرة لهذا الرحيل: أولها، الرحيل البدنى وحسب، ومنها الرحيل الرمزي ومنها الرحيل السياسى الكامل. ويقابل ذلك طلب تفويض السلطات من الرئيس لنائبه الذى بات محلّ رهان البعض من القوى السياسية لتأمين تغيير حقيقى وشامل.

ومن خلال نتائج الحوار الأولية، تبدو معضلة رحيل الرئيس كليا غير مقبولة، والأسباب المطروحة تبرز بين أسباب تشريعية ودستورية وأخرى رمزية. فالأسباب التشريعية من وجهة نظر نائب الرئيس تحتم بقاء الرئيس فى منصبه ليصدق على قرارات مهمة تتعلق بالتغيير المطلوب ذاته، ومنها قرارات التصديق على حلّ مجلسى الشعب والشورى، وقرارات تعديل الدستور وقرارات دعوة المواطنين للاستفتاء على هذه التغييرات، بعد التوصل إليها وقرارات التصديق على هذه التعديلات الدستورية، إن قبلها الناس، وقرارات تتعلق بتنظيم الانتخابات الرئاسية المقررة فى سبتمبر المقبل.

فكل هذه القرارات، حسب الأصول الدستورية المعمول بها، مرهونة بالرئيس وغير قابلة للتفويض لنائبه أو أى شخص آخر. أما الأسباب الرمزية، فتتمثل فى رفض

إهانة الرئيس مبارك من خلال دفعه للرحيل قبل إتمام مدّته الدستورية كرئيس للبلاد وكقائد أعلى للقوات المسلحة، باعتباره أحد رموز نصر أكتوبر التاريخي.

مساومات مركبة

هاتان المجموعتان من الأسباب، ربما أقنعت المتحاورين مع نائب الرئيس على أن بقاء الرئيس مرحليا، مسألة مهمة لإتمام التغييرات المطلوبة، ولكنها لم تقنع المتظاهرين بعد، ولذا، يبدو الرهان هو أن تستمر عملية مركبة من أربعة عناصر، هي: استمرار المساومات السياسية والإعلان عن خطوات معقولة أولا بأول، من قبيل الاتفاق من حيث المبدأ على تشكيل لجنة من فقهاء القانون الدستوري وممثلين للقوى السياسية لصياغة التعديلات الدستورية، وثانيا، بقاء المتظاهرين في الميدان تحت حماية الجيش يرفعون ما يحلو لهم من شعارات ومطالب. وثالثا، تطبيع الحياة اليومية للمصريين واستعادة الأمن رويدا رويدا. وأخيرا، إحداث تغييرات في منظومة الإعلام الرسمي، تتوافق مع الزلزال الذي أصاب مصر في الصميم.

إنها عملية مركبة، كل عنصر فيها يدعم الآخر ويستند إليه، تعبّر عن محاولة للخلاص والعبور إلى بر الأمان، أما نتائجها الكلية، فتظل - إلى حد إعداد هذا التقرير - في علم الغيب.

٥ - ماذا بعد الزلزال المصرى؟

(الأهرام ٢٠١١/٢/٩)

لا شك فى أن مصر تعرضت لزلزال كبير، هز عروشا ومؤسسات وقيما ورموزا، وممارسات طالما حلم كثيرون بأن تتغير وأن تذهب إلى الجحيم. ولا شك أيضا أن مصر ما قبل ٢٥ يناير الماضى ليست هى نفسها بعد هذا اليوم التاريخى، الذى فتح أبواب التغيير والأمل بأن تنفض مصر عن نفسها غبارا كثيفا من الفساد والتسلط السياسى والقيمى.

لقد فتحت ثورة الشعب المصرى العيون سواء فى الداخل أو فى الخارج على القيمة الكبيرة لمصر البلد والمجتمع والحضارة والوزن التاريخى والدور الإقليمى، كما فتحت العيون أيضا على ما يمكن أن تفعله طاقة الشباب من تحولات كبرى، يثس كثيرون من إمكانية حدوثها فى مثل هذا الزمن الوجيز. وبينما استعاد شباب مصر ثقتهم بأنفسهم، واستعاد الوطن ثقته بنفسه، واستعاد المجتمع وحدته الوطنية التى تلاعب بها المفرضون فى الداخل وفى الخارج، يظل البحث عن مخرج من هذا الزلزال هو القضية الأهم فى هذه اللحظات التاريخية الكبرى.

لقد أقدم الكثيرون على طرح خطط ورؤى وبيانات تحوى الحل المرغوب، فكانت بيانات لجان الحكماء التى تبنت مطالب الحركة الشبابية، وأهمها الدعوة إلى رحيل رأس النظام أو على الأقل تفويض سلطاته إلى النائب عمر سليمان. ورمزية الخطوة وما فيها من حجم هائل من المشاعر وما فيها أيضا من دلالات سياسية ومعرفية وسلوكية، هى التى تجعل شعار الرحيل دليلا قويا لدى رافعيه على أن مصر قريبة من إحداث تحول جذرى، وأن النظام قد سقطت شرعيته حسب التعبيرات المتداولة فى ميدان التحرير. لكن الشعار ما زال يصطدم بالواقع، ويصطدم أيضا بالدستور الذى ما زال يحكم البلاد ويحدد أطر الحل الممكنة وغير الممكنة، كما يصطدم

ثالثا بموقف المؤسسة العسكرية التي ترفض رفضا قاطعا إهانة أحد أبطال حرب أكتوبر الكبار، كما يصطدم رابعا بأسباب تشريعية تحتم بقاء الرئيس فى منصبه، يمكن إيجازها فى التصديق على قرارات مهمة تتعلق بالتغيير المطلوب ذاته، ومنها قرارات التصديق على حل مجلسى الشعب والشورى إن اقتضى الأمر أو التصديق على أحكام محكمة النقض الخاصة بإبطال عضوية عدد لن يكون محدودا من أعضاء مجلس الشعب، فضلا عن قرارات تعديل الدستور وقرارات دعوة المواطنين للاستفتاء على هذه التغييرات بعد التوصل إليها، وقرارات التصديق على هذه التعديلات الدستورية إن قبلها الناس، وقرارات تتعلق بتنظيم الانتخابات الرئاسية المقررة فى سبتمبر ٢٠١١. فكل هذه القرارات حسب الأصول الدستورية المعمول بها مرهونة وحسب، بالرئيس وغير قابلة للتفويض لنائبه أو أى شخص آخر.

لكن يبدو أن هذه المعضلة التى باتت محل تفهم من قبل بعض المتحاورين مع نائب الرئيس عمر سليمان، لكنها ليست مقبولة بعد من قبل المتظاهرين الذين يتمسكون بالبقاء فى ميدان التحرير حتى تحقيق مطلبهم الرئيسى، بتغيير شامل وجذرى للنظام وفى مدى زمنى محدود، يجدوهم فى ذلك شعور جارف بأنهم يمثلون طموحات الشعب المصرى عن بكرة أبيه، وأن شرعية مطلبهم مستقاة من شرعية الشارع وليس الدستور أو القانون.

ونظرة على المتظاهرين تكشف عن أمرين بالغى الأهمية؛ الأول أننا أمام خريطة متنوعة من القوى المنظمة وغير المنظمة، بعضها من الشباب أنفسهم الذين شكلوا فى مرحلة سابقة تكوينات افتراضية عبر الإنترنت تحولت فى ميدان التحرير إلى تكوينات فعلية من لحم ودم، سقط منها الشهداء الأبرار وظهرت منها المواهب القيادية، كما تجسدت فيها روح المبادرة والفعل الطموح.

وثانيا تكشف الخريطة ذاتها عن إسهامات مختلفة الوزن من الأحزاب السياسية وحركات دينية رأت أن الحدث يمثل فرصة للمشاركة في إعادة بناء الوطن تحت مظلة ثورة الشباب، وجماعة الإخوان المسلمين التي أعلنت مرارا أنها ليست صانعة للحدث، وإنه ملك شبابى بحت، ولكنها تشارك في تفاعلاته كما يشارك الآخرون.

ومن خلال الملاحظة المباشرة لتحركات المعتصمين والمشاركين لبضع ساعات من أجل إبراء الذمة التاريخية أو لمجرد حب الاستطلاع والفرجة على تجليات الزلزال الشبابى، يتضح أن هناك بعض عناصر غير مصرية تقدم العون والتشجيع للشباب المتظاهر، وتشارك أحيانا فى المبيت ليلة أو أكثر فى إحدى الخيم الصغيرة المنتشرة فى أرجاء الميدان.

هذا التنوع وإن عكس إسهامات فئات عدة من المصريين اجتمعت على شعار واحد وبعض تفاصيل تتعلق بمصير النظام المصرى ومستقبل البلاد ككل، لكنه يعكس أيضا صعوبة العثور على مجموعة يمكنها أن تمثل كل هذا التنوع يتم الرجوع إليها فى الحوارات التى يجريها نائب الرئيس عمر سليمان مع ممثلى القوى السياسية والحزبية. ولذا لم يكن مستغربا أن تخرج تصريحات قاسية من قبل ناشطين فى قلب ميدان التحرير تقول إن المجموعة الشبابية التى اجتمعت مع عمر سليمان قد خانت دماء الشهداء، وإنها لا تمثل أحدا وأن المعتصمين فى الميدان لن يقبلوا بأقل من الرحيل الفورى وإجراء تغييرات جذرية فى النظام السياسى، وإنهم سيقفون فى الميدان إلى أن ينجزوا مهمتهم الكبرى بما فى ذلك محاسبة المسئولين عن دم الشهداء والمصابين.

وإذا كان من حق بعض المتظاهرين، وإعمالا للحقوق الديمقراطية أن يرفعوا أى شعار كان مهما كانت قسوته أو حدته، فإن مطلب الديمقراطية والحرية ومحاصرة

مظاهر التسلط السياسى يفرض بدوره قبول الرأى الآخر، وقبول اجتهادات الآخرين بدون تخوين أو استبعاد أو استعلاء، كما يفرض أيضا قبول قواعد اللعبة بشقيها الإجرائى والقيمى، وإلا أصبح الأمر نوعا من التسلط المجوج، الذى نؤمن بصدق المتظاهرين فى محاربته جملة وتفصيلا.

وإذا كان من حق البعض النظر إلى مصلحة مصر العليا من زاوية التغير الفورى للنظام، فهناك من يرى أن هذه المصلحة العليا، وفى ظل البيئة الإقليمية المحملة بالمخاطر والتهديدات من كل لون، تقتضى التغير التدريجى وفق مدى زمنى معين، وبعض آليات للمتابعة والرقابة وقدرا كبيرا من الشفافية. والبعض الآخر ينظر للأمر من زاوية حجم التضحيات التى دفعت بالفعل، لاسيما على صعيد الوطن ككل وتلك التى ينتظر دفعها فى المستقبل القريب إن استمر الحال دون تغير، ويعتبر أن الوقت قد حان للخروج من المأزق عبر حلول وسط، وليس من خلال منطق الدفع الفورى أو الحبس الفورى.

وإذا اتسعت دائرة المعنيين بالأمر من المصريين، فمن الضرورى النظر إلى شريحة كبيرة هم الذين يعملون باليومية، وقد تأثرت أعمالهم من جراء الاعتصام والمظاهرات والمواجهات مع الشرطة. وقد لفت نظرى أثناء العودة من ميدان التحرير مساء الجمعة الماضى، بعد قضاء عدة ساعات متجولا بين المتظاهرين والزائرين للميدان، رجل يحدث نفسه بصوت عال، وحين سألته عن أسباب تذمره، أجابنى بأن فى رقبته خمس عشرة عائلة لعمال لم يقبضوا رواتبهم لمدة أسبوعين، وأنه لن يستغرب إن عرف أن أحدهم قد سرق من أجل قوت أولاده، داعيا إلى فتح ميدان التحرير واستعادة الحياة الطبيعية بأسرع ما يمكن.

والمهم هنا أننا إزاء تنويعات فى المواقف وتنويعات فى الرؤى تتخلق جميعها من قناعة أصيلة بحتمية التغيير وإعادة البناء، وإن كانت تختلف على الأسلوب وعلى الأولويات. وهذه التنويعات تعكس بدورها قيمة الديمقراطية الحقيقية فى الخروج من هذا المأزق لمرة واحدة وإلى الأبد.

إن مطلب الديمقراطية كفيل بدوره بأن يحل معضلة الثقة المفقودة بين المتظاهرين الثائرين من جانب، وبين رموز النظام ومؤسساته من جانب آخر. وبينما تجرى عملية سياسية تمثلت فى الحوارات التى يجريها نائب الرئيس عمر سليمان مع ممثلى قوى سياسية مختلفة، وفى صدور عدد من القرارات المهمة وأبرزها تكليف نائب الرئيس عملية تعديل الدستور والحوار مع القوى السياسية، وقبول استقالة أو إقالة عدد من أبرز شخصيات هيئة مكتب الحزب ومنهم صفوت الشريف وجمال مبارك وزكريا عزمى ومفيد شهاب وعلى الدين هلال، وتعيين شخصية إصلاحية مشهود لها بالوطنية والكفاءة وهو د. حسام بدراوى كأمين عام للحزب وأمين لأمانة السياسات التى كان يرأسها جمال مبارك.

ولا شك فى أن القرارات التى أصدرها النائب العام بحظر سفر عدد من الوزراء السابقين وتجميد أرصدتهم والتحقيق مع البعض منهم فى بلاغات مختلفة قدمها مواطنون وسياسيون، ودارت كلها حول سوء استغلال السلطة والترشح من ورائها وإهدار المال العام، تكمل ما أصدره الرئيس من قرارات، وتعبّر عن قدر من التغيير يصب فى تأكيد أن مصر تمر بمرحلة جديدة سوف تحاسب فيها كل من أساء للشعب والوطن بأى صورة كانت.

اللافت للنظر هنا أن تأثير هذه القرارات الكبيرة لم يصل بعد إلى حد إقناع شباب ميدان التحرير بالخروج منه. ولعل فقدان الثقة هذا يعبر عن معضلة كبيرة تحتم على نائب الرئيس وعلى رئيس الحكومة الجديدة أن يؤسسا لسياسة شفافية

فى التعامل مع الرأى العام أكبر مما هو حادث بالفعل. والواقع أن هناك نية للتغيير ومراعاة مطالب الشباب الشائب التأثير، وبعض خطوات بسيطة أولية تحقق شيئاً من التغيير كالتى تم اتخاذها بالفعل، ولكن تظل هناك مشكلة الضمانات التى تحول دون التراجع عن تلك المكتسبات لاحقاً، والضمانات الأخرى التى تسهم فى تشكيل قوة دفع إصلاحية تحمى نفسها بنفسها.

لقد تغيرت مصر كثيراً، وسوف تتغير أكثر فى الأيام المقبلة. لقد كان الإعمار هادراً لا يستطيع أحد أن يقف أمامه.

٦- فى الطريق إلى جمعة الزحف (سويس إنفو ٢٠١١/٢/١٠)

من جمعة الغضب إلى أسبوع الصمود إلى جمعة الزحف، وبينها مظاهرات مليونية، تعيش مصر على وقع تطورات سريعة الحدوث، تبدو ملاحقتها أمرا مرهقا لكل الناس، وبالقطع هي أكثر إرهاقا لصانعيها. وحسب مراقبين فإن جمعة الزحف المقرر لها غدا الجمعة ٢/١١ هي الرد العملى على تصريحات نائب الرئيس عمر سليمان التى أشار فيها إلى وجود بديلين فقط، إما الحوار وإما الانقلاب.

معنى الانقلاب

الحوار أمره معروف، أما الانقلاب فيبدو غامضا بعض الشيء. وحسب التفسير الذى قال به نائب الرئيس عمر سليمان فهو العجلة فى اتخاذ القرار وخطوات غير محسومة ومتعجلة وبها المزيد من اللاعقلانية، وهو «ما لا نريد أن نصل إليه حفاظا على مصر وما تحقق من مكتسبات وإنجازات»، وفقا لسليمان.

الانقلاب بهذا المعنى لا يقدم كثيرا، فالمدة الزمنية المتبقية على نهاية فترة الرئاسة للرئيس مبارك لا تزيد على سبعة أشهر من الآن، وسوف تتطلب بدورها كثيرا من القرارات التى يمكن أن توصف بأنها متعجلة أو ليست جيدة الصنعة. ولذا فكثيرون فهموا أن الإشارة إلى الانقلاب تعنى سيطرة المؤسسة العسكرية على النظام السياسى بكل وضوح ودون موارد، وهو ما فسره جزئيا وزير الخارجية أحمد أبو الغيط فى حوار له مع قناة العربية بقوله إن الجيش قد يتدخل لحماية الأمن القومى إذا ما حاول المغامرون انتزاع السلطة.

من هم المغامرون.. وما هو الزحف؟

المغامرون بدورهم محل تفسيرات كثيرة، فهم إما الإخوان المسلمين، أو الشباب الثائر فى ميدان التحرير. والصنف الثانى هم الأقرب إلى المعنى المراد، نظرا لانتشار الدعوة بين صفوف المتظاهرين بأن الزحف المقرر يوم الجمعة سيكون فى اتجاه القصر الجمهورى حيث يقطن الرئيس، ويمارس صلاحياته الدستورية، وذلك من خمسة مساجد كبرى ستشهد تجمعات كبيرة من المصلين والمحتجين ثم تنطلق بعد أداء الصلاة إلى القصر الجمهورى.

هذا التصور لجمعة الزحف يتم تداوله بين قادة الشباب فى قلب الميدان، ولكنه ليس محل اتفاق بعد حتى كتابة هذا التقرير، إذ يقول البعض إن الشباب ليسوا طلاب سلطة فى اللحظة الراهنة، وأنهم يريدون فقط إثبات وتجسيد قوة دفع مناسبة حتى لا يحدث التراجع عن أى مكتسبات تحققت بالفعل فى الأسابيع الثلاثة الماضية. وضمن القائلين بهذا رأى من يعتبرون أن القوى المنظمة التى شاركت لاحقا فى التظاهرات تريد ركوب الموجة وتحقيق أجندتها الخاصة وليس الأجندة التى يجمع عليها الشباب أنفسهم. باختصار الوقت لم يحن بعد للزحف الفعلى إلى قصر الرئاسة، بل فقط زحف معنوى هائل لإقناع الجيش بأن يقنع الرئيس مبارك بالتخلي عن السلطة، وبعدها سيكون لكل حادث حديث.

المخاطرة الكبرى

بالقطع إن وصل المتظاهرون إلى القصر الجمهورى فسيكون ذلك مخاطرة كبرى، لأن رمزية القصر الرئاسى تعنى أن الهدف هو الاستيلاء على الحكم عبر المسيرات الجماهيرية الحاشدة. وفى هذه الحالة وحسب تصريحات وزير الخارجية لن يقف الجيش مكتوف الأيدى، بل سيتصرف دفاعا عن الدستور ومنصب الرئيس وشاغله حتى اللحظة.

إذا تصورنا مثل هذه المجابهة بين الجماهير الحاشدة وبين الجيش المنتشر في الشوارع في كل محافظات مصر تقريبا، والذي يحمى المباني الحكومية المهمة، ومنها القصر الجمهوري، فتحن بالفعل أمام انقلاب بكل المعاني، سوف يطيح بالدستور وبالحكومة والمؤسسات القائمة وسلطات الدولة. وسواء سيطر المتظاهرون أم سيطر الجيش فعلينا أن نتظر البيان رقم واحد. وبعدها سيكون لكل حادث حديث.

هكذا يفهم البعض التحذير من بديل الانقلاب الذي أطلقه ضمنا نائب الرئيس عمر سليمان في حوار مع رؤساء تحرير الصحف القومية أو الخاصة والحزبية. غير أن الصورة لا تبدو واضحة لكثيرين من مؤيدي استمرار البقاء في ميدان التحرير إلى حين تحقيق المطلب الرئيسى وهو اختفاء الرئيس مبارك من السلطة والحكم سواء معنويا أو ماديا.

الجائزة الكبرى

والزائر لميدان التحرير يدرك الوزن الكبير الذى يحتله شعار رحيل الرئيس فوراً، بين جموع المتظاهرين باعتباره الجائزة الكبرى التى ينتظرونها، ويعدونها البداية السعيدة لهيكله الأوضاع المصرية رأساً على عقب، وستقود بالتالى إلى نتائج وريدية على كل شىء فى البلاد، بداية من رغيف الخبز إلى توافر العمل وسيادة منطق الحرية وجذب الاستثمارات وصعود الاقتصاد.

كما يدرك أيضاً أن رحيل الرئيس هو الشرط المسبق لدى المتظاهرين قبل الدخول فى أى تفاوض مع المؤسسة العسكرية على مستقبل البلاد والعباد لاحقاً.

هذا التمسك بشرط الرحيل المسبق للرئيس يعكس شعوراً بالقوة على الأرض وثقة بالنفس لا حدود لها، ويعكس أيضاً تفاؤلاً بأن الشعب كله سيكون فى الميدان، وأن الجيش سيقبل تسليم السلطة بكل يسر وسهولة، وسيتخلى عن الرئيس مبارك.

الانضباط المؤسسى

والعارفون بالمستوى الاحترافى للمؤسسة العسكرية المصرية، وانضباطها الداخلى وعزوفها عن الدخول فى المعترك السياسى، والولاء الكبير للقسم الرسمى بحماية الدستور والبلاد، والولاء المباشر للقائد الأعلى للقوات المسلحة الذى هو رئيس الجمهورية، فإنهم يشككون فى أن الجيش قد يتساهل فى قضية وصول الحشود الشعبية إلى القصر الرئاسى، أو قد يسمح لقوى سياسية منظمة أو غير منظمة بالاستيلاء على السلطة.

ويشككون أيضا فى أن الجيش قد يتحمل استمرار الاحتجاجات وانتشارها كما هو حادث بالفعل فى أكثر من محافظة ومدينة وقرية. وهناك الكثير من التقارير التى تتوقع صدور قرار كبير قد يقدم عليه الجيش.

٧- أرفع رأسك فوق أنت مصرى (الأهرام ١٦/٢/٢٠١١)

أيام وساعات عصيبة عاشتها مصر، كان أكثرها إثارة ما يقرب من ثمانى عشرة ساعة فصلت ما بين البيان الأخير للرئيس مبارك مساء الخميس ١٠ فبراير الذى فوّض فيه صلاحياته لنائبه عمر سليمان، ولكنه لم يُرض أحداً فى طول مصر وعرضها، وبيان التنحي الذى قرأه عمر سليمان نفسه فى الساعة السادسة مساء الجمعة ١١ فبراير، متضمناً تفويض صلاحيات الرئيس فى إدارة شئون البلاد للمجلس الأعلى للقوات المسلحة.

لحظة إعلان التنحي هى لحظة العمر كله للمصريين جميعاً، لحظة اجتمعت فيها كل معانى الفرح والسرور بصورة لم يعهد لها المصريون من قبل. لحظة عبرت عن انتصار كبير، وعن إزاحة كابوس لم يتصور أحد فى يوم من الأيام أنه سيحدث بهذه الصورة، عندها انطلق الشباب صائحين فى لحن جميل «ارفع رأسك فوق.. أنت مصرى». كلمات بسيطة جسدت الكرامة والعزة ورفض الذل والانكسار. والأهم استرداد حرية الوطن من سجاتيه.

لقد رحل الرجل القوى فى النظام وعموده وبقى الناس، رحل الفرعون الأخير وبقى الشعب، رحل الفاسدون وبقى المصريون ينظرون فيما أنجزوه وفيما لم ينجزوه بعد. والحق هنا أن ما جرى فى الأيام الثمانية عشر بين الخامس والعشرين من يناير، يوم انطلقت أولى المظاهرات الصاخبة فى شوارع العديد من المدن الرئيسية، وحتى لحظة الرحيل الصاخب سيظل مليئاً بالدروس والحكايات والقصص والأخبار التى لم تُشرب بعد، والتى ستشكل بدورها رصيда للتاريخ حول كيفية صنع ثورة شعبية

تشارك فيها كل القوى السياسية وكل التجمعات وكل الأجيال على نحو فريد، وتلتزم جميعها هدفا واحدا وهو التغيير الجذري، وتتمسك بالأساليب السلمية والمساندة الشعبية والتحركات الواعية المنظمة بداية من تنظيم الشعارات وإطلاق المسميات على الأحداث والمسيرات، واجتذاب الناس العادية والقيام بمسيرات مخططة بوعى، كتلك التى أحاطت بمبنى الإذاعة والتلفزيون وتلك التى ذهبت وأحاطت بالقصر الرئاسى صباح ١١ فبراير وخططت للبقاء حتى رحيل مبارك غير مأسوف عليه.

هذه الثورة بما عُرف عنها وما لم يُعرف بعد، تطرح أسئلة كبيرة للمستقبل، لاسيما أن من يصفون أنفسهم بالثوار لم يصلوا بعد للحكم، ولم يسيطروا كما حدث فى كل الثورات الشعبية التاريخية كالثورة الفرنسية والإيرانية وغيرهما على مقاليد الحكم وصفوا حساباتهم التاريخية مع رموز الحقبة السابقة. لقد ثار المصريون جميعا وقبلوا وتراضوا أن يسلموا الأمانة طوال الفترة الانتقالية للقوات المسلحة باعتبارها المؤسسة المصرية الجامعة لكل المصريين، التى ارتضت الحفاظ على المشروع الشعبية وضمان تحقيق المطالب المشروعة التى رفعت إبان أيام الثورة، وهى المؤسسة التى لا يمكن لأحد أن يزايد على مواقفها الوطنية التاريخية، أو يتهمها بأنها تبيع الوطن وتخون الأمانة كما فعلت النخبة الحاكمة التى أحاطت بمبارك ونجله وأفسدت كل شئ فى البلاد.

غير أن جهود شباب الثورة فى الحفاظ على قوة الدفع الشعبى بدأت تأخذ شكلا آخر من التنظيم، يدفع نحو مراقبة الوضع، ووضع تصورات للفترة الانتقالية وتحديد مطالب توصف بالعاجلة كحل جهاز أمن الدولة والإفراج الفورى عن المعتقلين السياسيين، وضمان ألا تطول الفترة الانتقالية عن حدها. مطالب تعكس شكلا جديدا من التفاعل بين جزء من الشعب وبين المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

الحديث عن المستقبل القريب على الأقل تتضح معالمه فى ضوء البيان الخامس تحديداً الذى أصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة، موضحاً فيه خطوات إدارة البلاد لمدة ستة أشهر على أن تنقل السلطة بعدها إلى حكومة مدنية منتخبة، ومقرراً حل مجلسى الشعب والشورى، على أن تتم الانتخابات لاحقاً بعد أن تنهى لجنة خاصة صياغة التعديلات الدستورية المطلوبة.

بيانات المجلس وإن أوضحت بعضاً من الطريقة التى سيقدر بها البلاد فى الفترة الانتقالية، إلا أن هناك الكثير من الأمور لا تزال محل تساؤل ولا إجابة شافية عنها، من قبيل حدود التعديلات الدستورية التى ستقرها اللجنة المعنية بهذا الأمر، وهل سيكون من حقها مثلاً تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية، أو إعادة صياغة النظام السياسى من رئاسى إلى برلمانى مثلاً، أو إلغاء مجلس الشورى والاكتفاء مثلاً بغرفة واحدة فقط للتشريع وهى مجلس الشعب، أو تغيير نظام الانتخاب من فردى إلى نظام التمثيل النسبى والقائمة الحزبية.

لقد أدت الثورة إلى فتح كبير، واختفت رموز لم يكن لمصرى أن يتخيل أنها يمكن أن تختفى، أو أن يطالب أحد بمحاسبتها، أو أن يقدم أحد بلاغاً للنائب العام للتحقيق فى أحداث معينة أو وقائع أو حصول مسئولين أو مقربين منهم على أراض وامتيازات بصورة غير مشروعة. كما فتحت ملفات كل الشخصيات الكبيرة من سياسيين ووزراء سابقين ورجال أعمال اندمجوا فى زمرة الحكم والفساد على نحو غير مسبوق. وبات الحديث الشائع لدى المصريين جميعاً كيف يمكن أن تسترد الدولة الأموال المنهوبة والتى تصل إلى عدة مئات من مليارات الدولارات وفقاً لتقديرات تقارير صحفية عديدة، لكى يُعاد صبها فى الاقتصاد المصرى بطريقة شرعية. وحسناً فعل النائب العام حين أصدر قرارات بمنع سفر عدد كبير من الوزراء السابقين وجمد أموال البعض منهم، ومنعهم وأسرهم من التصرف فيها، وحسناً فعلت مراكز قانونية ومكاتب للمحاماة وجمعيات حقوقية مدنية أن تقدمت ببلاغات، لا حصر لها لغرض التحقيق فى الكثير من وقائع الفساد التى تزكم الأنوف.

ومن وراء ذلك رغبة لا حدود لها لدى المصريين جميعا فى معرفة كيف كانت تنهب بلادهم، وكيف حقق هؤلاء كل هذا الثراء، وفى المقابل زيادة أعداد المصريين تحت خط الفقر، وبما يزيد على ٤٠٪ من إجمالى السكان، وهى نسبة مهولة تكشف حجم التفسخ الاجتماعى الذى حدث فى مصر فى العقد الأخير تحديدا من حكم مبارك، وهو العقد الذى شهد سطوة رجال الأعمال وهيمنتهم على مجمل العملية السياسية والاقتصادية تحت رعاية كاملة من نجل الرئيس جمال، الذى بدا طامحا بشدة وبأى ثمن لورثة منصب الرئيس إن خلا المنصب بعد وفاة والده.

قصص الفساد المفزع، وتقارير الثروات الهائلة للوزراء السابقين وعدد من رجال الأعمال النافذين، تحتم إجراءات قضائية فورية للتيقن مما يُنشر ويقال، وإجراءات أخرى لاسترداد هذه الأموال المنهوبة من الخارج إن وجدت، أو مصادرة الممتلكات الموجودة فى مصر وتسخيرها للصالح العام.

لقد نجحت ثورة ميدان التحرير فى إنهاء حكم رئيس عزل نفسه عن شعبه، ولم يعد يعرف ما الذى يحدث فى البلاد، متأثرا بطموحات ابنه الجارفة. ثورة تغرى كثيرين إلى تكرار المشهد ذاته فى المؤسسات المختلفة حتى يُعاد النظر فى التشريعات المنظمة لهذه المؤسسات. غير أن الأمر قد يتحول إلى نوع من الفوضى وتصفية الحسابات والتأثر الشخصى، وليس إعادة هيكلة حقيقية تراعى المتغيرات الكبرى التى مرت بها مصر. وعند حد معين قد تتقلب الأمور إلى ضدها، وهو ما لن يرضى أحدا.

٨ - من جمعة التنحي إلى جمعة الانتصار

(سويس إنفو ٢٢/٢/٢٠١١)

منذ أن نطق عمر سليمان في بيان تاريخي من عشر كلمات بتنحي الرئيس، وإذا بكل شبر في مصر المحروسة يعيش حالة فوران غير مسبقة؛ فيض من مشاعر الفرح، فوران في الأفكار بشأن الحاضر والمستقبل، وسيل من الادعاءات والمطالب الفئوية وتصفية الحسابات، كم هائل من الأخبار التي تختلط فيها الحقائق والمبالغات والإشاعات، كثرة في التنظيمات والجماعات التي تتحدث باسم الثورة وشبابها، ظهور مكثف ومتواتر لشباب وشابات يكشفون عن أدوارهم في الثورة ويعلنون عن طموحاتهم وتحركاتهم الآنية. باختصار حالة غريبة من الحرية غير المسبوقة التي يعيشها المصريون ولم يعرفوها من قبل.

المصريون يكتشفون أنفسهم

ومن يتجول في مصر الآن يرى شعبا بأسره، رجالا ونساء، وشبابا وفتيات وشيوخا وأطفالا، وكأنهم يعيدون اكتشاف أنفسهم وقدرهم التاريخي، أو كأنهم ولدوا في التو واللحظة، أفرادا وجماعات ودولة ومجتمعا. الكل يتحدث عن روح جديدة تسرى في العروق والأبدان، ملبيا الدعوة العفوية التي جسدها شعار مبدع، طالما رددته المحتشدون بعفوية في ميدان التحرير لحظة إعلان التنحي، والقائل «ارفع رأسك فوق.. أنت مصري»، وهو الشعار الذي يتكرر كثيرا في التجمعات الاحتفالية التي سيطرت على مدن مصر بأسرها طوال الأسبوع الماضي كله.

تعيش مصر حالة طموحة ومتفائلة من التطلع إلى المستقبل تصاحبها رغبة جماعية محمومة لتصفية إرث الماضي بشخصه وأفكاره ومؤسساته وسياساته، وبين

الحالتين تحركات واعتصامات وإضرابات وتجمعات فى كل اتجاه وفى كل مكان تطالب بتحسين الأوضاع ورفع المرتبات وطرد الرؤساء وتعيين المؤقتين وتغيير اللوائح فوراً وبلا تأخير. وهو الأمر الذى دفع بالمجلس العسكرى فى بيانه السادس مساء جمعة الانتصار إلى التحذير من هذه الاعتصامات الفئوية ومحذراً من خطوات صارمة فى مواجهة من ينظمونها فى أى موقع كان.

ثورة على الثورة

مصر بأسرها الآن بعد أسبوع من تتحى الرئيس مبارك فى حالة ثورة، ثورة فى الفرخ وثورة فى الغضب وثورة فى التفاؤل وثورة حتى على الثورة نفسها. ومن اليسير أن يلاحظ المرء من يرفع صوته قائلاً إن الثورة لم تُتجز بعد، وأن ما جرى هو مجرد خطوة واحدة تمثلت فى خلع الرئيس وتعطيل الدستور وحل مجلسى الشعب والشورى، وأن المطلوب هو متابعة الثورة فى مرحلتها الثانية عبر البقاء فى الشارع ليس من أجل الاحتفال الذى جرى اسطورياً كما حدث ليلة التتحى وفى جمعة الانتصار وتكريم الشهداء، بل من أجل الضغط على المجلس العسكرى لاتخاذ المزيد من الخطوات لإضفاء الطابع المدنى على المرحلة الانتقالية التى أعلن المجلس العسكرى أنها لن تزيد على ستة أشهر يتولى بعدها رئيس منتخب بنزاهة وشفافية حكم البلاد. وكذلك من أجل تشكيل مجلس رئاسى يضم أربعة مدنيين وعسكرى واحد يدير شئون البلاد للفترة الانتقالية، ويجانبه برلمان مؤقت، لا يدرى أحد كيف سيتم انتخابه أو تعيينه، وثالثاً حكومة توافق قومية يشارك فيها ممثلون عن كل التيارات وفى المقدمة ممثلون عن الشباب أنفسهم.

خطة عسكرية من أربعة محاور

تأتى هذه الدعوات الشبابية ومن قبل من يناصرونهم فى مواقف كثيرة، ولكنها ليست الغالبة، لا توافق المجلس العسكرى على خطته الانتقالية التى تقوم على أربعة محاور متكاملة وهى:

أولها بقاء الحكومة التى يرأسها الفريق أحمد شفيق وتضم وجوها قديمة - للحق بعضها مكروه فى الشارع المصرى بأسره - من أجل تسيير الأعمال حتى يتم تغييرها فى وقت لاحق.

وثانيها تعديل الدستور بما يضمن إفساح المجال أمام المستقلين والحزبيين الترشح فى انتخابات رئاسية نزيهة وشفافة، وبعدها انتخابات برلمانية تعكس التنوع الموجود فى المجتمع وتكشف عن أحجام كل القوى السياسية على حقيقتها دون تدخل.

وثالثا استعادة الأمن فى ربوع البلاد، ووقف التدهور والانفلات الذى بات متكررا فى مناطق بعينها، لاسيما شمال سيناء وعلى الحدود مع قطاع غزة تحديدا.

ورابعا اتخاذ خطوات محسوبة من أجل إعادة الحركة الاقتصادية فى البلاد، واستعادة جاذبيتها السياحية والاقتصادية مرة أخرى.

عواصف من الشك

بيد أن الخطة على هذا النحو والتى تتطلب قدرا من الصبر الشعبى والعودة إلى الحياة الطبيعية تدريجيا والسماح بخطوات فعالة، من أجل استعادة التماسك والفاعلية فى وزارة الداخلية وجهاز الشرطة ككل، لا ترضى فئات وجماعات عديدة تتحدث جميعها باسم الثورة ومنجزاتها سواء عن حق أو عن باطل.

ورغم تعدد التنظيمات والجماعات التي تعلن ملكيتها الحصرية للثورة الشبابية، فهناك قواسم مشتركة في المطالب، وقاسم مشترك أكبر في أسلوب التحرك المتمثل في الاستمرار في تحريك الناس ودفعهم للنزول إلى الشارع، وإلى ميدان التحرير، وسط القاهرة تحديدا والذي بات رمزا للحرية التي لا يقيدتها شيء بالمرّة، ومزارا لكل مصرى تقريبا يريد أن يتبرك بالثورة وأشهر مواقعها على الإطلاق.

ووراء هذه القواسم المشتركة حالة من الشك التي يغذيها البعض في نيات الجيش رغم ما قام به بالفعل من حماية كاملة للمتظاهرين بعد جمعة الغضب ٢٨ يناير ٢٠١١، حماية أسهمت في استمرار الاعتصام الجماعي في ميدان التحرير حتى تنحى مبارك مضطرا تحت ضغط الجيش نفسه، بعد أن تبين أن بقاء مبارك وعدم استجابته لمطلب المصريين بالرحيل تزيد الوضع اضطرابا في كل الميادين، خاصة ميدان الأمن القومي وحماية الحدود.

التشكيك في نيات الجيش يتم التعبير عنها بصيغ مختلفة، مثل النقد لموقف المجلس العسكري الخاص بالإفراج عن المعتقلين السياسيين، فبينما أعلن الجيش أن هناك مراجعة تتم لكل المعتقلين حتى يكون الإفراج ذا طابع قانوني، يطالب الشباب التأثير ومعهم جماعة الإخوان المسلمين بأن يتم الإفراج فورا ودون إبطاء. وبينما يدرس المجلس العسكري مستقبل جهاز أمن الدولة سيء السمعة التابع لجهاز الشرطة، يطالب الشباب التأثير بحل فوري للجهاز المشئوم والمسئول عن تعذيب المواطنين وتلفيق الاتهامات وإيجاد المشكلات والأزمات.

وفي أفضل الأحوال يأتي التشكيك في دفع الناس إلى التظاهر لأسباب فتوية ومطالب خاصة بكل مؤسسة، في حين يرى المجلس العسكري أن هذه المطالب الفتوية ستحل تباعا، وأن المطلوب الآن هو العودة إلى العمل وإدارة عجلة الإنتاج.

تشكيك في لجنة تعديل الدستور

أما أكثر المواقف تشكيكا في نيات المجلس العسكري فقد تمثلت في عدم الترحيب بتشكيل اللجنة المختصة بتعديل الدستور التي يرأسها قاض مخضرم وهو أ. طارق البشرى، وتضم في عضويتها أستاذ قانون دستوري من جماعة الإخوان المسلمين هو أ. صبحي صالح. الأمر الذي يعتبره كثيرون موقفا قد يصب في إنشاء دولة دينية وليست مدنية، ويعطى للإخوان وزنا أكبر من أوزان قوى سياسية أخرى شاركت جميعها في الثورة.

يأتى عدم الترحيب هذا في وقت يعلم فيه الجميع أن هذه اللجنة تضم مجموعة من أكبر فقهاء القانون الدستوري في مصر، وأن مهمتها محصورة في تعديل مواد بعينها تتعلق بانتخاب رئيس الجمهورية والإشراف على الانتخابات، والجهة المتوط بها الفصل في صحة عضوية أعضاء مجلس الشعب بعد انتخابهم، فضلا عن مدة الرئاسة ورفع حالة الطوارئ. وبالتالي فهذه التعديلات ليس من شأنها أن تحدد طبيعة ومستقبل النظام السياسى ككل، أو تضيف توجهها غير مدنى على الحكم الجمهورى القائم، أو تسمح بسيادة جماعة أو فكر معين على مؤسسات الدولة. ومن ثم، يبدو أن عدم الترحيب بلجنة تعديل الدستور ليس سوى ذريعة لممارسة ضغط شعبى على كل من أداء المجلس العسكرى ولجنة تعديل الدستور معا، وذريعة أخرى للاستمرار في حشد الناس في الشارع.

ويزداد عدم الترحيب بلجنة تعديل الدستور لدى جماعات الشباب والأحزاب السياسية والكنيسة الأرثوذكسية بقيادة البابا شنودة التي ترفع شعار الدولة المدنية، في حين تجد اللجنة ترحيبا وتأيدا من جماعة الإخوان، التي تقدر توجهات طارق البشرى ومواقفه السياسية.

ونظرا لما جاء من إشادة مشددة من الشيخ القرضاوى للقاضى طارق البشرى فى خطبته المثيرة للجدل بميدان التحرير، فقد ثارت مخاوف من أن مصر قد تقع فى أيدي الإخوان، الذين بدورهم يسعون إلى طمأنة مصر كلها، بأنهم لن يرشحوا أحدا للمنافسة على منصب رئيس البلاد، ولن يرشحوا أكثر من ثلث البرلمان، وأن هدفهم هو المشاركة لا المغالبة، وتشكيل حزب سياسى جنبا إلى جمعية تهتم بالشأن الدعوى العام.

والحق أن قلق الأحزاب والقوى السياسية مفهوم، فالجماعة هى الأكثر تنظيما وقدرة على الحشد والتعبئة، أما باقى الأحزاب والقوى السياسية فحالها يدعو للرثاء والأسى، بما فى ذلك الحزب الوطنى الذى كان حاكما وبات الآن تائها فى بحر الظلمات.

الجدل حول تعديل مواد محددة من الدستور، لا يمنع من المطالبات بدستور جديد ينشئ نظاما برلمانيا يحد من سلطات رئيس الجمهورية، ويقوم على حرية تشكيل الأحزاب، والمنافسة المفتوحة للوصول إلى الحكم عبر صناديق الانتخابات، ولا يمنع أيضا من مطالبة البعض بأن ترفع تماما فى الدستور الحالى بعد تعديله أو أى دستور جديد أى إشارة للشريعة الإسلامية باعتبارها أحد مصادر التشريع. وهى المطالب التى استتفرت قيادات دينية أزهرية، حيث شددت على أن تغيير هذه المادة تحديدا قد يثير حربا أهلية فى البلاد.

اصطياد الفاسدين

وبينما ينتظر الجميع التعديلات الدستورية ومدى إفساحها الفرصة الحقيقية للمستقلين للترشح فى الانتخابات الرئاسية، تتوالى البلاغات على النائب العام

تطالب بالتحقيق فى وقائع فساد وتربح واستغلال نفوذ والاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضى بأبخس الأثمان، قام بها وزراء سابقون وعدد من كبار الصحفيين، مما أضاع على الدولة المصرية مليارات من الدولارات ومنح الفاسدين ثروات هائلة لا يستحقونها.

وجاء أول الحصاد فى صورة حبس لأربعة من أشهر الشخصيات السياسية والوزارية لمدة أسبوعين على ذمة التحقيق فى وقائع غسل أموال وتربح، وهم وزير الداخلية المرعب حبيب العادلى، وأحمد عز أمين التنظيم فى الحزب الوطنى الذى كان حاكما والمسئول عن تزوير الانتخابات النيابية الماضية بكل فجاجة، ووزير السياحة زهير جرانة وأحمد المغربى وزير الإسكان المسئولين عن نهب أراض لأنفسهم ولأصدقائهم بالمخالفة الصريحة لكل القوانين.

والطريف فى الأمر أن وزير الداخلية السابق، الذى طالما اعتقل أعضاء من جماعة الإخوان، ولفق لهم الاتهامات، إذا به ينزل ضيفا على زنزانة كان بها اثنان من كبار أعضاء الجماعة المحبوسين على ذمة قضايا تتعلق بتمويل جماعة محظورة.

لكن تظل رغبة المصريين مشدودة للتقارير الخاصة بثروة عائلة الرئيس مبارك، والتي تردد أنها تتراوح بين ٤٠ و ٧٠ مليار دولار موزعة على عدد من البنوك الأوروبية وقصور فى بلدان أوروبية وأسهم فى شركات دولية. والكل يُمنى نفسه فى أن تتجح الجهود المبذولة، التى يقوم بها المجلس العسكرى وتشارك فيها الولايات المتحدة ودول أوروبية، لاستعادة جزء معتبر من هذه الأموال المنهوبة، لترجع مرة أخرى إلى الشعب المصرى صاحبها الحقيقى.

٩- الإخوان والثورة

(الأهرام ٢٣/٢/٢٠١١)

فى جمعة الفضب فى الثامن والعشرين من يناير، سرت مع آلاف المصريين فى المظاهرات التى جابت منطقتى الدقى والمهندسين، ووقفت طويلا فى ميدان الجلاء مع جموع المتظاهرين الذين تلقوا الكثير من قذائف القنابل المسيلة للدموع حتى الرابعة عصرا، وإلى أن علمنا أن الشرطة قررت الانسحاب وأن الجيش سيقوم بفرض حظر التجول، وسوف ينتشر فى الميادين وأمام المواقع المهمة. فى ذلك اليوم كان أحد الشعارات التى يرددوها الشباب « لا برادعى ولا إخوان.. دول شباب مصر التعبان»، وفى مرات أخرى قيل «شباب مصر الجدعان».

كان الشعار بسيطا وحاسما ويعنى أن المتظاهرين لا علاقة لهم بالإخوان الذى طالما أُستُخدموا كفزاعة للغرب حتى لا يضغط على النظام السابق للقيام بإصلاحات ديموقراطية وانتخابات نزيهة، وكان يعنى أيضا أن هذا الشباب مُستقل عن الحركة الوطنية للتغيير التى شكلها قبل نحو عام د. محمد البرادعى مع عدد من الناشطين وأساتذة الجامعة الداعين للتغيير الجذرى فى البلاد. وكان يعنى ثالثا أن هذا الشباب هم قوة جديدة تعلن عن نفسها وتقود المظاهرات بعد أن خططت لذلك عبر الشبكات الاجتماعية وسبل التواصل الاليكترونى الجديدة.

كان معروفا أيضا ومنذ الثلاثاء ٢٥ يناير الذى شهد أولى المظاهرات فى ميدان التحرير وميادين أخرى، أن الإخوان قرروا ألا ينضموا إلى هذه المظاهرات لأنها تُنظم من أناس غير ذوى خبرة سياسية وغير معروف من وراءهم ولا أفكارهم. أو بعبارة أخرى أن الإخوان لن يشاركوا فى عمل ليسوا هم صانعيه وأبطاله.

لكن الحق يقال أن بعضا من شباب الإخوان كان موجودا فى المظاهرات، ربما للمشاركة الجادة وربما أيضا لمجرد استطلاع الموقف والتعرف على ما يجرى فى الشارع وحسب، وربما ثالثا كتعبير عن انقسام جيلى فى داخل الجماعة. وقد حدث أن تقابلت على غير موعد مسبق فى خضم التظاهر وارتفاع الحناجر وتلقى القنابل المسيلة للدموع والصديق ضياء رشوان وسط ميدان الجلاء، وتعرف علينا شابان قالا إنهما من جماعة الإخوان وإنهما لا يشاركان فى المظاهرات، ولكنهما معجبان بما يحدث، وأنهما وجدا المظاهرات أمرا منظما ومحترفا لم يكن متوقعا على أى حال، وسينقلان هذا الانطباع إلى القيادات حسب ما قالا.

غير أن الأمور تطورت لاحقا على نحو مختلف، فقد أدرك الجميع أن ما يشهده الشارع المصرى ليس مجرد مظاهرة أو احتجاج عابر وكفى، بل هو مقدمة لحدث كبير يجب ألا يُفوت أحد على نفسه فرصة المشاركة فى صنعه، حدث كبير سوف يهز مصر وما حولها. وبحس سياسى عميق أدرك الجميع أيضا أن انسحاب الشرطة بالطريقة التى حدثت هو بداية الانتصار، وأن المطلوب هو قدر من الصمود وقدر من التكاتف الشعبى. وفى ظل هذه الأجواء التى فرضت نفسها على الجميع، سواء كانوا منظمين منذ عقود كما هو الحال مع جماعة الإخوان، أو فى طور التنظيم كما هو الحال مع مجموعات الشباب الثائر، قررت الجماعة اللحاق بالركب الثورى، وانضم أعضاء لها فى المظاهرات فى أكثر من مدينة خاصة الإسكندرية والإسماعيلية، ورابط آخرون فى ميدان التحرير، مشاركين فى صنع الحدث الكبير.

وأيا كانت دوافع قرار الإخوان بالمشاركة وحساباته السياسية الآنية والبعيدة، فقد أنتجت المعاشة الثورية فى ميدان التحرير نوعا من القبول المتبادل بين الجماعة والقوى السياسية الأخرى. ووفقا لما سمعته من أشخاص كثيرين ممن أسهموا فى صنع الثورة، وما لاحظته فى الميدان طوال أسبوعين، هناك اعتراف بأن دور أعضاء الإخوان فى الدفاع عن الاعتصام فى ميدان التحرير يوم الأربعاء الدامى ٢ فبراير

٢٠١١، والذي بات يُعرف بموقعة الجمل والحصان، وفي مواجهة الجحافل الهمجية التي أحاطت بالميدان وألقت الطوب وقنابل المولوتوف على المتظاهرين لاسيما في المنطقة الفاصلة بين ميدان التحرير وميدان عبد المنعم رياض، أنه كان دورا حاسما، وأن أعضاء الجماعة قاوموا ببسالة وتعرض الكثير منهم لإصابات بالغة، ومع ذلك فقد ظلوا مع باقى المعتصمين فى أرض الميدان يحمونه، منطقة مستقلة تشع بالثورة إلى أن تحقق هدفها الأكبر وهو رحيل مبارك، وبدء عملية تغيير فى بعض أسس النظام، تمهيدا لتغييره كلية عبر الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقررة فى غضون ستة أشهر.

هذا الاعتراف بالدور المهم لأعضاء الجماعة فى الدفاع عن الميدان وعن الثورة، يقابله حقيقة أن هذه الثورة - وهذا هو سر تألقها وتاريخيتها - هى ثورة بلا قائد محدد، فجميع من شاركوا فيها هم قادتها وهم ثوارها، وهم صانعوها. وحتى الذين قبعوا فى البيوت أو فى المدن والقرى البعيدة أو استمروا يديرون بعض المواقع الإنتاجية الحيوية، وكانوا يدعون الله تعالى أن ينصر الثورة وأن تحقق أهدافها، هم أيضا جزء عضوى منها، ولذا فإن أى محاولة بطريق مباشر أو غير مباشر تهدف إلى الإيحاء بأن فصيلا بعينه قد دفع ثمننا أكبر، أو أن من حقه أن يحصل على عائد أكبر من الآخرين، هو موقف لا أخلاقى ولا ثورى. وهو مبدأ أتصور أنه نابع من طبيعة الثورة ذاتها، وباعتبارها ثورة شعب بأسره على من ظلموه واستبدوا به وتصوروا أنه شعب لم ينضج بعد ولا يستحق الحرية والكرامة الإنسانية.

هذه المقدمة الطويلة نسبيا أتصور أنها ضرورية لمناقشة الدافع الذى جعل الاحتفال بالانتصار، كما حدث يوم الجمعة ١٨ فبراير ٢٠١١، وكأنه استعراض قوة من قبل جماعة الإخوان المسلمين، وبمثابة رسالة بأن هذه الثورة ستقود البلاد حتما إلى ناحية بذاتها يعرف الجميع أنها ليست محل توافق من المجتمع ككل، وبمثابة

رسالة أيضا بأن على المصريين اليوم أن يقبلوا أطروحات الإخوان سواء ارتضوا أم لم يرتضوا . ولقد كان منع الناشط الشاب وائل غنيم من قول كلمة في الاحتفال بالانتصار، من قبل من وُصفوا بأنهم حرس الشيخ يوسف القرضاوى، وكذلك الهتافات المشينة التى قيلت فى حقه، بمثابة مؤشر أقل ما يوصف بأنه مثير للقلق الشديد على مستوى الحريات المنتظر إن سادت نظرية فرض الأمور بقوة الأمر الواقع، وتم إقصاء المختلفين فى الراى والتوجه.

وإذا كان الإخوان قد نفوا أنهم الذين دعوا الشيخ يوسف القرضاوى لإلقاء خطبة جمعة الانتصار وسط الحشود التى جاءت لتعبر عن تمسكها بالثورة وفرحها بما تم إنجازه وبما يجب أن يُنجز لاحقا، فالثابت أنهم استغلوا قدراتهم التنظيمية فى حشد أعضائهم من كافة مدن الجمهورية للمشاركة فى الحدث، وليفهم كل طرف ما يريد أن يفهمه.

ومما لمسته من قريبين من صنع الثورة ومشاركين فيها ومستبشرين بها، أن ثمة قدرا من القلق من هذا الحشد غير المسبوق، وقلقا آخر من أن لا تتاح فرصة للقوى السياسية والحزبية وأيضا المجموعات الشبابية الصاعدة لأن تشارك فى صنع نظام سياسى جديد من خلال صناديق الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية. صحيح أن الإخوان قدموا قبل هذا الحشد رسائل لطمأنة كل فئات المجتمع بأنهم لن ينافسوا فى الانتخابات البرلمانية بأكثر من ثلث المقاعد، وأنهم لن يقدموا مرشحا للرئاسة، وأنهم يؤمنون بالدولة المدنية وليست الدولة الدينية التى لا يعرفها الإسلام حسب تأكيدات قيادات إخوانية. ثم بعد حشد جمعة الانتصار تحدثوا عن رفضهم النموذج الإيرانى وأنه غير قابل للتكرار فى مصر. وما فهمته وفهمه كثيرون أن النفى الأخير جاء بعد أن قارن كثيرون زيارة الشيخ القرضاوى، وهى مجرد زيارة لا أكثر، بعودة الإمام الخومينى إلى إيران من منفاه الفرنسى بعد أن هرب الشاه تحت وقع ثورة الإيرانيين وانضمام الجيش لهم فى فبراير ١٩٧٩.

هذا النفي الثلاثي يصطدم بالحقائق المعروفة فى عالم السياسة، الذى لا يعترف أبدا بالضمانات القولية التى لا يمكن محاسبتها لاحقا، ولا يعترف أيضا بحُسن النيات والكلمات المعسولة، ولكنه يعرف الأفعال وتوازن القوى ويحكم على الأشياء انطلاقا من الخبرات التاريخية المعروفة، وهى بدورها تثير الشكوك ومبعث قلق كبير لكل المصريين. ولعل تجربة الجزائر مع فوز جماعة الإنقاذ فى الانتخابات نهاية ١٩٩٠، وما تبعها من عقد العنف والحرب الأهلية والقتل على الهوية، كفيل بأن يثير القلق فى نفوس كثير من المصريين أن تشهد بلادهم الناهضة أمرا مماثلا. والخوف كبير أن تكون الانتخابات البرلمانية المقبلة، مقدمة لدولة دينية ليست مدنية، لاسيما فى ظل ضعف وهشاشة الأحزاب القائمة، وأن تصبح أول وآخر انتخابات برلمانية نزيهة تشهدها مصر الثورة. والخوف أكبر ألا تستغل الأحزاب السياسية والقوى الشبابية وتجمعات المعارضة والثورة، الفرصة القائمة فى توطيد علاقاتها بالناس وبالشوارع وتجديد أطرها التنظيمية والفكرية وجذب الكثير من الأعضاء وحثهم على المشاركة الواعية فى صنع مصر جديدة تؤمن بالحرية والكرامة وحقوق الإنسان، وبديموقراطية متجددة غير قابلة للتراجع أو الاختفاء القسرى.

١٠- الشباب والثورة

(الأهرام ٢٠١١/٣/٢)

رغم ما بدت عليه مظاهرات واعتصامات ثورة ٢٥ يناير المصرية، من كونها عفوية أو نتيجة تراكم الاعتصامات الفتوية ومخزون الغضب والغبن لدى فئات اجتماعية عديدة والذي تشكل فى السنوات العشر الماضية تحديداً، فقد أثبتت أحداث العديد من نشطاء مجموعات الفيس بوك، وإلى جانبهم مجموعات الحركات والأحزاب التى شاركت فى الحدث أن الأمر كان يتم بوعى كامل ودراية عالية وتخطيط مسبق.

وفى كثير من اللقاءات مع عدد من شباب الناشطين، اتضح أن التخطيط كان يتم على مستويين:

الأول يتعلق بتحديد شعار كبير للتظاهر ووضع خطة للتنفيذ بها شق معلى لخداع قوات الأمن، وشق لا يعرفه إلا الناشطون أنفسهم وهو الذى سيتم تطبيقه بالفعل.

الثانى توزيع الأدوار وتحديد مسئوليات لكل مجموعة تقوم بها سواء قبل البدء بالمظاهرة أو أثناءها. فمثلاً وقبل القيام بمظاهرة جمعة الغضب تم نشر أسماء أماكن معينة للقاء والتظاهر لغرض خداع قوات الأمن، وقام ناشطون بجولة استطلاعية صباح الجمعة لمعرفة حجم استعدادات قوات الأمن فى المواقع التى تم الإعلان عنها مسبقاً، ومع التأكد من أن قوات الأمن تمركزت بالقرب من المواقع المعلن عنها، بدأت المظاهرات فى أماكن ومواقع أخرى محددة سلفاً، مما أربك قوات الأمن وجعلها تفقد التركيز المطلوب فى مواجهة المتظاهرين.

وحسب روايات ناشطين رئيسيين، فقد بدأت المظاهرات من الأحياء الشعبية كبولاق وامبابة، وقادها ناشطون واعون بما يفعلون بحكم ثقافتهم وإدراكهم السياسى العالى

ومعرفتهم بتجارب الثورات الشعبية الشهيرة، وذلك عبر خطوط السير المتفق عليها فيما بينهم.

هذه الروايات تتفق مع ما رأيته يومى الثلاثاء ٢٥ يناير، والجمعة ٢٨ يناير. فقد كانت خطوط سير المظاهرات تتم أولا فى أحياء شعبية ثم فى شوارع جانبية وشعارها الأساسى «انزل.. انزل» موجهة للأسر والشباب بهدف جذب أكبر عدد ممكن للاشتراك فى المظاهرة. وبالفعل كان لهذه الكلمات وقع السحر فى نفوس الكثيرين الذين تفرجوا أولا من البلكونات ثم قرروا النزول والمشاركة الإيجابية. ثم التقت هذه المسيرات التى بدت متباعدة أحيانا بعد ذلك فى ميدان أو مكان يسع عددا كبيرا من المتظاهرين، حيث عمد الناشطون الأساسيون إلى الانتظار فى المكان أطول فترة ممكنة ثم الانطلاق بعد ذلك إلى موقع آخر يتم فيه الالتقاء مع مجموعات أخرى من المتظاهرين. وكان الغالب فى بدء المسيرات ترديد شعارات مباشرة تدغدغ المشاعر الوطنية، مثل «عاوزين حرية.. عدالة اجتماعية» لاسيما فى الأحياء الشعبية. أو أن ينادى أحدهم باسم معين، ويقول المتظاهرون باطل. فجمال.. باطل، ومجلس الشعب.. باطل، وأحمد عز.. باطل، ومبارك.. باطل، أو القول «يا جمال قول لمبارك السعودية فى انتظارك»، أو «يا جمال قل لأبوك كل الشعب بيكرهوك».

وهكذا كانت بداية المسيرات من أحياء بولاق مرورا بالمهندسين والدقى واللقاء مع القادمين من شارع فيصل وميدان الجيزة، ثم شارع التحرير إلى ميدان الجلاء أمام قسم الدقى، على أن تأتى مجموعات من ميدان محمود مرورا بشارع البطل أحمد عبد العزيز إلى ميدان الدقى وميدان الجلاء، استعدادا للذهاب إلى ميدان التحرير من ناحية الأوبرا.

تخطيط رائع وواع، وخطوط سير معروفة للقائمين على المظاهرات، وإن لم تكن كذلك للكثيرين من الذين شاركوا فيها لاحقا بحكم الحماس والرغبة في إنهاء التهميش والحرمان الاقتصادي.

وحيث انهارت مقاومة رجال الأمن نحو الرابعة عصرا، وسرت معلومة انسحاب رجال الشرطة، بدا الأمر مُحيرًا بعض الشيء، إذ ارتفع الحوار بين المتظاهرين بصورة تلقائية عن طبيعة الخطوة التالية. ووفقا لما جرى في الفترة بين الرابعة والسابعة مساء الجمعة ٢٨ يناير في ميدان الجلاء فقد انقسم المتظاهرون قسمين، الأول قرر البقاء واحتلال الميدان حتى الصباح، والثاني قرر الذهاب إلى ميدان التحرير لاسيما بعد أن تأكد للجميع أن قوات الأمن المركزي التي تمركزت بعد الظهر مباشرة أمام كوبري الجلاء قد اختفت تماما، ولم يبق سوى عدد محدود أمام قسم الدقى، ومعهم ضابط برتبة نقيب حاملا جهاز إرسال لم يكن يعمل.

هذا القدر من التخطيط للمظاهرات، ينفي شبهة العفوية المحضة. لكن الشواهد تقول - إلى أن تتضح كل الأبعاد - أن انهيار قوات الأمن وانسحاب الشرطة لم يكن في الحسبان، وبالتالي فإن قرار الذهاب إلى التحرير والتجمع هناك والتمسك بالميدان كأرض محررة جاء وليد اللحظة ووفقا للتطورات، لكن الشواهد تقول أيضا إن البقاء في الميدان لم يكن سوى تحد لحظي تم الرد عليه باستجلاب خبرات الاعتصامات الشهيرة والثورات الشعبية الحديثة كالتي جرت في أوكرانيا وجورجيا ومن قبل حين انهارت النظم الشيوعية في أوروبا الشرقية نهاية الثمانينات من القرن الماضي. والمفيد في هذه الثورات يتعلق بعملية تنظيم وإدارة شئون الحياة لمجموعات من الناس يتفقون على هدف كبير، ولكنهم لا يعرفون بعضهم البعض. وتمثل الأمر كما حدث في ميدان التحرير في تنظيم لجان إعاشة وأمن وطب وإعلام وغيرها، وقامت كل جماعة بعمل ما يشبه المخيم الخاص بها، والإذاعة التي تنشر فكرها وشعاراتها.

مثل هذا التنظيم، ومن قبل التخطيط للمظاهرات نفسها، وهو ما يثير الإعجاب، يواجه بتحد كبير يتعلق بإدارة مرحلة ما بعد نجاح الثورة فى الإطاحة بقمة النظام، وبدء عملية سياسية تحت رعاية القوات المسلحة هدفها التمهيد لبناء جمهورية جديدة تقوم على دستور جديد ورئيس يأتى بالانتخاب الحر النزيه ومجلس تشريعى يعكس اختيارات الأمة دون تزيف. والسؤال الأبرز يتعلق أساسا بمدى قدرة فئة الشباب بوجه عام على تنظيم نفسها سواء عبر أحزاب أو جمعيات مدنية، لاستكمال مشروع النهضة وبناء نظام ديمقراطى حقيقى قابل للاستمرار، ويعكس التنوع السياسى والفكرى القائم فى الأمة المصرية ولا يلغيه أو يخاصمه أو ينفيه.

الثابت أن هناك أكثر من طرف يتحدث باسم الثورة، فهناك الأمناء على الثورة وهناك ائتلاف ٢٥ يناير، وهناك أحزاب بازغة استفادت من المناخ الإيجابى الجديد. وهو تنوع حميد يجسد التنوع الموجود فى المجتمع، ولذا فإن ادعاء أى طرف أنه يتحدث حصرا باسم الثورة وأنه الوحيد المؤهل بمتابعة أهدافها وتحديد جدول أعمالها، وأنه يجسد طموحات الأمة بأسرها، هو أمر ضد الثورة نفسها واقتتات شديد عليها وعلى جموع الشعب المصرى الذى شارك فيها، وضد مبادئها السامية، لاسيما أننا لم نشهد بعد انتخابات نزيهة لنعرف من خلالها الأوزان النسبية لكل طرف، ومن هو ذا الذى ينوب عن الأغلبية التى لم تعد صامته بأى حال. وبالتالى فإن قيام جماعات بعينها بالدعوة إلى المظاهرات من أجل إسقاط حكومة أو تطبيق فورى لمطالب محددة هو أمر يخص هذه الجماعة وحدها ولا يخص بالضرورة كل فئات الشعب التى قد يكون لها موقف آخر يدعو إلى التريث فى الحكم على أداء الحكومة القائمة، وإعطائها فرصة للعمل.

كذلك هناك خلاف على الأولويات، فالحرية لا يمكن مقايضتها بالأمن، ولا يمكن للأمن وحده أن يعوض غياب الحرية. والمطلوب هو الأمن والحرية معا فى ظل

قانون عادل ومتوازن، ومؤسسات تطبيق للقانون، ومنها الشرطة، تكون متماسكة وتحترم حقوق الإنسان وتكون محل احترام من المواطنين أنفسهم، وهو ما يمثل التحدي الأكبر الآن لمصر كلها دون استثناء.

والمثير اللافت للنظر هنا أن بعض فئات الشباب تتصور أنها وحدها القادرة على التغيير، وأن الثورة هي حصاد خاص بهم وحسب، وتكرر دور حركة الاحتجاجات الفتوية طوال خمسة أعوام سابقة، وتعتقد أن على الأجيال الأكبر إما الصمت أو الرحيل عن المشهد برمته. وفي لقاءات مع بعض الشباب الذين شاركوا بقوة في الثورة وقدموا تضحيات كثيرة، قال أحدهم إنه يفخر بأنه لم ينشأ على الإعلام القومي سواء المرئي أو المكتوب، وأن مصدر ثقافته ووعيه هو شبكة الإنترنت ودورات تدريب بالخارج، وقال آخر إنهم لن يتوقفوا عن التظاهر حتى يُسلم الجيش السلطة للثوار ويعود إلى ثكناته.

وفي لقاءات مع مجموعات من الشباب الثائر في إحدى مدن القناة نصحت بأن يتم العمل بأسرع ما يمكن بإنشاء حزب يكون قادراً على المنافسة في الانتخابات المقبلة، لكن الغالبية أصرت على أن الأولوية هي لاستمرار الاعتصامات واستكمال الثورة. وحين نصحت في أحد اللقاءات بأن يقوم الشباب قبل الحكم على المنافسين المحتملين للرئاسة أو اختيار البرلمان المقبل بعملية تثقيف ذاتي لمعرفة أصول الأشياء كال دستور والحزب السياسي والجمعية المدنية والفوارق بين النظم السياسية كالرئاسية والبرلمانية، ومعنى الدولة المدنية والدولة الدينية، فقد غضب البعض، واعترض البعض الآخر. وكانت كلمة أحدهم أكثر من مثيرة موجهة كلامه لجيل بأكمله تجسد في شخصي الضعيف «أين كنتم.. إنكم تعرفون كل هذه الأشياء ولم تفعلوا شيئاً، ونحن لم نعرف هذه الأمور ومع ذلك قمنا بالثورة وغيرنا مصر كلها». وفي ظني، هنا يكمن الخطر أن تُدار مصر ما بعد الثورة بنوع من الثقة المفرطة وبلا

معرفة ولا سند من وعى، ثم سيأتى حتما من يحصد العائد كله ويحرم الآخرين، لا
لشئ إلا لغرور أو اندفاع نحو مجهول، أو جهل بما يجب أن يكون، أو خبرة غائبة
أو عزوف عن التعلم من تجارب الآخرين. وهنا وجب التحذير والتبويه حتى لا يكون
الندم فى غير موضعه.

(الأهرام ٢٠١١/٣/٩)

١١ - الجيش والثورة

فى مساء جمعة الغضب ٢٥ يناير، انسحبت الشرطة نحو الساعة الرابعة عصرا، وتقرر نشر الجيش لضبط الوضع الأمنى، وحينئذ تبلورت معادلة جديدة فى عمر ثورة الشعب المصرى، أبرز عناصرها أن الجيش بات طرفا مباشرا فى صنع الأحداث، وله الحق فى أن يتحمل العبء الأكبر دون مزايدة من هذا الطرف أو ذاك.

صحيح أن الرئيس السابق كان هو صاحب قرار نشر الجيش تعويضا عن انهيار الشرطة بفعل فاعل، لكن الجيش كمؤسسة وطنية جامعة قبلت القرار انطلاقا من مسئوليتها الدستورية والوطنية. فالمطروح عليها فى تلك اللحظة كان حماية الوطن نفسه ومراكزه المهمة والمواطنين سواء الذين قرروا البقاء والاعتصام فى الميادين، خاصة ميدان التحرير، أو الذين استمروا فى مواقع الإنتاج والعمل.

ومع صباح السبت ٢٩ يناير ٢٠١١ وانتشار العديد من آليات ومدرعات القوات المسلحة حول ميدان التحرير لتحمى الثائرين والمعتصمين، تقدم الجيش خطوة أخرى لحماية الثورة، وبذلك تبلورت علاقة شراكة حقيقية أخذت تفصح عن نفسها تباعا وفقا لتطور الأحداث.

كان موقف الجيش، وسيظل، موقفا داعما لحق المصريين فى الحصول على حقوقهم الطبيعية فى الأمن والحرية والكرامة ومحاربة الفساد ومحاسبة الفاسدين. ونظرا لأن تقاليد الجيش المصرى تفضل العمل والإنجاز فى الواقع عن الدعاية والإعلان، فسيظل هناك الكثير من المواقف التى تنتظر اللحظة المناسبة لإعلان ومعرفة كل تفاصيلها الدقيقة، وليعرف كل مصرى وعربى ماذا حدث بالضبط، وكيف كان موقف الجيش حاسما ومؤثرا فى نجاح الثورة وفى تنحية الرئيس ونخبته. وأشير هنا إلى ثلاثة مواقف كنماذج توضح المعنى.

الموقف الأول ذلك الاجتماع الذى جمع الرئيس السابق مع القيادات العسكرية فى مركز عمليات القوات المسلحة يوم الأحد ٢٩ يناير، وكان المعتصمون فى ميدان التحرير قد قرروا البقاء لحين الحصول على الجائزة الكبرى المتمثلة فى رحيل مبارك ورجاله . وحضر الاجتماع نائب الرئيس آنذاك عمر سليمان، وهو الاجتماع الذى وصفته وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية بأنه جاء فى إطار متابعة الرئيس الميدانية لتطورات الحالة الأمنية. لكن روايات أخرى موثوقة تؤكد أن الاجتماع شهد نقاشا حول ما يمكن أن يقوم به الجيش لفض الاعتصام بالقوة فى ميدان التحرير كما كان يرغب الرئيس السابق ونجله جمال تحديدا . وانتهى الأمر بأن الجيش رفض الفكرة وقرر أنه سيحمى المتظاهرين ولن يقدم على التعامل معهم بالقوة، فهم من الشعب والجيش هو أيضا من الشعب، وثقافة الجيش تقوم على حماية الشعب والوطن وليس مواجهته.

الموقف الثانى يتعلق بالبيان الأول للقوات المسلحة الذى صدر ظهر الخميس ١٠ فبراير، أى بعد ١٦ يوما كاملة من الاعتصام المستمر فى ميدان التحرير، حدث فيها ارتفاع فى سقف المطالب الشعبية مع إصرار شديد على رحيل الرئيس ورموز نظامه، فضلا عن اتساع دائرة الاحتجاجات الفئوية وانضمام العديد من النقابات المهنية والعمالية إلى المعتصمين فى ميدان التحرير. وقد لاحظ الجميع أن البيان صدر عن اجتماع للقيادة العليا للقوات المسلحة ولأول مرة بدون مشاركة الرئيس الذى يُعد القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو الغياب الذى أفصح صراحة عن امتزاج موقف الجيش مع موقف جموع المصريين المطالبين برحيل الرئيس والعمل على منع الانزلاق نحو حالة عصيان مدنى شاملة تؤدي إلى إصابة أعصاب ومرافق الدولة المصرية بالشلل التام. وهنا كان البيان رقم ١، الذى تضمن تأييد الجيش لمطالب الشعب المشروعة دليلا على أن القوات المسلحة تدرك خطورة الموقف وتدرك

خطورة عدم الاستجابة لمطالب الشعب. وفي قول آخر كان البيان بمثابة إنذار أو لنقل دعوة غير مباشرة بضرورة اتخاذ الرئيس مبارك خطوة كبيرة تجنب البلاد، كما تجنبه هو شخصيا مصيرا غير مرغوب فيه.

الموقف الثالث وهو الخاص بما جرى بين قيادة القوات المسلحة من جانب والرئيس مبارك ونائبه من جانب آخر في الساعات الـ ١٨ ما بين إلقاء مبارك بيان ليلة الخميس ١٠ فبراير الذي فوض فيه نائبه بعض صلاحيات الرئيس، ومساء الجمعة ١١ فبراير الذي شهد إعلان التخلي عن السلطة وتفويض المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شئون البلاد. ففي هذه الساعات كان هناك حوار خشن وقاس، أضاف ضغطا مباشرا على الرئيس السابق ونجلاه من أجل التخلي عن السلطة وإفساح المجال أمام تغييرات كبيرة في نظام الحكم ترضى طموحات وتطلعات المصريين جميعا.

المواقف الثلاثة على هذا النحو تكشف عن شراكة حقيقية بين الجيش والشعب أدت إلى تخلي الرئيس عن سلطاته ومن ثم إسقاط النظام السابق، وفتحت الباب أمام تغييرات كبرى تتبلور ملامحها شيئا فشيئا.

هذه النتيجة، أي الشراكة بين الجيش والشعب في إنجاح الثورة وإكمال دورتها، تفرض تناغما بين الطرفين، وتفرض أيضا تقديرا خاصا لدور الجيش، الذي إذا تصورنا أنه كان على غير ما جرى بالفعل لكانت الأوضاع في مصر في مسار آخر تماما. ولنا فيما يجرى في ليبيا الشقيقة درس كبير، فحين تقف الجيوش أو قطاعات منها في مواجهة المواطنين ومطالبهم المشروعة، تصبح النتائج كارثية بكل المقاييس.

ولذا فإن تلك النغمة التى سادت فى الأسبوعين الماضيين وروج لها عدد من الناشطين السياسيين، وحملت نقدا مبطنا لأداء القوات المسلحة تبدو لى غير منصفة إن لم تكن مُضللة، إذ تقوم بعملية شحن شعبى فى غير محلها، وتمهد لنوع من الاحتكاك الخطير بين الشعب والجيش، وتعتمد إلى الإسراع بإخلاء الجيش ساحة إدارة شئون البلاد حتى يسيطر عليها من يطمح بالاستئثار بالسلطة دون سند من شرعية شعبية أو قانونية.

لقد كرر عدد من السياسيين والكتاب انتقادات بشأن ما وصفوه بالتصرف البطيء فى معاقبة فلول النظام السابق، والتصرف فى إدارة شئون البلاد وكأنه قد تلقى هدية مسمومة يريد التخلص منها بأسرع طريقة أيا كانت النتائج. وانتقد البعض البيان الدستورى الذى أعلنته قيادة القوات المسلحة وتعهدت فيه بانتقال أمن وسلمى للسلطة المدنية فى غضون ستة أشهر وبما يؤدى لاحقا إلى وضع دستور جديد يتلاءم مع طبيعة العصر وطموحات المصريين جميعا. وبدلا من أن يكون الشكر والتقدير هو الرد المناسب لهذا الموقف الواضح، وبدلا من أن تكون الدعوة للتعاون الصادق مع الجيش لإنهاء هذه الفترة الانتقالية بأسرع ما يمكن والتحول إلى حياة مدنية طبيعية، رأينا من يقول إن الفترة الانتقالية ليست كافية، وأن من الضرورى أن تطول إلى عامين، يتخلى فيها الجيش عن مهمته فى إدارة شئون البلاد ويقبل بمجلس رئاسى، يشكل من عضو عسكرى واحد وأربعة من المدنيين، لغرض إدارة عملية التحول السياسى فى غضون عامين. والاقتراح فى حد ذاته يقبل النقاش الديموقراطى، ولكنه يجب ألا يكون ذريعة لتوجيه اللوم للجيش، لأن هناك قوى سياسية معتبرة مع الإسراع بإنهاء الفترة الانتقالية وفقا لرؤية القوات المسلحة وإن بتعديلات بسيطة فى التطبيق. كما أن هناك فئات من المواطنين تتزايد كل يوم وتطالب الجيش بالحزم والشدة وإلا أفلتت الأوضاع أكثر مما هى عليه، ودخلت البلاد فى دوامة لا نهاية لها.

اللافت للنظر هنا أمران؛ الأول أن هذه الانتقادات توحى بأن تصرفات الجيش على هذا النحو ليست مع الثورة بل ضدها . وهناك من كتب بالفعل فى عدد من مواقع التواصل الاجتماعى أن الجيش هو نفسه الذى يدير الثورة المضادة فى واحدة من أكبر الافتراءات والاتهامات الظالمة للقوات المسلحة وقيادتها . والثانى أن هناك قناعة لدى مجموعات الشباب بأن الثورة لم تكتمل بعد، وأن اكتمالها الحقيقى هو أن يستولوا هم على السلطة دون غيرهم، وهو أمر لن يتحقق ألا بدفع الجيش إلى العودة إلى الثكنات وتسليم السلطة فوراً . ومن هنا يتطوع كثيرون بالقول إن الشرعية الثورية أسقطت الشرعية الدستورية وبالتالي فإن إدارة الجيش للحياة السياسية فى هذه المرحلة الانتقالية الدقيقة بلا سند دستورى!.

وبقينا أن الأمر على هذا النحو هو نوع من اللعب بالنار التى تحرق الجميع . وفيه افتئات على حقوق ملايين المصريين الذين يؤمنون بأن تصرفات الجيش فى هذه المرحلة هى تصرفات نبيلة وهدفها حماية الثورة ومطالبها المشروعة ومعها حماية الدولة ككيان وكمؤسسات، ويؤمنون أيضاً بأن عملية التحول إلى سلطة مدنية لا بد أن تتم وفقاً للقانون والدستور بعد التعديلات التى أدخلت عليه، والتى نقر جميعاً بأنها تعديلات انتقالية وحسب ولا تمثل طموحات المصريين، وهم الذين ينتظرون بفارغ الصبر وضع دستور جديد يتم الوصول إليه بإشراف مدنى خالص تحت قيادة منتخبة بكل حرية ونزاهة . والغريب هنا أن الدعوة إلى عودة الجيش إلى ثكناته يروج لها البعض فى ظل حالة فراغ أمنى هائلة نتيجة انزواء الشرطة وحدوث خلل كبير فى جهاز الشرطة ككل، يتطلب الكثير من الوقت لمعالجته . فضلاً عن انتشار أعمال البلطجة ونهب أراضى الدولة والممتلكات الخاصة والعامة على السواء . وهو أمر يثير التساؤل حول الأهداف الحقيقية لوضع البلاد على طريق الفوضى بمثل هذه الطريقة غير المسئولة.

إن تجاهل حقيقة أن الجيش المصرى الآن يمثل صمام أمان أخير لكل المصريين هو الخطر ذاته، وأى اندفاع نحو وضع الجيش فى مأزق أو فى مواجهة مع المصريين هو موقف غير مسئول وغير وطنى أيضا. وليحذر الجميع من ذوى الصوت العالى والمقولات غير المسئولة.

الفصل الثانى

من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية

١ - مصريين شرعيتين.. ثورية ودستورية (الأهرام ٢٠١١/٢/١٦)

مع اقتراب موعد الاستفتاء على التعديلات الدستورية، يرتفع الجدل السياسى حول جدوى التعديلات فى دستور ١٩٧١، وهو فى نظر كثيرين لم يعد موجودا، إذ اسقطته ثورة ٢٥ يناير إلى الأبد، واستبدلته بشرعية الثورة التى تجسد طموحات المصريين فى نظام ديموقراطى برلمانى يدعم الحريات وينهى أى فرصة لعودة الاستبداد والديكتاتورية الفردية. والغالب لدى هؤلاء هو الدعوة إلى رفض التعديلات أو عدم الذهاب إلى الاستفتاء أصلا والمقرر له السبت المقبل ١٩ مارس الجارى.

أصحاب الشرعية الثورية يرون الأولوية لوضع دستور جديد يمكن إعداده فى أقل من شهرين، ويرون أن المرحلة الانتقالية لابد من إطالتها لعام ونصف العام أو عامين حتى تستطيع القوى الثورية الصاعدة وكذلك الأحزاب الجديدة أن تثبت أقدامها وتنافس فى الانتخابات البرلمانية المقبلة وفى العمل العام. والخوف الأكبر لديهم يكمن فى أن تأتى أى انتخابات برلمانية جديدة بمزيج من الإخوان وبقايا الحزب الوطنى وأبناء العصابات والعشائر فى الريف، مما يجعل التحرك نحو نظام برلمانى ديموقراطى أمرا مستحيلا من وجهة نظرهم.

لكن ليس كل الذين أسقطوا النظام السابق وشاركوا فى ثورة الشعب المصرى يرون الأمور بمثل هذه المعايير الافتراضية والتى تنحو إلى المبالغة حيناً وتتجاهل اعتبارات الأمن القومى حيناً آخر، كما لا يوافقون على رفض التعديلات المقترحة وإطالة زمن المرحلة الانتقالية، إذ يجدون فى إقرار التعديلات المقترحة نافذة للعبور نحو تطبيع الحياة السياسية وإضفاء طابع دستورى عليها، ومن ثم الإسراع بإنهاء المرحلة

الانتقالية التي يقودها الآن المجلس الأعلى للقوات المسلحة والمُحدد لها ستة أشهر بدأت بالفعل في الحادى عشر من فبراير الماضى، يوم أن تولى الرئيس السابق عن سلطاته.

موقفان رئيسيان يسودان الساحة المصرية، كل منهما له أصوله وله مراميه. ورغم خلافهما الظاهرى، يمكن القول إن الهدف الأسمى للموقفين معا هو الانطلاق نحو عهد جديد، تسوده الحرية وكرامة المواطن والمحاسبة والشفافية والتوازن بين السلطات والتطور السلمى للمجتمع والدولة المصرية. وبهذا المعنى فهو مجرد خلاف على آلية الوصول إلى هذا الهدف الأسمى المتمثل فى نظام ديموقراطى حقيقى، والتخلص من بقايا النظام الاستبدادى الذى عاشه المصريون أكثر من أربعة عقود متتالية. خاصة أن الطرفين يتفقان من حيث المبدأ على أن المطلوب هو صياغة دستور جديد يناسب المرحلة المأمولة مستقبلا، يصوغ نظاما جديدا للحكم تقلص فيه صلاحيات الرئيس وتزداد فيه صلاحيات المؤسسات الأخرى، خاصة البرلمان، على أن يكون لديه صلاحيات الرقابة الحقيقية والتشريع الذى يجسد حقوق الشعب وطموحاته وهويته بكل شفافية ومسئولية.

ولعل المشكلة الكبرى هنا تكمن فى قصر الفترة الزمنية المتاحة للمصريين لفحص ودراسة جدوى التعديلات الدستورية المقترحة وأهميتها وما يمكن أن تقدمه من أجل بلوغ هذا الهدف الأسمى. فضلا عن سطوة رأى القائل برفض التعديلات فى أكثر من وسيلة إعلامية وصحفية واليكترونية وميل أصحابها إلى نزع الثورية عن المخالفين لرأيهم، بينما غاب تماما أو يكاد رأى الآخر الداعم للتعديلات والموافق عليها.

ولما كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة لا يملك أدوات إعلامية خاصة ولا يفرض رأيا على المؤسسات الإعلامية القائمة بالفعل، مفضلا أن يترك المجتمع ليقرر

بنفسه ما يريد، فقد بدا المؤيدون للتعديلات وكأنهم أقلية لا صوت لهم، إلى أن قررت جماعة الإخوان المسلمين تأييد التعديلات الدستورية، باعتبارها خطوة نحو استعادة الشرعية الدستورية، ومن ثم دفع عجلة التغيير السلمى المحسوب.

يلاحظ المرء هنا أن المؤيدين للتعديلات الدستورية يقرون بالإشكاليات الموجودة فى جوهر دستور ١٩٧١، ولكنهم لا يرونها عائقا أمام تطبيع الحياة السياسية فى مدة زمنية محدودة، لاسيما أن التخوف من أن يأتى رئيس يمارس الصلاحيات الموجودة فى الدستور بعد تعديله لا محل لها الآن، فوعى المصريين وقدرتهم الجماعية على الثورة وفرض التغيير من جانب، ومتابعتهم لكل كبيرة وصغيرة فى أداء المسئولين أيا كان مستواهم من جانب ثان، وما تفرضه التعديلات نفسها من تشكيل جمعية تأسيسية فى مدى زمنى محدد لصياغة دستور جديد من جانب ثالث، ومدى الحريات الذى أصبح حقا مكتسبا للمصريين جميعا وغير قابل للتنازل أو التراجع من جانب رابع، فضلا عن انتهاء دور جهاز مباحث أمن الدولة فى ترويع المواطنين والضغط على المجتمع ككل، ناهيك عن عيون العالم كله التى أصبحت تراقب كيف تتحول مصر وتنتقل من حال الاستبداد إلى حال الديمقراطية والحرية، هى جملة عناصر متداخلة متشابكة من شأنها أن تجعل أى رئيس منتخب أكثر حرصا على أن يدخل التاريخ باعتباره الرئيس الأول بعد الثورة الذى قاد البلاد نحو نظام ديموقراطى حقيقى مدعوما بتأييد الشعب، وليس رئيسا مستبدا مكروها تصبح الثورة عليه أمرا بدهيا غير قابل للنقاش.

ويقر المؤيدون أيضا بأن التعديلات المقترحة لم تشمل صلاحيات رئيس الجمهورية كلها وهى كثيرة ومتنوعة، ولكنها مع ذلك وضعت قيودا مهمة منها قيود على فرض حالة الطوارئ، حيث وضعت التعديلات المقترحة ضوابط معينة أهمها ألا تزيد مدة فرض حالة الطوارئ على ستة أشهر متتالية وإن رُئى زيادتها فلا بد من العودة إلى

الشعب عبر استفتاء خاص، كما قيدت التعديلات أيضا صلاحية الرئيس في تعيين أو عدم تعيين نائب له، والزمته بأن يعين نائبا أو أكثر خلال ستين يوما من مباشرته مهام منصبه.

ويدرك المؤيدون أيضا أن جل التعديلات المقترحة ركزت على تيسير شروط الترشيح للانتخابات الرئاسية وتقييد مدة الرئاسة بحد أقصى ٨ سنوات على مدتين وحسب، وجعل النظر في صحة عضوية البرلمان للمحكمة الدستورية وليس للبرلمان ذاته. وبعبارة أخرى فإن التعديلات المقترحة من شأنها أن تجهز البلاد لمرحلة انتقالية يقودها المدنيون أنفسهم، وعبر انتخابات نزيهة وشفافة نحو عصر جديد طالما حلم به المصريون.

ويتصل بذلك أمر عملي، يتعلق بأن كثيرا من صلاحيات الرئيس وفقا لدستور ١٩٧١ موزعة أساسا في العديد من القوانين الخاصة بالقضاء والشرطة والجيش والإعلام، ولكي يتم تحديدها يتطلب الأمر تغيير هذه القوانين نفسها، ولعل من الأفضل هنا وبعد أن يتم انتخاب برلمان جديد أن يبادر، بصفته برلمانا ينوب عن الشعب بتغيير هذه القوانين، وبما يحد من صلاحيات الرئيس لكي تتسق مع روح الدستور الجديد الذي سيتم إقراره لاحقا، وتتسق أيضا مع طبيعة النظام السياسي البرلماني أو الرئاسي مقيد الصلاحيات الذي سيتم الأخذ به.

هذا الإدراك يعنى أن إقرار التعديلات المقترحة ليس سوى خطوة في طريق طويل لبناء مصر جديدة آمنة مستقرة، لكنها خطوة كبيرة ومهمة، سوف تسهم في حماية الأمن القومي بدرجة أعلى بكثير مما لو أن الفترة الانتقالية طالت مدتها إلى عام أو أكثر، يظل فيها الجيش منتشرا في ربوع البلاد، ومطلوبا منه أن يحسم ملفات مدنية في كل المجالات ومعقدة بحكم طبيعتها وما تعرضت له من تشوهات

تحت حكم النظام السابق. وهنا يأتي البعد المهم الآخر المتعلق بالتحويلات الإقليمية المتسارعة والشائكة والتي تتطلب تركيزا في العمل والمتابعة والقرار المناسب من قبل المؤسسات المعنية بالأمن القومي، وفي المقدمة القوات المسلحة، التي يقع عليها عبء كبير في حماية الوطن مما يحدث حول حدود مصر من كل الاتجاهات.

إن عبور المرحلة الانتقالية الراهنة وتسليم السلطة كاملة للمدنيين المنتخبين، في صورة رئيس منتخب بنزاهة وبرلمان مدعوم شعبيا، كفيل بأن يقدم صورة جديدة لمصر يُحسب لها ألف حساب، وكفيل بأن ينهي مرحلة الضباية والغموض التي تعيشها مصر الآن، وكفيل بأن يكون هناك حساب عسير لكل من تسول له نفسه التفكير في إجهاض طموحات المصريين وحقوقهم المشروعة. أما إن استمرت الفترة الانتقالية، وتشكل مجلس مختلط بين مدنيين غير منتخبين وعسكريين، وضاعت فرصة انتخاب برلمان حر أو تأجلت لمدى زمني بعيد، وظل الشعور العام بأن البلاد في حالة ضباية كما هو الشعور السائد الآن، لفتح ذلك أبوابا عدة من الابتزاز الخارجي وصنوبا من الضغوط في الداخل وفي الخارج، ولأصبح وضع مخطط مدروس للنهضة في مدى زمني معقول أمرا عسيرا، مما يُفقد الثورة بريقها ويُفقد مصر أيضا فرصة تاريخية في أن تقدم النموذج السلمي للتغيير الثوري الواعي والطموح، الذي تفتقده المنطقة العربية ككل. فالاستفتاء على التعديلات هو فرصة تاريخية لكل مصري لكي يشارك برأيه في صنع مصر جديدة، ديموقراطية تتطلع إلى الأمام ولا تخشى شيئا.

٢- دلالات وإشكاليات فى تأييد التعديلات الدستورية

(سويس إنفو ٢٢/٣/٢٠١١)

مع إعلان نتيجة الاستفتاء على التعديلات الدستورية وموافقة ٧٧٪ من المشاركين من بين ١٨,٧ مليون ناخب، تبدأ مصر المرحلة الثانية للثورة، يُمكن وصفها بمرحلة التطبيع السياسى المنهجى، القائم على الشرعية الشعبية، التى تملو - حسب قرار المحكمة الإدارية العليا، التى رفضت الطعون على إجراء الاستفتاء - على الشرعية الثورية نفسها، لأن الأصل هو الرجوع إلى الشعب الذى هو صاحب الثورة وصاحب النظام السياسى معاً.

هذا التأييد العارم للتعديلات، يفيض بالدلالات، منها أن الحملة الدعائية لرفض التعديلات التى قادتها الأحزاب وائتلاف ثورة ٢٥ يناير وكل وسائل الإعلام تقريباً، بما فيها التى تُعرف شعبياً بالإعلام الحكومى أو القومى، لم تؤثر فى عموم قناعات المصريين، لاسيما من الطبقة الوسطى بشرائعها المختلفة، وبما أثبت أن المصرى لا يُخدع بسهولة، حتى ولو أبدى غير ذلك ظاهرياً.

وثانياً، الدور الذى لعبته قوى الإسلام السياسى المنظمة فى حشد الأنصار وراء «نعم» للتعديلات، وأبرز هذه القوى، جماعة الإخوان والسلفيين وحزب الوسط الجديد.

وثالثاً، أن التهيب بأن فلول الحزب الوطنى الحاكم سابقاً، هم المُستفيدون رقم واحد من التعديلات الدستورية، لم يكن ليُقنع أحداً، ذلك أن الجميع يُدرك جيداً أن هذا الحزب قد فقد وإلى الأبد كل مقومات قوته السياسية وضاعت منه كل أسباب الاستكبار السياسى على المواطنين.

حجة الرافضين

كان الرافضون يروّون أن الوقت ليس «لتعديل أو ترقيع» دستور سقط بفعل الثورة، بل هو وقت وضع دستور جديد يعكس فكر وروح الثورة، وأنه لا بأس أن امتدت المرحلة الانتقالية عامين أو عاما ونصف العام يقودها الجيش ويساعده فيها مجلس رئاسي، يُشكّل من خمسة رموز سياسية واقتصادية، ومن بينهم عنصر عسكري واحد، على أن يحكم لمدة عامين يظلّ فيهما الجيش موجودا في الشارع وضامنا للعملية السياسية برمتها وتُتاح فيهما الفرصة كاملة للقوى الثورية، لكي تنظم نفسها عبر أحزاب قوية ذات جماهيرية، لتدخل بعدها الانتخابات لتستحوذ على الأغلبية وتستكمل بعد ذلك إنجاز أهداف الثورة، دستوريا ومؤسسيا. مثل هذه الرؤية البديلة، كانت من التعقيد بمكان لكي تنال رضا الأغلبية. فضلا عن كونها معقّدة وتضع البلاد في مرحلة انتقالية طويلة، قد تنعكس سلبا على كل شيء بما في ذلك الأمن القومي المهدّد الآن من كل الاتجاهات.

هذه الرؤية لم تكن جاذبة، وكثيرون رأوا فيها فرصة لنوع آخر من الديكتاتورية لرجال سيتم تعيينهم في المجلس الرئاسي لكي يحكموا، دون تفويض شعبي، ولكي ينحازوا لقوى بعينها، دون باقى القوى السياسية المصرية. والخطّة أيضا، تعنى أن الناس المتطلّعين لكي يشاركوا في اتخاذ القرار، وهو ما حلموا به طويلا وحُرموا منه طوال النظام السابق، كان عليهم أن يؤجّلوا هذا الحلم وهذا الحق، عامين آخرين دون أن يكون هناك أى ضمان بأن حقوقهم السياسية الكاملة قد تتحقّق على يد المجلس الرئاسي المقترح من ائتلافات الشباب والمدعوم من د. محمد البرادعي.

ومن ثم، كانت الفِطرة الشعبية جاهزة سلفا لتقول «لا» لمثل هذه الأفكار الغامضة، عبر القول بـ «نعم» لبرنامج عمَل واضح ومحدّد المعالم، تمثل في انتخابات برلمانية ورئاسية، وإحياء أدوار المؤسسات السياسية والمدنية بتدرّج زمني معقول.

إشكاليات الحشد الشعبى

لكن الشيء البارز هنا، يتعلّق بعمليات الحشد التى كانت ظاهرة للعيان، سواء من قبل قوى الإسلام السياسى من أجل التأييد للتعديلات أو حشد الكنيسة الأرثوذكسية للمسيحيين، ولكن لقول «لا»، استنادا إلى أن التعديلات فى هذه اللحظة، سوف تُتيح فوز الإسلاميين على اختلاف مشاربهم فى أى برلمان مُقبل، وهو ما قد يصبغ الدولة الجديدة بصبغة دينية وتُلفى سماتها المدنية الحاضرة والمأمولة معا.

لكن الظاهرة الأبرز، هى أن قُدرة القوى الشبابية التى حرّكت مظاهرات ٢٥ يناير الماضى على الحشد وراء رفض التعديلات الدستورية، باعتبارها لا تحقّق أهداف الثورة، بل تجهضها تماما، لم تكن كبيرة بما يكفى، ولذلك أسباب عدّة، منها انقسام القوى الثورية نفسها بين مؤيد للتعديلات وآخر رافض، وإن كانت الغالبية للرفض، وتوزعها على رموز سياسية عديدة وفقدانها التنظيم السياسى الفاعل والكفاء، فضلا عن فقدانها البريق الثورى لدى عموم المواطنين الذين كانوا مفتونين بها.

وبالرغم من أن هذه الوضعية تدعو نظريا إلى سرعة التنظيم الذاتى عبر حوار داخلى بين القوى الشبابية ورموزها السياسية، بغية الوصول إلى شكل تنظيمى أكثر قدرة على الحركة وتغيير سلوك الشارع السياسى، إلا أن مؤشّرات الواقع تشى بعكس ذلك تماما. فالتنافس بين المجموعات الصغيرة على أشده، وتشرذم الجهود هو السائد، وهو ما يُثير التساؤلات حول طبيعة المعادلات السياسية الممكن حدوثها إن استمر الوضع على هذا المنوال حتى الانتخابات البرلمانية المقبلة.

ووفقا للتخوّفات السائدة، فإنّ المستفيد من كل هذا الانقسام، هم القوى السلفية وجماعات الإسلام السياسى، التى قد تسود البرلمان المُقبل وبما قد يزيد وضع الاقتصاد المصرى تأزّما.

إحصاءات تفصيلية

على صعيد بعض تفاصيل المُوافقة على التعديلات، تبرز الإحصاءات أن القاهرة توزّعت بين ٦٠٪ للمؤيدين و٤٠٪ للمعارضين. أما الإسكندرية، فكانت ٦٦٪ للمؤيدين و٢٤٪ للمعارضين. أما أكبر نسب التأييد، فكانت فيما يُعرف بالمحافظات الحدودية، مثل محافظتى مرسى مطروح والوادى الجديد بنسبة تأييد ٩٠٪، وشمال سيناء بنسبة ٨٦٪، إضافة إلى محافظات بنى سويف وسوهاج، من صعيد مصر، بنسبة ٨٦٪ ومحافظتى القليوبية والشرقية بنسبة ٨٧٪ و٨٦٪ على التوالي.

وتعكس هذه الإحصاءات أن المحافظات الحضرية الكبرى، ارتفعت فيها نسب المعارضين، ربما بحكم ارتباطها بحركة المثقفين والناشطين السياسيين بوجه عام، وكذلك ارتفاع مستوى المعيشة فيهما مقارنة بمحافظات الوجه البحرى وصعيد مصر، التى تميّز بوجه عام بالبُعد عن مركز القرار وسيادة النزعات المحافظة، سياسيا واجتماعيا، وانتشار الجماعات الدينية وانخفاض مستوى المعيشة والفقر.

مثل هذه النتائج ترجّح أن يكون نواب المحافظات الداخلية لمجلسى الشعب والشورى، أقرب إلى أحزاب الإسلام السياسى من أى أحزاب أخرى تطرح الأفكار المدنية الحديثة.

الخطوة التالية

ولعلّ هذا الترجيح هو الذى يجعل الحديث عن الخطوة التالية محفوفا بالشكوك. ووفقا للإعلان الدستورى المعلن، فقد كان يُفترض أن تتم انتخابات مجلسى الشعب

والشورى أولاً، تليها انتخابات الرئاسة ثم تشكّل لجنة تأسيسية لوضع دستور جديد فى غضون ستة أشهر، يتلوها استفتاء شعبى فى غضون أسبوعين على الأكثر.

لكن، يبدو أن بعض الظواهر التى رصدت فى عملية الاستفتاء، قد تُعيد النظر فى مثل هذا الترتيب الزمنى لعملية انتقال السلطة للمدنيين. وثمة رأى يرى التبكير بإجراء انتخابات الرئاسة أولاً، ثم انتخابات مجلسى الشعب والشورى ثانياً. وأصحاب هذا الطرح يرون أن هذا الترتيب من شأنه أن يخفف من مخاطر سَطْوَةِ التيار الإسلامى على البرلمان الجديد وأن يسمح بفسحة زمنية للقوى السياسية الجديدة كي تتظّم نفسها بصورة أفضل وأن تختبر هذا التنظيم فى انتخابات الرئاسة، التى تبدو محصورة فى عدد من الرموز المدنية بامتياز، وهو أمر من شأنه أن يضفى صورة مدنية على مصر المستقبل.

غير أن بعض فقهاء الدستور من لجنة التعديلات الدستورية يرون أن الأمر لا يستقيم إلا بالبَدْء بالانتخابات التشريعية وحتى لا يتحوّل الرئيس المُنتخب إلى ديكتاتور، وبالتالي، تضيع ثمار الثورة التى ما زالت غير ناضجة بعد.

ولكل من الرؤيتين ما يفيد وما يضر، لكن القرار يظل بيد المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

٣- صحافتنا القومية والحاجة إلى بوصلة

(الأهرام ٢٢/٣/٢٠١١)

ما الذى يمكن أن تنتظره من سفينة وسط بحر هائج، ليس لها قائد وبلا بوصلة، وأناس يرتعدون من البرد والخوف، يراقبون مجموعة من الركاب يتصايحون ويتصارعون فيما بينهم على الإمساك بعجلة القيادة، دون أن يدري أى منهم ما هى الوجهة الصحيحة التى يجب أن تتوجه إليها السفينة؟

والشئ بالشئ يذكر، ماذا تنتظر من مؤسسة أو شركة أو حتى جمعية أهلية لا يعرف أعضاؤها ما هو المطلوب منهم ولا ما هى المرجعية التى يجب أن تحكم تصرفاتهم؟

الإجابة يسيرة فى مثل هذه الحالات، إنها الفوضى والصراعات المفتوحة بلا ضوابط والخسارة المؤكدة، ومن ثم الفرق أو الضياع.

وإذا كان المصريون بدأوا يشعرون بقيمة الحرية ويمارسون الديمقراطية لتحديد مستقبل بلدهم، فإن الصحفيين فى المؤسسات القومية يبدون حائرين زائغى الأبصار بشأن مصير مؤسساتهم فى ظل نظام سياسى جديد آخذ فى التبلور ومفتوح على احتمالات عدة. ولكن الأمر المؤكد أن حالة الوصاية السياسية والمعنوية التى كانت قائمة من قبل لم تعد موجودة، ولم تعد مقبولة، ولا يتصور أحد أن هناك من يستطيع فى ظل المعطيات الجديدة أن يحاول ممارسة تلك الوصاية بأى شكل كان. وإن حاول فسوف يجد كل صنوف المقاومة والرفض والمعارضة الجارحة.

حالة مصر الانتقالية موجودة فى كل مكان وفى كل وزارة وفى كل مؤسسة وفى كل جامعة وفى كل صحيفة قومية. وكما يريد المصريون خطة طريق للتحرك من الزمن

الانتقال إلى الزمن المنظم وفق قواعد معروفة، أعتقد أن كل العاملين في المؤسسات الصحفية بحاجة إلى أن يتوصلوا إلى خطة طريق أو بؤصلة تحدد وجهتهم في الزمن الجديد قبل أن يتصارعوا على منصب أو الحصول على ميزة إضافية أو تحسين وضعهم المالى. إنهم بحاجة إلى حوار داخلى عقلانى هادئ بلا ضجيج أو تخوين أو مشروطيات أو مطالب مبالغ فيها أو ادعاءات بالوطنية مقابل اتهام الآخر بالفساد أو سوء السلوك أو سواد القلب. حوار هدفه الأبرز أن يجيب عن السؤال المركزى ماذا نريد من المؤسسات الصحفية القومية فى ظل المعطيات الجديدة؟

ثمة إجابات عديدة يمكن طرحها نظريا، ومنها ما يصلح أن يكون واقعا ومنها عكس ذلك. ولعل التذكير ببعض المبادئ والحقائق قد يساعد فى توجيه الحوار المطلوب إلى القضايا الملحة. أولى هذه الحقائق أنه من الصعوبة بمكان تجاهل أن المؤسسات الصحفية القومية هى أصل من أصول الدولة المصرية، وهى ملك لكل المصريين وليست ملكا لحكومة بعينها أو لرئيس بذاته. وهى أيضا جزء من التاريخ المصرى وحركة التنوير والإبداع والثقافة والوطنية المصرية. وكل تلك الحقائق لا يمكن إنكارها بجرة قلم أو من خلال حملة من صحف منافسة أو بسبب مسئول كبير أخطأ ولم يعد مرغويا فيه.

وبجرنا ذلك إلى الحقيقة الثانية وهى وجوب الفصل ووضع الخطوط بين المؤسسة كصرح إعلامى وفكرى وإدارى واقتصادى وإعلانى، وبين الأشخاص الذين يديرون المؤسسة فى مرحلة زمنية معينة. وهو فصل يساعد على محاسبة المخطئين إن وجدوا وفى الوقت نفسه الحفاظ على المؤسسة ككيان مستقل يتضمن حقوق ومصالح كل العاملين وكذلك حقوق المجتمع ككل.

وثالثا تمثل المؤسسات الصحفية القومية مدارس مهنية رفيعة لكل منها مذاقه فى الرصانة والمصداقية والتوجه الفكرى والخبرة التاريخية والرموز الإنسانية

والقيادات المهنية. وهى مبعث كل الخبرات والكوادر التى قامت على أكتافها العديد من الصحف الحزبية والمستقلة والخاصة التى يمتلكها رجال أعمال فى الظاهر أو فى الباطن، وهى مبعث للكثير من البرامج التليفزيونية التى تطيب إليها نفوس المشاهدين فى مصر أو فى الخارج.

ورابعا فهى فاعل أصيل فى حركة التوير المصرية والعربية، وكل ما فيها من مواد يُعد وثيقة تاريخية على حدث أو مشهد أو رمز كبير أو حالة المجتمع ككل فى زمن معين.

ولهذه الأسباب وغيرها، أتصور أن من الضرورى ألا تعالج قضايا هذه الصروح الصحفية والإعلامية بشئ من الخفة أو الاستهانة أو التصريحات العابرة المتغيرة أو الحلول الشفهية المنمقة التى تفتقر إلى مضمون جاد وأصيل كما هو حادث الآن. ولهذه الأسباب أيضا تبدو بعض الحلول المطروحة بمثابة تخريب متعمد لأصل معنى الدولة المصرية. وأشير هنا تحديدا إلى تلك الفكرة التى تدعو إلى بيع هذه الأصول إلى العاملين فيها، عبر توزيع أسهم عليهم. فإذا كان يمكن أن نبيع المبنى أو المطبعة أو مخزون الورق والكتب والمطبوعات وسيارات النقل، فكيف لنا أن نبيع التاريخ والتراث الأدبى والمعنوى أو العلامة المميزة للأهرام أو الأخبار أو روز اليوسف أو دار الهلال وباقى العلامات التى تحمل كل منها تاريخا وثقلا معنويا من المستحيل تقديره أو تعويضه. فكيف يمكن مثلا تقدير تاريخ الأهرام ذى ١٢٦ عاما أو تاريخ روز اليوسف الذى يعود إلى العام ١٩٢٥، أو مؤسسة الأخبار ذات الـ ٦٥ عاما. إن فكرة بيع المؤسسات الصحفية القومية تماثل تماما من يدعو إلى هدم الهرم الأكبر لكى نبني بأحجاره بيوتا للفقراء، أو لكى نقيم فى مكانه حديقة يلعب فيها الأطفال.

ثمّة حاجة إلى وضع بوصلة للمؤسسات الصحفية تأتى من بين أبنائها أنفسهم وليس من خارجهم، فقد انتهى زمن الوصاية وزمن الهيمنة وزمن الضغوط المختلفة.

لكن على أبناء هذه المؤسسات أن يتفاعلوا مع أنفسهم أولاً، وأن يقدموا النموذج في صياغة ميثاق شرف داخلي يحمي مؤسساتهم من الانزلاق نحو مجهول يجرف الجميع إلى نفق بلا ضوء وبلا أمل. وقد يقول قائل كيف يمكن إدارة حوار داخلي يضع بوصلة للمستقبل وهناك رؤساء وقيادات صحفية غير مقبولة جماهيرياً ولا حتى في داخل مؤسساتها؟ وهو تساؤل سليم من الناحية المنهجية ولا يمكن تجاوزه. ووفقاً للمعطيات الظاهرة والمجريات التي فرضها البعض على حركة المؤسسات الصحفية القومية، فإن البحث عن قيادات صحفية جديدة دون تحديد بوصلة مستقبلية وتوجه واضح لهذه المؤسسات هو السبب في نشوء صراعات مفتعلة وتطلعات بدت في غير محلها، وبجوارها عمليات منهجية لحرق أسماء محتملة وغير محتملة. وقد أدى هذا التوجه المستند إلى اعتبارات شخصية بالأساس إلى إضاعة جهود كبيرة في غير موضعها وإلى التركيز على فروع الأشياء وليس أصولها، فضلاً عن سيادة منطق المؤامرات والحروب الصغيرة.

لقد جرت محاولات من قبل بعض الزملاء في تحديد سمات مهنية وشخصية للرؤساء المحتملين، وهو توجه جيد كمبدأ، لكن غلب على هذه المحاولات محدودية عدد المشاركين فيها، وغلبة المعالجة الانفعالية أحياناً، ونزعة الشخصية لدى البعض، وقلة الإعلان عنها حتى في داخل المؤسسة نفسها، بينما كان الحرص أكبر على الإعلام بها في البرامج التليفزيونية لكسب نقاط في مواجهة أفراد بعينهم. فضلاً عن غياب العلاقة الجدلية بين هذه السمات المهنية التي تم تفضيلها وبين مستقبل المؤسسة الصحفية نفسها، وهو الأمر الذي لم يُعالج أصلاً وبدا غائباً تماماً عن الصورة. والمفارقة أن المحصلة صبت في مزيد من التفريق بين أصحاب وزملاء المهنة وبعضهم وبعض بدلاً من أن تجمعهم من أجل صياغة مصير واحد لا مفر منه.

هذه الخبرة وما يصاحبها من تأثير سلبي على الرصيد العام للصحيفة القومية ذاتها، وما تتعرض له من بعض أبنائها من عمليات تجريف وهدم بوعي أحيانا وبغير وعي أحيانا أخرى، تستدعي من القائمين على أمر البلاد أن يضعوا الأمور في نصابها الصحيح، وأن يؤخذ القرار الصائب الذي تنتظره الجموع الصحفية والقراء معا. فالتغيير هو سنة الحياة التي لا راد لها، وليُعبَد الطريق أمام زهور جديدة تتفتح، تكون ذات أفق ورؤية ورصانة وقادرة على حمل المسؤولية وعلى الدفاع عن رصيد مهنة عظيمة وأمة ووطن عظيمين. ولندعو جميعا للمفادرين بالسلامة، وللمقيمين الجدد بكل توفيق.

٤- الثورة و« صندوق البندورة » المصري (الأهرام ٢٠/٣/٢٠١١)

فى عام ٢٠٠٣، وقبل أسبوعين تقريبا من الاستعدادات الأمريكية لغزو العراق، حذر رئيس الوزراء التركى آنذاك عبد الله غل مما أسماه بفتح «صندوق البندورة العراقى». كانت العبارة وجيزة ومعناها بسيط وهو أن العراق الذى نعرفه ليس هو العراق الذى سنعرفه بعد الغزو، فهناك الكثير من المفاجآت التى علينا توقعها. قصة صندوق البندورة مثل قصة الصندوق الأسود فى الطائرات، فهو الأداة الوحيدة التى تعرف أسرار الرحلة وتكشف عن العيوب التى قد لا ترى بالعين المجردة. تماما مثل رفع السجادة لمعرفة ما تحتها.

مصر بدورها الآن تعيش لحظة فتح «صندوق البندورة» الخاص بها، أو لنقل فتح الصندوق الأسود الذى يحوى كثيرا من الأسرار التى كانت تحت السطح وليست ظاهرة بما يكفى. هذا الصندوق ملئ بالمفاجآت العظام والأسرار السوداء والمضحكات المبكيات. ومع أن أسرارها بدأت فى الانكشاف، تظل هناك أسرار أخرى ستأخذ بعض الوقت حتى تفصح عن نفسها تماما من قبيل ماذا حدث فى الثورة نفسها ومن قام بماذا ولماذا؟، ومن هنا يتجسد القلق المشروع عند الغالبية العظمى من المصريين حول ما الذى يمكن أن يحدث غدا؟

مما كشف حتى الآن نشير إلى خمسة ملفات مثيرة، الأول أن الفساد كان مقننا وشبه مؤسسى ولكن أصحابه حصروه فيما بينهم، وطال معظم رؤوس النخبة العليا، ومثل صدمة لكل فرد، خاصة فيما يقال أن جزءا كبيرا من الأموال المنهوبة ذهبت إلى غير رجعة. والثانى أن رأس النظام كان شبه مغيب عن ما يجرى فى البلاد، وكل الملفات الرئيسية كانت تحت سطوة الابن أو الزوجة. والثالث أن خطة التوريث

كانت معدة بكل دقة وتشارك فيها رؤوس سياسية كبيرة وبمباركة رجال أعمال كبار، وفق صيغة الابن يحكم ورجال الأعمال يسرقون وينهبون بلا عائق. والرابع أن جهاز أمن الدولة كان جهازا مرعبا بكل معنى الكلمة، وفاق رعبه ما هو معروف عن الجستابو فى ألمانيا هتلر، والأجهزة المماثلة فى بلدان أوروبا الشرقية سابقا. وخامسا أن حجم المظالم الاجتماعية الفتوية والمناطقية يفوق التصور ومعالجته أكبر من الموارد المتاحة حاليا.

الملفات الخمسة تضع عبئا ثقيلا على الحاضر والمستقبل معا، وهو ما يوجب نوعا من التناغم والتنسيق بين المؤسسات الرسمية المعنية وبين الجماعات التطوعية التى تتشكل من أجل معالجة قضية أو أكثر مما كشفتها الثورة بدون «مكياج» أو خداع أو تضليل.

اهتمام المصريين بفدھم أمر طيب على كل حال، لكن التركة التى تتبلور معالمها هى تركة ثقيلة تحتاج إلى بصيرة وإلى منهج علمى فى المعالجة وهو للأسف ما نفتقده حتى اللحظة فى الكثير من الملفات. أما المبالغات والمعالجات المثيرة، وللأسف أيضا هى الغالبة، فمن شأنها أن تزيد الأمور تعقيدا وأن تجعل التفكير فى بناء مصر جديدة تتناسب مع ثورة شعبها وحجم الإنجاز الحضارى الذى تم مسألة عسيرة ومليئة بالألغام الحقيقية أو المفترضة والمتوهمة. ولا بأس هنا أن يطالب البعض بحقهم المسلوب أو الذى غاب طويلا، لكن المفارقة أن تكون المطالبة بالحق بابا من أبواب الجحيم ووضع المجتمع ككل أمام اختبار يتعلق بالوجود نفسه. وأشير هنا إلى أمرين أتصور أنهما بحاجة إلى روية فى التفكير والمعالجة، الأول ما يتعلق بشعور بعض أهل الصعيد أنهم قد ظلموا كثيرا، وهذا حق ولا مرأى فيه، لكن التفكير الذى يطرحه البعض من أن تكون هناك أحزاب خاصة بالصعيد دون غيرها، أو بالنوبة دون غيرها يشكل خطوة متسرعة وضد الوطن ككل.

الثانى يتعلق بما يهـمس به البعض بالدعوة إلى تشكيل أحزاب دينية إسلامية أو مسيحية، والخطر البارز هنا يتعلق أيضا بتدمير الوطن والقضاء على المستقبل جملة وتفصيلا.

هاتان المـفـارقتان تتـعلقان بـ «صندوق البندورة» المصرى وما فيه من مفاجآت وصدمات. وبيـعض التـأمل فيه سوف نجد أنفسنا أمام بنية اجتماعية غير تلك التى كانت ظاهرة للجميع، وسوف نجد أيضا تيارات فكرية كانت كامنة فى ثنايا المجتمع، ولكنها وجدت الفرصة فى الظهور بعد الثورة وغياب كل أوجه الوصاية والقمع. وسوف نكتشف حجم التردى لهياكل ومؤسسات ملأت الدنيا ضجيجا، ولكنها فى ظل الثورة باتت إما مجرد سراب كالحزب الوطنى الذى حكم مصر ما يقرب من أربعة عقود متواصلة ولم يعرف كيف يحافظ على نفسه، أو هياكل تعيد اكتشاف نفسها استنادا لقوى مؤثرة فى داخلها تطالب بحقها فى الظهور وفى تحديد الاتجاه وفى تحمل المسئولية.

فالكل يعرف أن السفليين كانوا بمصر، وأنهم منتشرون فى القرى وفى الحضر، ولكن لم يكن يُعرف الكثير حول حجم اهتمام هؤلاء السلفيين بالعمل السياسى والتطلع إلى السلطة وتدين المجال العام. الآن تتبلور أمام الجميع ملامح هذا الاهتمام وحجم التأثير الفعلى، ولعل ما جرى فى الفترة السابقة للاستفتاء حول التعديلات الدستورية يعطى مـلمـحا من حجم هذا الاهتمام السلفى بالعملية السياسية ككل. كما تتبلور أيضا نتائج ما يمكن أن يحدث إذا سادت الأفكار السلفية فى السياسة وفى الاجتماع وفى الثقافة وفى العلاقة مع الآخر غير المسلم فى الداخل وفى الخارج.

والكل كان يعرف أن الإخوان منظمون أفضل من غيرهم، وأن بداخلهم توجد إرهابات حركة تغيير على الصعيدين التنظيمى والفكرى، ولكنها طالما كُبتت بفعل

الحصار الأمنى والسياسى على الجماعة، لكن الذى ظهر أن هذه الحركة أعمق بكثير مما كان معروفا من قبل، وأنها حركة لست مرهونة بشباب الإخوان وحسب، كما ظهر فى المؤتمر الذى عقد قبل ثلاثة أيام لشباب الإخوان، رغم اعتراض مكتب الإرشاد وتحذيراته القوية بعدم عقد المؤتمر أو المشاركة فيه. بل وبقيادات وسيطة لا يمكن التشكيك فى إخلاصها لفكر الإخوان، لكنها تطرح أفكارا وتتحدى بأساليب تراها الأنسب مع اللحظة التاريخية التى تمر بها مصر، وتمربها أيضا كل القوى السياسية والفكرية. وما حدث فى مؤتمر شباب الإخوان يقدم بدوره فكرة عن التفاعلات الداخلية التى فرضتها الثورة على الجميع، فالحجة بأن الجماعة تحت الحصار وأن أساليب البقاء تحتم ممارسات غير شفافة لم تعد تناسب ولم تعد تقنع أيضا. والحجة بأن الجماعة تصارع من أجل البقاء وليس لديها وقت لكى تراجع الكثير من أفكارها ومسلماتها لم تعد تقبل المنطق السليم. ومن هنا فالدلالة الأكبر فى مؤتمر شباب الإخوان تكمن فى أن عدوى التغيير سوف تصيب الجميع، وأن مراجعة الذات باتت أمرا لا مفر منه.

بعض مؤسسات الدولة ناله عاصفة التغيير، وإن لم تتبلور بعد كل ملامحه، لكن الثابت أن الأزهر بحاجة إلى مراجعة شاملة، والأوفق أن يتم ذلك عبر حوار مجتمعى ومؤسسى فى آن واحد بدون تجريح أو إهانات. كما أن الكنيسة الأرثوذكسية بحاجة إلى أن تعيد التفكير فى دورها العام الذى لعبته فى العقدين الأخيرين، وأن تتخلص من فكرة أنها بديل عن الدولة لجزء من شعب مصر، وأن تترك لكل قبضى فرصة الحركة السياسية وفقا لقناعاته المدنية.

القوى اليسارية والقومية بدورها بحاجة إلى وقفة كبرى مع النفس، إذ تأكد أنها بلا أساس مجتمعى رغم قوة الأفكار اليسارية بشأن العدالة والحرية، أو على الأقل أنها فاقدة للبوصلة فى الحركة من خلال الشارع والناس. وهذا لا يعنى أن

الأفكار اليسارية والاشتراكية لا وجود لها في مصر، ولكنه حتى اللحظة وجود محدود جدا وغير مؤثر، ولكي يفرض نفسه ثانيا فهو بحاجة إلى قفزات كبرى في التنظيم والرؤية والحركة. وما يجري داخل حزب التجمع مثلا، وهؤلاء الذين قرروا أن ينشئوا تيارا اشتراكيا جديدا ومستقلا يعد مؤشرات أولية على عدوى التغيير ولكنها بحاجة إلى اختبار على أرض الواقع.

المعضلة في كل هذه التطورات أن قوى الثورة تبدو غائبة، وفي المقدمة الشباب الذين عوّل عليهم كثيرون في دفع المجتمع المصري من حال إلى حال استنادا إلى حيويتهم ورغبتهم في العطاء لبلدهم. والظاهر أن التشئت هو السمة الأبرز بين القوى التي قادت الاعتصام في ميدان التحرير، فهناك أكثر من سبع جماعات، كل منها يطرح تقريبا الأفكار ذاتها حول الدولة المدنية الديمقراطية والناهضة علميا واقتصاديا وبشريا، ويبدو عدم توافق هذه الجماعات على الحركة المنظمة والموحدة أمرا عصيا على الفهم، أو لعله نابع من رغبة ذاتية لكل جماعة أن تكون هي الواجهة بفض النظر عن إمكانية تحقيق أهداف الثورة نفسها. والمعضلة الكبرى هي أن الوقت ليس في صالح هذه القوى أو غيرها إن لم تبدأ العمل المجرد والمنظم منذ اللحظة. ولاحقا إن حدث البكاء على اللبن المسكوب، فلا لوم إلا على الذين تخاذلوا في الحركة الآن وخذلوا بلدهم مستقبلا.

٥- مصر الحائرة بين تطهير النظام وصعود السلفية

(سويس إنفو ١٠/٤/٢٠١١)

الناظر إلى أحوال مصر يحارُ في فهم ما يجري واستيعاب مدلوله الصحيح. فهناك ارتباك واضح لدى كل أطراف العملية السياسية، سواء كانوا محسوبين بدرجة أو بأخرى على النظام السابق، أو القوى الجديدة من الشباب والليبراليين ومفجري الثورة ومناصريها. وبعض الارتباك أيضا موجود في أداء حكومة الثورة بقيادة رئيسها د. عصام شرف، حيث تغيب الأولويات وتضغط عليها مطالب الثورة جنبا إلى جنب مطالب الفئات الاجتماعية المختلفة التي تتركز حول رفع الأجور وتحسين سبل المعيشة وتغيير القيادات القديمة الآن وفورا.

معضلة المجلس العسكري

المجلس العسكري الحاكم بدوره يتحرك في اتجاهات عدة داخليا وخارجيا وينفى عن نفسه أية شبهة في حماية أحد أيا كان قدره ومكانته في السابق، وينفى أيضا ما يلمح إليه البعض من ارتباطه بعلاقة خفية مع جماعة الإخوان المسلمين وأيضا السلفيين، ويصر في المقابل على كونه مع الثورة قلبا وقالبا وأن أمر محاسبة الفاسدين أولا وأخيرا هو بيد القضاء والنائب العام والمؤسسات الرقابية، ولا شأن للجيش بذلك.

ومع ذلك فالمجلس العسكري هو في نظر البعض متواطئ مع الرئيس مبارك، لأنه لم يتخذ إجراءات قانونية لمحاكمته ونجليه وزوجته ناهيك عن عدم اتخاذ قرار بشأن حل الحزب الوطني الذي أفسد الحياة السياسية والاقتصادية في مصر لمدة أربعين عاما. أو على أقل تقدير هو - أي المجلس العسكري - بطيء الحركة في مواجهة فلول النظام السابق ورموزه الكبيرة من الوزراء ورجال الأعمال المتورطين في عمليات فساد كبرى، الأمر الذي يساعد إما على هروبهم إلى الخارج أو تحويل الأموال التي نهبوها إلى الخارج وبما يصعب من عملية استردادها.

وفى جمعة التطهير المعلن عنها قبل ثلاثة أيام، هناك عشرة مطالب على رأسها المحاكمة العاجلة للرئيس السابق مبارك ورموز نظامه الكبار، والقصاص العادل والسريع من قتلة الشهداء، والإسراع فى خطوات استرداد الأموال المنهوبة ووضع قانون يضع حدا أدنى للأجور يضمن عيشة كريمة للعاملين بالدولة، وحل المجالس الشعبية ومحاسبة المسئولين عن الانفلات الأمنى وإعادة الشرطة إلى الشارع. وفى كل هذه المطالب ثمة قوانين لا بد من تشريعها وهياكل ومؤسسات لا بد من إعادة بنائها، وقضاء لا بد أن يأخذ وقته فى محاسبة المتورطين فى قضايا الفساد، غير أن الثائرين يريدون نتائج على الأرض فورا أيا كان الترتيب المتخذ لذلك.

دفاع عن المجلس العسكرى

هذه المسافة التى يصنعها البعض بين المجلس العسكرى وبين الناس، أفرزت بعض مدافعين عن أداء الجيش أخذوا يحذرون من مخاطر الوقيعة بين المجلس العسكرى والمواطنين، وينتقدون الذين يعملون على تشويه الجيش ووضع مسافة كبيرة بين جيش الشعب والشعب نفسه، ويحذرون من طول أمد بقاء القوات العسكرية فى الشوارع والبيادر بدلا من أن تكون فى موقعها الطبيعى فى مواقع التدريب وعلى الحدود لحمايتها، ويدعون إلى سرعة التحول إلى السلطة المدنية المنتخبة والرئيس المنتخب والدستور الجديد. غير أن هذه الأصوات تغيب تماما فى زحمة نغمات النقد والمطالب الثورية المتتالية، بحيث يبدو المشهد منحازا إلى جهة النقد الساخن وبعيدا عن الحد الأدنى من تفهم طريقة المجلس العسكرى فى إدارة الأمور والتحديات التى تتزايد لحظة بعد أخرى.

الإعلان الدستورى وانتقادات أخرى

الانتقادات الموجهة إلى المجلس العسكرى الأعلى أخذت فى التصاعد بعد الإعلان الدستورى الذى صُمم بطريقة جمعت بين المواد الثمانية التى تم الاستفتاء عليها

فى ١٩ مارس الماضى، وتركزت حول شروط ترشيح الرئيس ونائبه، وبين عدد كبير من مواد دستور ١٩٧١ (٥٤ مادة) المرفوض من كل القوى الثورية باعتباره دستورا غير ديموقراطى وأفسح المجال أمام سلطات هائلة للرئيس فى مواجهة السلطتين التشريعية والقضائية، وأنه لا يصلح لمصر الثورة المتطلعة إلى ديموقراطية مكتملة الأركان.

وبالرغم من أن الإعلان الدستورى ليس سوى وثيقة مؤقتة بطبيعتها تحوى جملة مبادئ عن حقوق المواطنين والانتخابات الرئاسية والبرلمانية، ولم تحدد بشكل قاطع نظام الحكم فى الدولة، وتركت الأمر إلى ما بعد الانتخابات التشريعية التى ستأتى ببرلمان جديد، سيكون مكلفا بتشكيل جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد فى غضون ستة أشهر ويتم الاستفتاء عليه فى غضون أسبوعين آخرين، لكنه - أى الإعلان الدستورى - أثار موجة انتقادات لشموله على المادة الثانية الشهيرة من الدستور ١٩٧١ الخاصة بأن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسى للتشريع والتى يتخوف منها الليبراليون وأنصار الثورة ويرون أنها تمهد لدولة دينية. ولشموله أيضا على نسبة الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين، ولأنه لم يبلغ مجلس الشورى الذى يتحكم من خلال المجلس الأعلى للصحافة التابع للمجلس فى أمور الصحافة القومية التى تملكها الدولة.

هذه الانتقادات وغيرها بدت لدى الفريق الآخر باعتبارها تحصيل حاصل، وتعكس فكرا غير ديموقراطى ومناقضا للأفكار الثورية التى يفترض أن الثورة هى الأشد حرصا عليها، وتميل إلى ممارسة نوع من الوصاية السياسية والفكرية على باقى فئات المجتمع التى تتطلع إلى ممارسة حقوقها الأساسية فى الاختيار الحر لبرلمان يقود العملية السياسية لاحقا، وعبره يتقرر حوار مجتمعى واسع للوصول إلى وثيقة دستورية دائمة تحصن الحريات العامة وتضمن نظاما سياسيا ديموقراطيا حقيقيا.

ملامح أخرى من الارتباك والقلق

هذا الجدل حول جدوى الإعلان الدستوري والخطوات التي يجب أن تُتخذ لترسيخ مطالب الثورة، يشكل جزءا من حالة الارتباك السائدة في المجتمع المصري في اللحظة الحالية. صحيح أنه جزء مهم وحيوي، وصحيح أنه مرتبط أساسا بإحداث تحولات واتخاذ قرارات تضمن ألا يعود النظام القديم عبر رموزه التي كانت نافذة لسيطر مرة أخرى على النظام الجديد، لكن الصحيح أيضا أن الشعور الغالب هو أن مصر الآن وبعد أن نقضت عن نفسها الأشكال المختلفة من الوصاية السياسية والأمنية والإعلامية، بدأت تكشف عن معادلات سياسية واجتماعية جديدة، فثمة اتساع لظاهرة البلطجة بكل أشكالها من خطف للرجال والأطفال والإناث معا والمطالبة بفدية يدفعها الأهل، وقتل وحرق عمد والسرققة المسلحة وهتك عرض، والاعتداء على ممتلكات خاصة وعامة وترويع المواطنين في أحياء بكاملها والاعتداء على رجال الشرطة حين يقومون بواجباتهم المختلفة، والبناء المخالف على أراضي الدولة والسطو على منازل مواطنين. والحصيلة حسب مصادر وزارة الداخلية المصرية ٢٤٣٥ مواطنا تعرضوا لهذه الأشكال المختلفة من البلطجة خلال شهر واحد فقط حتى ٢٨ فبراير الماضي وحسب.

ظاهرة البلطجة والخروج على القانون تقلق المواطن العادي قبل المواطن المسئول، وتعيد تشكيل حركة الناس في السفر الداخلي وفي الاستثمار وفي نقل السلع بين محافظة وأخرى، بل حتى في إرسال الأبناء إلى المدارس والجامعات. حتى أن بعض المواطنين العاديين بدأوا يترحمون على الأمن في ظل النظام السابق، ويترحمون أيضا على حالة الاقتصاد التي ذهبت ولم تعد بعد.

دولة مدنية أو دولة دينية

مصدر آخر للقلق، تعيشه الطبقة الوسطى على اتساعها ويتعلق بمصير الدولة المدنية في مصر في ضوء الظهور الكبير للسلفيين وحركات الإسلام السياسي،

والذين يعملون على فرض أجندة مجتمعية مغلقة بشعارات وتفسيرات دينية منغلقة ورافضة للآخر، ويسعون إلى تغيير ما يرونه منكرا وخروجا على الشرع بأيديهم، مثل هدم الأضرحة التي تعد ذات شأن لأعضاء الحركة الصوفية، بينما تعد منكرا لدى السلفيين.

وبينما تُطرح قضية الحوار بين السلفيين والصوفية لوأد الفتنة المجتمعية التي تطل برأسها من مناطق ريفية ومرشحة للانتقال إلى مناطق حضرية شاسعة، يتطور الأمر إلى حد التهديد بحرب أهلية بين الطرفين، وكل منهما مُسلح بفتاوى تصل إلى حد تكفير الآخر بعد تسفيهه ورفع الإيمان والإسلام عنه.

المواجهة بين السلفيين والصوفية لم تكن في بال الثورة وبإل مناصريها، ولكنها فرضت نفسها على المجال العام، لاسيما وإن حمى تشكيل الأحزاب أخذت في الارتفاع بين كل القوى السياسية تقريبا، ولكنها ذات حماس خاص لدى السلفيين الذين يُقال إن سبعة أحزاب سوف تشكل من بينهم لتعكس فكرهم وقناعاتهم الإيمانية والفكرية، ناهيك عن أربعة أحزاب أخرى يجرى الدعوة إلى تشكيلها من أعضاء الحركات الجهادية الإسلامية وحزب آخر لجماعة الإخوان المسلمين وآخر تحت مسمى الوسط أعلن عن شرعيته قبل أيام قليلة من تولى مبارك عن الحكم. وجميعها تقول إنها أحزاب مدنية وذات مرجعية دينية إسلامية.

كثرة الإعلان عن أحزاب ذات مرجعية دينية أصبحت مصدرا للتوجس والخوف مما قد يأتى فى انتخابات حرة بلا وصاية من أية جهة كانت. إذ يُرجح المتخوفون أن يأتى برلمان يسوده تيار الإسلام السياسى ومن ثم يفرض دستورا ذا مسحة دينية بشكل أو بآخر، وبالتالي يصبح أمام دولة دينية بامتياز وتصبح الدولة الحديثة التى طالما حلم بها المصريون فى خبر كان.

٦- الثورة والمنعطف الخطير (الأهرام المسائي ١٤/٤/٢٠١١)

مساء الجمعة التطهير ١٥ إبريل وفي مسجد عمر مكرم بميدان التحرير، ما إن نطق إمام المسجد بالتحية والسلام مُنهيًا صلاة العشاء، حتى سارع أحد المصلين بالحديث إلى جموع الحاضرين ليحثهم على الوقوف بجانب من أسماهم الضباط الثوار الذين انضموا إلى الحشود ليطالبوا بتطهير الجيش وباقي المؤسسات، وداعيا من وصفهم بالمصريين الشرفاء لكي يعتصموا في الميدان مع أخوتهم الشرفاء بالخارج حتى تتم مطالب الثورة ويتم تطهير البلاد من كل الفاسدين.

كان المتحدث شابا في نهاية العشرينات من العمر، ملتحميا لم يعبأ كثيرا بحرمة المسجد ولم يعبأ أيضا بأن هناك بعض المصلين ما زالوا يتمون صلاتهم. وهنا تدخل الإمام داعيا الشباب إلى احترام المسجد، ومؤيدا حرية التعبير ولكن في الخارج. وهكذا تحدث أيضا عدد من المصلين مطالبين بالهدوء، غير أن بعض الصوت العالي طغى على الحديث بعض الوقت في واقعة لم تكن لتحدث لولا مناخ عام يفيض بالفضب والثورة من جانب، وبالرغبة في الانتقام وتصفية الحسابات سريعا من البعض الآخر، دون اعتبار لقانون أو إجراءات يجب أن تكون سليمة ومطابقة للمعايير المتعارف عليها حتى يصبح لها قيمة في الداخل وفي الخارج.

الواقعة على هذا النحو، وغيرها كثير، تجسد أيضا ذلك المزج بين الديني والسياسي الذي بات يحترقه البعض مستغلين مناخ الثورة وهي منهم براء. فالرجال الذين دخلوا للصلاة وجدوا أنفسهم فجأة في خضم جدل سياسي لا علاقة له بالمسجد وآدابه وتعاليمه المتعارف عليها ويحفظها الصغير قبل الكبير، ووجدوا أنفسهم وقد وُصفوا بعدم الشرف والوطنية لأنهم قد لا يشاركون في الاعتصام الذي نادى به

هذا الشباب الثائر. كما وجدوا أنفسهم أيضا في مواجهة قصة غريبة ومصطنعة بشأن ضرورة تأييد مجموعة من الذين يرتدون زيا عسكريا باعتبارهم يحملون لواء تطهير الجيش المصرى. وهم الذين ثبت أن بعضهم على الأقل تركوا الخدمة في وقت سابق لأنهم خرقوا قوانين الجيش المصرى، وتدفعهم رغبة الظهور الإعلامى والانتقام من الجيش ومن الوطن ككل لا أكثر ولا أقل.

إن دعوة التطهير التى رُفعت فى ميدان التحرير والمناداة عن حق بسرعة محاسبة الفاسدين من نظام مبارك السابق، يجب ألا تتوقف عند هؤلاء الذين أفسدوا الوطن فى المرحلة السابقة، بل يجب أن تشمل أيضا أى فرد تسول له نفسه العبث بأمن هذا الوطن وإهانة الجيش وإثارة فتنة تطيح بمصر كلها، أخضرها ويابسها. وإذا كان علينا أن نقيم محاكمات شعبية انتظارا للمحاكمة الرسمية لرموز الفساد والإفساد، فعلىنا أن نقيم محاكمات أسرع لهؤلاء الذين يريدون تخريب البلاد وإغراقها فى الفوضى، ولكل الذين يريدون أن يجعلوا عائد الثورة لهم وحدهم ويحرموا منه الشعب المصرى كله.

ورغم متابعتى وقائع ما جرى فى جمعة التطهير فما زلت لا أفهم جيدا وفى هذا الوقت تحديدا دوافع بعض الثائرين الذين يريدون إظهار الجيش باعتباره مؤسسة منقسمة على نفسها وأن هناك من يُحضر لانقلاب من بين أعضائه وقياداته، أو أن هناك بدايات حركة عدم انضباط وربما تمرد من ضباط فى المستويات الوسيطة، أو أن الجيش ومجلسه الأعلى لا يريدون تلبية مطالب ثورة الشعب المصرى والإيحاء بأن للمجلس الأعلى أجندة خفية تصب لصالح الثورة المضادة. كما مازلت لا أفهم جيدا لماذا يصر بعض الثائرين على تصوير الجيش باعتباره حجر عثرة أمام مشروعاتهم الثورى الخاص بهم، وأنه إن لم يستجب بالسرعة التى يحددونها هم، لمطلب هنا أو مطلب هناك، يصبح هدفا مشروعا للنيل منه وللتشكيك فى دوره

والمناداة بمحاسبة قياداته. كما لا أفهم جيدا مغزى تلك التصريحات التى يقول بها رموز من شباب الثورة حول أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة وباعتباره يحكم الآن فمن الطبيعى أن يكون محلا للنقد والمحاسبة بغض النظر عن تأثير ذلك على معنويات باقى المنتمين لهذه المؤسسة الوطنية بامتياز.

أسئلة كثيرة ومفارقات فى المواقف وتضارب فى المعانى من شأنه أن يزيد الأمر سوءا ويدفع بالمصريين إلى حالة لا يقين ونوع من الفراغ الضار، ولا أظن أن المصريين سوف يرضون بأن تكون ثورتهم من أجل فوضى ومن أجل فقدان الأمل أو ضياع حلم الحرية والكرامة. والمعضلة أو لنقل نقطة الخطر أن هذا الأمر يأتى على أيدي بعض قوى الثورة نفسها، وكأنها فى تحالف ضمنى وعملى مع قوى الثورة المضادة التى نفهم تماما لماذا تريد أن تجهز على ما تم من إنجازات، ومن أهمها التلاحم بين الجيش والشعب، الذى كان أحد أهم العوامل وراء نجاح الثورة ذاتها.

وإذا حاول المرء أن يجيب عن بعض الأسئلة الوارد ذكرها فريما لا يجد سوى إجابة واحدة ذات عدة أبعاد، وهى أن بعض قوى الثورة تريد أن تمارس وصاية على الوطن ككل، بعيدا عن الأساليب الديموقراطية، أو بمعنى آخر أن تمارس وصايتها على الوطن ككل كما كان الرئيس مبارك وأجهزته المختلفة تمارس الوصاية على الوطن ككل، وكأن الشعب المصرى ثار لكى يغير شخصا وأفرادا وليس لإعادة بناء نظام جديد ينعم فيه بالحرية والكرامة بلا وصاية أو قهر من هذا التيار أو ذاك الفريق.

هذه القوى تريد ثانيا أن تتجاوز نتيجة الاستفتاء التى أظهرت أن غالبية كبيرة من المصريين مؤيدون لخطة الطريق التى طرحها المجلس الأعلى للقوات المسلحة للانتقال من الحالة المؤقتة الراهنة إلى سلطة مدنية منتخبة بنزاهة وشفافية، ولريما تريد أيضا معاقبة الجيش المصرى كله نظرا لدوره الرائع فى تأمين استفتاء

شعبى هو الأكثر نزاهة فى تاريخ مصر الحديثة كله. وتريد ثالثا أن تظل حالة البلاد ساخنة ومتوترة وبلا أفق سياسى أو اقتصادى واضح إلى أن تتقضى هى نفسها، ووحدها فقط، على السلطة لتطبق رؤيتها التى تراها الأصوب من كل الرؤى والأحق من كل المواقف. وهى تريد رابعا أن تخلق الساحة عبر دفع الجيش إما إلى أن يتخذ قرارا سريعا ومفاجئا بالعودة إلى الثكنات وترك الساحة لمن هم أعلى صوتا وضجيجا، وإما أن يطلب الجيش طواعية من هذه القوى تحديدا أن تحكم بديلا عنه للفترة الانتقالية وما بعدها.

وإذا مددنا هذه الإجابة على استقامتها فتحن إذا أمام نقطة وسط بين تحويل الثورة إلى فوضى لعلها تساعد هؤلاء على الإمساك بتلابيب السلطة بعيدا عن الأساليب الشرعية وبعيدا عن إرادة غالبية جموع المصريين.

لقد كان أحد أهم الشعارات التى رفعها الشعب المصرى بكل عفوية وتلقائية هى أن «الجيش والشعب إيد واحدة». إنه شعار عبقرى مزج بين الأصل والفرع ودلل على وعى شعبى أصيل بأن الجيش هو جزء أصيل من الشعب، وأنه لا يفعل إلا لخير البلاد وخير كل المصريين. ولا أتصور أن هذا الشعب الواعى بتاريخه وبحقوقه والمؤمن بأن مصر لا نهضة لها إلا عبر سلطة سياسية نابعة من إرادة الناس أنفسهم يمكنه أن يفرض هكذا وبكل بساطة بجيشه الجسور، أو أن يسمح بالعبث بأمن البلاد، أو أن يدخل فى دوامة كالتى تحدث فى دول عربية أخرى. فكما لا نريدها ليبيا لا نريدها أيضا يمنا آخر.

٧. الثورة بين الارتباك والفوضى (الأهرام المسائي ٢٠١١/٥/١٨)

رغم الفارق الموضوعي الكبير بين مفهومى الارتباك والفوضى، فإن الحالة المصرية بعد الثورة تطرح خليطاً نادراً بينهما يراه المرء فى كل التطورات الجارية وردود الأفعال، وكذلك فى القضايا المطروحة سواء المفتعلة أو الحقيقية ذات التراكمات والجذور العميقة. هذا الخليط هو ما يجعل الشعور الغالب بين المصريين، أو لنقل بين الأغلبية الصامتة، هو أن بلدهم فى خطر كبير، وأن الطموحات الكبيرة التى جاءت مع نجاح الثورة باتت فى مهب الريح، وأن المستقبل أصبح قريناً باللا يقين وربما فقدان الأمل.

ثمة قدر هائل من الانزعاج والتوتر لا يمكن إنكاره، فالانفلات الأمنى يضرب فى صميم حياة المصريين فى حياتهم اليومية كما يضرب بنفس العمق والقوة فى وحدة الوطن وتماسكه، والحديث عن فلول النظام السابق وتحركات قوى الثورة المضادة وإن كان يقدم تفسيراً جزئياً لبعض الأحداث الجسيمة، لكنه حتماً لا يعفى قوى الثورة بشبابها وشيوخها ورموزها الكبيرة من المسئولية عن حالة الارتباك التى تعيشها مصر، والتى تنذر بفوضى حقيقية تعصف بالجميع.

هذه الحالة من الفوضى العامة التى تعيشها البلاد هى مسئولية مشتركة بين القوى السياسية القديمة والجديدة معاً، ويمكن أن نلاحظ ذلك فى أكثر من مؤشر. أول هذه المؤشرات هو حالة التشرد الذى تعمل به قوى الثورة الناشئة وإعطاء الأولوية لعمليات الحشد الشعبى شبه الأسبوعية فى الميادين تحت شعار إبقاء الشعب فى الشارع وإدماجه فى المشهد السياسى، وممارسة الضغوط المعنوية والسياسية

على المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذى يدير البلاد وبما يهدر وقت المجلس فى قضايا فرعية ضارة بالوطن والاقتصاد والنسيج الاجتماعى. فالفكرة المسيطرة على أداء هذه القوى ليست بناء منظماتها المدنية والحزبية القادرة على المنافسة فى مناخ من الحريات والديمقراطية، بقدر ما هى الانقلاب على نتائج الاستفتاء الذى جرى فى ١٩ مارس الماضى وأيد فيه ١٤ مليون مصرى أو ما نسبته ٧٧٪ من المشاركين خطة المجلس الأعلى للقوات المسلحة لإدارة المرحلة الانتقالية بما فيها من انتخابات برلمانية ثم تشكيل جمعية تأسيسية لصياغة الدستور الجديد، ثم الانتخابات الرئاسية وتسليم السلطة للمدنيين فى غضون عام.

ويتجسد مسمى الانقلاب على اختيار غالبية المصريين فى طرح خطط وأفكار مناهضة تماما لمضمون ما تم الاستفتاء عليه، واعتبار أن هذا الاستفتاء باطل جملة وتفصيلا لأنه قضى على شرعية المطالبات العديدة بمد الفترة الانتقالية وتأخير الانتخابات البرلمانية وفرض دستور لا يأتى عن طريق جمعية تأسيسية منتخبة، كما قضى أيضا على فكرة تشكيل مجلس رئاسى من عدد محدود من الشخصيات غير المنتخبة والتي ترضى قطاعا من المصريين ولكنها لا ترضى غالبيتهم.

والحق أن هذه القوى لا تملأ أبدا فى المناداة بتأجيل الانتخابات البرلمانية بمبرر أن القوى الثورية ليست مستعدة بعد، وأنها تحتاج إلى فترة أطول حتى يتجذر وجودها بين الناس. والحجة الأكثر استخداما هى أن الانتخابات المبكرة من وجهة نظرهم سوف تؤدى بهيمنة التيار الإسلامى على البرلمان ومن ثم قد يكرس الدستور المنتظر الدولة الدينية وليست الدولة المدنية. ويطرح بعض رموز هذه القوى الثورية خيارا آخر، وكأنه تنازل كبير، يقضى بأن يوضع دستور أولا يفرض سمات معينة على الدولة المصرية وعلى النظام السياسى الجديد من خلال نخبة مختارة وليست منتخبة، ثم تأتى الانتخابات البرلمانية لاحقا وفقا لهذا الدستور. ويطرح فريق ثالث

مخرجاً آخر يقضى بتشكيل مجلس وطنى غير منتخب يشارك المجلس العسكرى الحكم وتكون له الأولوية فى بناء السياسات فى المرحلة المقبلة والإشراف على تطبيقها.

وتأمل هذه الأفكار، مع الاحترام الكامل لمن يقول بها، يظهر أنها أفكار ومطالب ضد الديموقراطية التى هى شعار رئيسى للثورة نفسها التى يتحدث العديد باسمها، وأنها ضد الاحتكام إلى الغالبية وفقاً لما تقره صناديق الانتخابات عبر منافسة شريفة ونزيهة، كما أنها تعكس مخاوف مبالغ فيها من أن بنية المجتمع قد لا تقبل قادة أو رموز القوى الثورية وأطروحاتهم السياسية والاقتصادية، وكأنهم يعترفون بأن بعض الذين أسهموا فى الثورة ليست لهم جذور شعبية، وهو تناقض غريب وغير مفهوم.

والأخطر من كل ذلك هو أن هذه الأفكار تعنى من حيث الجوهر سعياً لاستبدال وصاية أقلية حاكمة فاسدة تم التخلص منها بالثورة، بوصاية أخرى لفريق يتحدث باسم الثورة وكأنه هو الوحيد المؤهل للحديث باسمها دوناً عن باقى المصريين. وقد بدأ ذلك فى المؤتمر المسمى مؤتمر مصر الأول فى ٥ مايو الحالى والذى طرح تشكيل مجلس وطنى يتحدث باسم الثورة، وطرح المشاركون فيه أنفسهم باعتبارهم القيمين الوحيديين على الثورة وعلى الشعب المصرى بأكمله، ودعوا إلى فرض دستور جديد وفوراً وإلا نزلوا جميعاً إلى ميدان التحرير معتصمين حتى يتحقق ما يطالبون به. ويمكن للمرء أن يقبل اجتهادات المؤتمر باعتبارها اجتهادات سياسية جيدة وطموحاً للمشاركين فى هذا المؤتمر كأحد فصائل الثورة وجزء من الشعب المصرى، ولكن قطعاً ليس باسم جموع القوى التى شاركت فى الثورة، وليس باسم كل المصريين. ويكفى أن قوى كبيرة لم تشارك فى المؤتمر، مثل الإخوان المسلمين وحزب الوسط وقوى مدنية عديدة لم تدع أصلاً إلى المؤتمر.

ثانى هذه المؤشرات يتمثل فى التعامل مع قضية الوحدة الوطنية، وما يعرف بالفتنة الطائفية بين المسلمين والأقباط باعتبارها قضية دعائية أو حالة رمزية تكفيها رفع الشعارات وإطلاق الهتافات الحماسية والاعتصامات الدائمة التى تعطل دولاى العمل وتضر بحقوق المواطنين، وفى الآن نفسه تجاهل التراكمات التى مرت بها هذه القضية طوال العقود الأربعة الماضية، والاستخفاف بالأدوار التى يقوم بها المتطرفون على الجانبين المسلم والمسيحى، وترك الساحة خالية للشباب المتحمس الذى يدفعه رمز دينى من هنا أو رمز دينى آخر من هناك، وتجاهل مبدأ المحاسبة القانونية الذى يجب أن يطبق على الجميع دون استثناء.

وثالث هذه المؤشرات يتجسد فى غياب الأولويات وافتقاد الشعور بحقيقة الحالة الاقتصادية ومخاطر تدهورها كما هو حادث بالفعل. فعلى الرغم من أن تصريحات د. سمير رضوان وزير المالية تنذر بمخاطر عدة يعيشها بالفعل الواقع الاقتصادى المصرى، ممثلا فى تراجع الاستثمارات وإغلاق أعداد كبيرة من المصانع الصغيرة والمتوسطة وإفلاس العديد منها، والتوقف شبه التام لقطاع السياحة وفقدان مصر ما يقرب من مليار دولار شهريا نتيجة لذلك، وسحب مليارى دولار شهريا من الاحتياطى العام، وارتفاع نسبة العجز فى الموازنة لتقترب من ٩٪، واللجوء إلى الاقتراض من البنك الدولى فى حدود ١٠ مليارات دولار، وارتفاع نسبة البطالة، وزيادة المطالب الفئوية فى الوقت الذى تراجع فيه الإنتاج والتصدير، وارتفاع الأسعار بجنون وغياب سلع أساسية من الأسواق، آخرها السولار، ومع ذلك فلا أحد من القوى الثورية يضع الاقتصاد كأولوية فى تحركاته، بل الكل يدعو إلى استمرار المظاهرات والاعتصامات رغم نتائجها السلبية والمدمرة على الاقتصاد ككل.

رابع المؤشرات يتمثل فى ضعف مفهوم الأمن القومى من منظور شامل بين شباب الثورة، وقد بدا ذلك فى مناسبات عديدة، آخرها الدعوة إلى مسيرة مليونية يوم السبت ١٤ مايو الجارى من محافظات مصر إلى العريش بسياء ثم إلى غزة تحت

شعار التضامن مع الشعب الفلسطيني وفتح الحدود، وتنظيم اعتصام مفتوح أمام السفارة الإسرائيلية في القاهرة ومحاولة اقتحامها والاشتباك مع قوى الأمن. ولا بأس أن تؤكد القوى السياسية المختلفة تضامنها الكامل غير المنقوص مع الشعب الفلسطيني في غزة أو في الضفة المحتلة وفي أي مكان من العالم، ولا بأس أيضا أن يكون هذا التضامن الشعبي عنصر قوة ودعم للسياسة الخارجية الجديدة التي بدأت مصر في ممارستها بعد تنحي الرئيس السابق، وكان من أبرز عناصرها الانفتاح على كل القوى الفلسطينية وفتح معبر رفح لحركة الأفراد وإتمام المصالحة الفلسطينية التي تعثرت لمدة عامين والتعهد بالاستمرار في الجهود المختلفة من أجل إنهاء ملف الحصار وإتمام المصالحة على الأرض ودعم المفاوض الفلسطيني في مسعاه نحو الحصول الدولي على الاعتراف بدولة فلسطينية على حدود العام ١٩٦٧.

إن هذا التحول الإيجابي في سياسة مصر الخارجية نحو فلسطين بحاجة إلى وقت لكي يأتى ثماره والتسرع فيه يحمل ضررا كبيرا، خاصة أن التعقيدات على الأرض كبيرة، والمصالح المتعارضة بين فئات من الفلسطينيين أنفسهم لا يمكن الاستهانة بها، وهي قضايا وإشكاليات بحاجة إلى جهد ومتابعة وجهود سياسية وأمنية عديدة. وإذا كان ضروريا تقديم الدعم عبر المسيرات والوقفات الرمزية المنظمة، فإن اللجوء إلى ممارسة ضغوط ذات شكل شعبي من أجل فتح الحدود دون مراعاة الأطر القانونية المناسبة ولا قواعد الأمن القومي التي تحكم حماية الحدود وتنظيم الحراك على جانبيها، والاستخفاف بوضعية غزة كأرض محتلة وتمثل جزءا من أرض فلسطين المحتلة ككل، وتجاهل طبيعة دور ومسؤوليات دولة الاحتلال عن المناطق الواقعة تحت الاحتلال، والاستهانة بمعنى الحرب وكأنها نزهة حماسية، كل ذلك يؤدي إلى خلط الأوراق وإلى تأزيم الموقف الداخلي بصورة غير مسبقة، ويجعل جموع المصريين أكثر إصرارا على إنهاء المرحلة الانتقالية والوصول إلى انتخابات شفافة تقضى على هذه السيولة وتُخرج البلاد من مأزقها الرهيب.

٨- فى نقد الثورة المصرية وثوارها (الحياة اللندنية ٦/٨/٢٠١١)

فى جمعة لم الشمل (٢٩ يوليه ٢٠١١) والتى انتهت إلى جمعة التشرذم والانقسام والذعر من الإسلاميين، وفى المؤتمر الصحفى الذى أقامه عدد من الناشطين المحسوبين على الائتلافات الشبابية التى أعلنت انسحابها من فعاليات الجمعة المذكورة ردا على تسيد الجماعات الدينية المشهد، أعلن أحدهم أنه حان الآن الانتقال إلى المرحلة الثانية من الثورة، وأن هذه المرحلة سوف تتطلب توضيحات كثيرة وسوف تسيل فيها الدماء، ورغم أنه لم يشر إلى هوية هذه الدماء التى سوف تسيل فقد كان من الواضح حالة الغضب الشديد والانفعال الصاخب. بينما أعلن ناشط آخر فى المؤتمر الصحفى ذاته، وبعد أن أدان بكل الكلمات سلوك القوى الإسلامية، اعتبر أن هناك تهديدا كبيرا للثورة، خاصة أن القوى الإسلامية كانت تبارك حكم النظام السابق ولم تشارك فى الثورة على حد قوله، وإن الرد على هذا التهديد لابد أن يكون من جنس العمل، ولذا فإنه سوف يدعو إلى تشكيل ائتلاف واحد تتضمن إليه كل القوى المدنية الثورية التى شاركت فى الثورة وتؤمن بمدينة الدولة وتعارض سطوة الدينين وهيمنتهم على العملية السياسية وعلى مستقبل مصر.

وللوهلة الأولى يبدو التصريحان متناقضين، فالأول يدعو إلى العنف والثانى إلى فعل إيجابى طالما نادى به العقلاء من المصريين بأن اتحدوا أيها الشباب، لأن القوة الحقيقية فى الوحدة وليست فى الانقسام والتشرذم الواقع فعلا. وبينما نظرت شخصيا إلى التصريحات الأولى كأنها ردة فعل طبيعية لحالة الغضب التى سادت القوى الشبابية التى كانت معتصمة فى ميدان التحرير آنذاك، وأن الأمر ليس سوى نتاج لغضب اللحظة، نبهنى أحد المحللين السياسيين المخضرمين إلى ما يتداوله عدد كبير من مواقع الشبكات الاجتماعية من دعوات تدعو إلى العنف

كرد فعل لما جرى في جمعة «لم الشمل» المفدورة، ومعتبرا أن ما قاله الناشط السياسي يعبر عن توجه يعتمل في نفوس وعقول عديد من الشباب الذي شارك في المظاهرات والاعتصامات قبل الثورة وبعدها، وأن الأسابيع المقبلة قد تشهد تجسيدا لهذا التوجه الخطر. كما نبهني أيضا إلى أن الإعلام المصري المكتوب والمقروء المناصر لشباب الثورة على طول الخط لم يُشر من قريب أو بعيد إلى هذا التصريح، ولم يناقش مفزاه ودلالاته ومخاطره. وكأن الإعلام المصري من صحف وبرامج تليفزيونية لا تكف عن الحديث عن الثورة وعن تعبئة الناس وعن الإثارة ضد المجلس الأعلى للقوات المسلحة، لا ترى فيما قاله هذا الناشط ما يستحق المناقشة والمراجعة والتحذير من مغبة أن هذا التفكير قد يحول كل المكاسب التي حققتها الثورة إلى سراب ودمار. لاسيما أن هناك بالفعل حالة انفلات أمني وعنف مجتمعي نتيجة الاحتقان الاقتصادي وانهيار الشرطة وصورتها الرمزية كمؤسسة قادرة على ضبط حركة الناس.

الواقعة على النحو السابق ليست معزولة عن كم كبير من الأخطاء التي وقع فيها العديد من الائتلافات الشبابية، والتي حرّض عليها عدد لا بأس به من الكتاب الصحفيين وبعض أساتذة العلوم السياسية ورجال أحزاب جديدة لا نعرف لها عمقا شعبيا تتمتع به، بل فقط زخم إعلامي ومبالغيات لا أكثر. مع علمي أن من يقول بأخطاء وقع فيها الشباب الثائر كفيل بأن تجلب عليه كما هائلا من الاتهامات والأقاويل نهاية بإنكار الوطنية والمطالبة بنزع الجنسية وربما المطالبة بالإعدام في ميدان التحرير. ومع ذلك فإن التحذير من هذه الأخطاء بات أكثر من ضرورة أيا كان الثمن الشخصي، لأن البديل إن تفاقمت هذه الأخطاء هو ضياع الوطن برمته.

وقد رأينا بالفعل نتيجة أحد هذه الأخطاء، وأعني تحديدا ما جرى في يوم ٢٢ يولييه، وهو يوم عيد الثورة، حين تصور عدد من شباب الائتلافات أنه قادر على إسقاط المجلس العسكري كما تم إسقاط الشرطة المصرية في يوم عيدها، وأنه قادر على

الإمساك بتلابيب السلطة والإدارة عبر محاصرة مقر وزارة الدفاع المصرية وإعلان وزارة افتراضية تعمل من الميدان وبرلمان يصدر التشريعات من مكان مجهول، وكأن الشعب المصرى فى غيبوبة وسيقبل مثل هذا التفكير الساذج. وقد رأينا فى هذا اليوم تحديدا كم خرج الناس العاديون لمنع محاصرة مقر وزارة الدفاع أو مجرد الوصول إليه. ثم حدث ما حدث من مواجهات وإصابات عديدة.

المشكلة الكبرى فيما جرى آنذاك أن لا أحد وقف معاتبا هذه الائتلافات الشبابية لما فعلته، وللطريقة التى تفكر بها، ولم يقف أحد ناصحا هؤلاء بأن الجيش المصرى يمثل قيمة عليا لدى المصريين جميعا، وأن من يتعدى عليه أو على رموزه يعتبر منبوذا ومكروها شعبيا بطريقة تلقائية وبدون تدخل من أحد. واستطرادا وبدون تعميم مُخل، فقد قرأت لإحدى الشخصيات المحترمة المناصرة للثورة والثوار عتابا رقيقا وبطريقة غير مباشرة، ذاكرة قصة سؤاله لعدد من بسطاء الناس عن مشاعرهم تجاه الاعتصامات المستمرة والمليونيات المتعاقبة، فتبين له أن الناس غاضبة لأن ما زاد على حده انقلب إلى ضده، ثم انتهى ناصحا الشباب أحذروا أن يضيع الدعم الشعبى لكم. فى حين أن معظم المؤشرات تقول إن هناك تراجعا حقيقيا فى هذا الدعم الشعبى الذى وصل لقمته فى الأيام التالية لرحيل الرئيس السابق مبارك، ولكن المنحنى هبط تدريجيا نتيجة الأخطاء والاستعلاء والتسرع وقلة الخبرة وغياب الأولويات وعدم وضوح الرؤية والتركيز على مطالب بعينها تصب فى التغيير السياسى المتسرع، وتتجاهل تماما معاناة الناس وحياتهم اليومية والانفلات الأمنى والتدهور الاقتصادى.

هذا السلوك الخالى من الخبرة السياسية والمُبَالغ فى مطالب التغيير السريع، والمفتقد إلى العمل الجماعى المنظم، والفاقد للمؤسسية والعمل الحزبى الفعال، والمكتفى بسلوك الحركات الاحتجاجية التى تصلح للتمهيد للثورة ولا تصلح لإعادة

بناء النظام السياسى والقيمى فى المجتمع، هو المسئول عن الشعور بعدم الرضاء لدى غالبية المصريين البسطاء الذين تصوروا أن الثورة سوف تصلح من أحوالهم المعيشية، وأن مجرد إسقاط النظام السابق ومحاكمة رموزه كفيل بأن يبدل الدنيا ويجعلها مزدهرة خالية من المعاناة. وهو المسئول أيضا عن حالة الاستقطاب السياسى الشديد التى باتت عليها مصر وظهرت مجسدة فى جمعة «لم الشمل» المفدوره.

وإذا كان الكثيرون قد دمعت عيونهم بعد أن شاهدوا قوة التيارات الإسلامية وقدرتها على الحشد فى هذه الجمعة تحديدا، وأخذوا يصبون اللوم على مزاعم اتفاق إجرائى لم يثبت وقوعه، ونعنى به عدم رفع الشعارات الخلافية من وجهة نظر القوى المدنية، ومنهم من بات حزينا لأن مصر قد تصبح إسلامية أو ربما دولة دينية يقودها الشيوخ وأصحاب العمائم من السلفيين والجهاديين والإخوان (بالمناسبة هناك من يقول ما المانع فى ذلك إن أراد المصريون ذلك.. أليست هذه الديموقراطية وقواعد حكم الأغلبية)، فقد كان الأولى والأكثر حكمة أن يستعيد الجميع شريط الأحداث وأن تذكر الأخطاء قبل المكاسب والمغانم، وأن تكون مراجعة صادقة النية وصحيحة الطوية، تتعلم من دروس أمس القريب ولا تتكرها، وأن تنظر إلى المستقبل وتتقد الذات الثورية الاستعلائية، وتقدم رؤية من أجل المستقبل تضع فى الاعتبار ضرورة النزول إلى الناس والتقرب منهم وتوعيتهم، والاكتفاء من المناظرات التليفزيونية والبرامج الحوارية والسعى نحو النجومية الزائفة، فكلها صارت أمورا باهتة وفاقدة المعنى.

الحكمة تقتضى أن تتآلف الائتلافات وأن تجتمع القيادات على قلب رجل واحد، بدلا من كل هذه الزعامات التى لا يعرف المرء شيئا عن تاريخ الغالبية العظمى منها رغم تسيدها المشهد الإعلامى المصطنع.

٩ - وثيقة «فوق الدستور» تشعل الاستقطاب السياسى

(سويس إنفو ٢٠١١/٩/٥)

بدلا من ثنائية الحزب الوطنى المنحل وجماعة الإخوان المسلمين المحظورة، كما كان الحال فى ظل نظام مبارك السابق، تعيش مصر فى ظل الثورة ثنائية من نوع جديد؛ ثنائية القوى المدنية ومن ضمنها الائتلافات الشبابية فى مواجهة القوى ذات المرجعية الدينية بما فيها تلك التى لم يُعرف عنها من قبل اهتماما بالسياسة وألاعيبها ولكنها انغمست بعد الثورة حتى الأذقان فى دهاليزها.

والحال أن استقطابا حادا تشكلت عناصره يتعلق بهوية النظام السياسى الجديد المزمع تشكيله فى المستقبل؛ طرفاه يطالب أحدهما بدولة ذات مرجعية دينية إسلامية قوامها تطبيق الشريعة وفق ما سار عليه السلف الصالح وربما وفقا لما تطبقه السعودية حسب قول أحدهم، والثانى يُصر على أن مصر هى دولة مدنية ديمقراطية لكل أبنائها.

مواجهة بطول مصر وعرضها

الطرفان يتواجهان كل يوم تقريبا، والساحة عريضة تشمل الميادين فى القاهرة والمدن الكبرى، والإعلام على اتساعه من صحف ومجلات وفضائيات وإذاعة. وفى المواجهة تبدو كل الوسائل مشروعة، فالمهم هو تحقيق الهدف من خلال صوغ دستور وفقا لمقاس خاص. وتبرز هنا معركة ما يعرف بوثيقة المبادئ فوق الدستورية أو المبادئ الحاكمة للدستور، أو التى يراها أصحابها بأنها وثيقة المبادئ العامة التى تقر وتحدد شكل النظام الجديد ومؤسساته وحقوق المواطنين من خلال بناء دولة مدنية حديثة، على ألا يمكن لأى طرف كان أن ينقلب عليها، وإلا حق على الجميع أفرادا ومؤسسات أن يقف أمامه ويحول بينه وبين الانقلاب على تلك المبادئ.

المفارقة في هذا الأمر أن الجهة التي تدير البلاد، أي المجلس العسكري كانت قد حددت أن المطلوب هو التوافق على عدد من المبادئ الحاكمة، لاختيار الجمعية التأسيسية لصياغة الدستور بحيث تكون مُمثلة لكل فئات المجتمع وتياراته السياسية والفكرية والدينية وربما أيضا تحكم طريقة عملها، أي أمورا تنظيمية بالأساس ولم يتطرق الأمر إلى مبادئ دستورية أو خلافه.

لكن مسار الأحداث أخذ منحى آخر تماما، حيث تصدر المشهد مطلب وثيقة مبادئ حاكمة للدستور أو فوقه بما لا يجوز تغييرها، ووصلت المفارقة إلى أقصاها حين طالب البعض وهم من دعاة الديمقراطية والمدنية وأيضا رافضون لأي حكم عسكري، بأن يكون المجلس العسكري بمثابة الضامن لهذه الدولة المدنية المزمع بلورتها دستوريا وقانونيا، وأن يحول دون أي محاولة للقفز عليها. وذلك في استتساخ للتجربة التركية التي صنعها أتاتورك، ويجتهد حزب العدالة والتنمية الحاكم منذ ٢٠٠٢ في تغييرها كلية بهدف جعل الجيش مؤسسة خاضعة للمدنيين وليست صانعة قرارات سياسية أو انقلابات على الحكومات.

الهواجس والمخاوف

الجزء الأكبر من هذه المعركة التي تقسم الوطن الآن، وتبنى من أجلها التكتلات والتحالفات يتعلق بمخاوف وحساسيات وصلت إلى قمتها بعد جمعة لم الشمل المفدورة ٢٩ يولية الماضي التي هيمن عليها الإسلاميون بتياراتهم وجماعاتهم وأحزابهم المختلفة، وأثارت هاجس أن تأتي الانتخابات البرلمانية بغالبية ذات مرجعية دينية، ومن ثم يسيطر فريق واحد على اللجنة التأسيسية المقرر أن تصوغ دستورا جديدا، ومن ثم يصبح أمام نموذج لدولة دينية، وهو ما لم تقم ثورة الشعب من أجله، بل من أجل دولة حديثة بكل المعانى والأبعاد.

هذه الهواجس صارت إشكالية فى حد ذاتها، وقوامها من يضمن أن تحقق الثورة أهدافها ومن يضمن أن تتحقق الديمقراطية المأمولة دون تراجع عنها فى أول محطة مقبلة. وفى الطرح المضاد لهكذا هواجس أن لا أحد يستطيع وليس من حقه أيضا أن يفرض على الأمة المصرية تصورا لم تشترك فيه ولم تفوض أحدا لفعله أو تجده مخالفا لهويتها. ولكل من هذين الطرحين وجاهته السياسية والقانونية والشعبية، ومن هنا تتعمق الإشكالية أكثر وأكثر.

نحو إطار ناظم للدستور

الليبراليون والمدنيون واليساريون والقوميون وكل من يطمح فى دولة ينظمها القانون دون تفرقة بين فئة وأخرى، لديهم أسبابهم التى تدعوهم إلى التمسك بتحديد إطار ناظم للدستور الجديد عبر وثيقة يدعونها فوق دستورية، والأفضل لهم أن تعلن فى صورة إعلان دستورى ملزم لا تحيد عنه اللجنة التأسيسية التى ستشكل لاحقا بعد الانتخابات والتى ستصوغ الدستور الجديد.

هؤلاء أيضا يرون أن هذه الوثيقة يجب أن تتضمن عددا من المبادئ المستقاة من المعاهدات الدولية والأعراف الشائعة والتى تضمن كافة الحقوق السياسية والاجتماعية وكافة الحريات للأفراد والفئات المستضعفة والأقليات الدينية، وبذلك يضمن الدستور الجديد المساواة والمواطنة ويقدم رسالة اطمئنان للأقباط المصريين الذين يعترهم قلق كبير، من أن تتزلق البلاد إلى دهاليز دولة دينية يدافع عنها بكل قوة السلفيون وأصحاب المرجعية الدينية على إطلاقهم سواء كانوا جماعات أو أحزابا. وبذلك أيضا تحقق الثورة أحد أهدافها المتمثل فى بناء الدولة المدنية الحديثة.

وثائق عديدة واجتهادات

فى ظل هذا الفكر، تعددت اجتهادات ومحاولات العديد من الجماعات المدنية والائتلافات السياسية والشخصيات العامة والأزهر، وتعددت معها الوثائق التى وصلت إلى ١١ وثيقة، مما جعل الحكومة تطالب أحد رؤساء الأحزاب بمراجعة ودمج كافة هذه الاجتهادات وصياغة وثيقة موحدة تعكس القواسم المشتركة من المبادئ والطموحات. وانتهى الأمر إلى وثيقة تشتمل على ٢١ مادة مقسمة إلى قسمين رئيسيين؛ الأول المبادئ الأساسية وفيه تسع مواد أهمها المتعلقة بتعريف الدولة باعتبارها دولة مدنية ديمقراطية، تقوم على المواطنة وسيادة القانون وتحترم التعددية وتكفل الحرية والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين كل المواطنين، دون تمييز أو تفرقة والشعب المصرى جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة.

والقسم الثانى بعنوان الحقوق والحريات العامة وفيه ١٢ مادة تتعلق بحريات العقيدة وحظر التمييز وحق المعرفة وحرمة الحياة الخاصة والبيئة الآمنة النظيفة وحرية التنقل والإقامة والتعليم وإنشاء النقابات والجمعيات.

كان ظن نائب رئيس الوزراء لشئون التطور الديموقراطى د. على السلى أن تطرح الوثيقة على الأحزاب وأن تُقبل كما هى ويحدث التوافق، وبعدها يصدر إعلان دستورى يلزم الجمعية التأسيسية لاحقاً، ومن ثم يحدث تقدم إلى الأمام. وهنا انفجر الموقف وخرجت المواقف الراضية والتهديدات بعمل ما لا يحمد عقباه.

الرافضون بين الشكل والمضمون

صاغ الرافضون من الإسلاميين موقفهم بناء على عناصر شكلية وأخرى موضوعية.

ففى الجانب الشكلى أن الوثيقة جاءت من دون تشاور مع كل القوى السياسية وهى ليست سوى اجتهادات القوى الليبرالية، وبالتالى فهى تعكس رؤية أقلية أو جماعة بعينها وليس جموع المواطنين، وثانيا أنه لا يوجد شىء يسمى فوق الدستور لأن الأخير هو أبو القوانين فكيف يكون هناك شىء أعلى منه، وثالثا أن الوثيقة بهذا الشكل هى إبداع نخبة سياسية فى حين أن اللجنة التأسيسية المكلفة بصياغة الدستور ستكون ممثلة لكل فئات وتيارات المجتمع المصرى، وحين تنتهى من مسودة الدستور سي طرح للاستفتاء الشعبى أى سيكون الدستور حصيلة الإرادة الشعبية الجامعة، فكيف يمكن لنخبة غير منتخبة أن تقيد لاحقا الإرادة الشعبية الجامعة. ورابعا أن فكرة الإعلان الدستورى من قبل المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذى يدير البلاد، لوثيقة معينة ليضفى عليها صفة الإلزامية على لجنة يفترض أن تكون منتخبة، فيه تناقض وعوار دستورى وسابقة غير مقبولة ستتيح الأخذ بالإجراءات الاستثنائية، وهو ما يتعارض مع مبدأ دولة المؤسسات والقانون والإرادة الشعبية. وخامسا أن هذه الوثيقة أو غيرها إذا ما تم الأخذ بها كمبادئ فوق الدستور فإنها ستعنى الالتفاف الصريح على إرادة المصريين التى تجسدت فى استفتاء ١٩ مارس الماضى.

على صعيد المضمون، يتمحور موقف الإسلاميين الرافض حول تعبير الدولة المدنية بالدرجة الأولى الوارد فى البند الأول، وحول اقتصار الحديث عن مبادئ الشريعة كمصدر رئيسى للتشريع كما فى البند الثانى. فصفة المدنية حسب الإسلاميين على اختلافهم تعنى الدولة العلمانية التى تقصى الدين من الشأن العام ومن حياة الأفراد أو على الأقل تتناقض معه، وتخالف هوية المجتمع الإسلامية ومطلبه فى تطبيق الشريعة حسب اعتراضاتهم. فضلا عن أن الوثيقة لا تصرح حسب السلفيين تحديدا بأن أحكام الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع وتقتصر فقط على الإشارة إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، والمبادئ هنا تشير إلى العموميات فى

حين أن المطلوب هو التفصيل وتأكيد أن أحكام الشريعة الإسلامية هي مصدر التشريع الوحيد .

اعتراضات المضمون على النحو السابق تعكس طموح الإسلاميين خاصة السلفيين وجماعة الجهاد والإخوان بأن يأتي الدستور الجديد متوافقا تماما جملة وتفصيلا مع رؤيتهم الخاصة بتطبيق الشريعة الإسلامية، ومن ثم بناء دولة دينية بغض النظر عن كونها جمهورية رئاسية أو برلمانية أو خليطا بينهما . لكن الأخطر في الأمر هو حجم التهديدات التي أطلقتها جماعات سلفية بعضها كبير وبعضها محدود التأثير إذا ما تم إصدار الوثيقة في إعلان دستوري ملزم .

الأزهر ومسعى احتواء الموقف

هذه التهديدات أثارت بدورها موجة من التحركات لفرض احتواء الموقف، كالدعوة إلى تخفيض قيمة الوثيقة المفترضة من ملزمة إلى مجرد وثيقة استرشادية، أو التوافق العام على الأخذ ببعض بنودها في ديباجة الدستور المنتظر، أو إعادة النظر في الكثير من البنود، أو اعتماد وثيقة أخرى خاصة التي طرحها الأزهر قبل ستة أسابيع .

جاء دخول الأزهر على خط الدعوة إلى التوافق الوطني مرتين، الأولى قبل ستة أسابيع حين جمع بعض المثقفين من تيارات مختلفة وصاغ وثيقة تضمنت ١١ بندا، وطالب القوى السياسية وكل التيارات بالتوافق على الوثيقة وبنودها، من أجل الحفاظ على وحدة الوطن وتماسكه وإتاحة الفرصة لانطلاقه ونهضته . وفي المرة الثانية حين انفجر موقف القوى الإسلامية الرافض لوثيقة الحكومة، إذ سعى شيخ الأزهر د . أحمد الطيب إلى جمع ممثلي الأحزاب للتوافق على وثيقة الأزهر

باعتبار أنها تعكس رؤية شاملة ترضى الأطراف المختلفة، لاسيما ما يتعلق بوصف الدولة المصرية. فوفقا للبند الأول تدعم وثيقة الأزهر «تأسيس الدولة الوطنية الدستورية الديمقراطية الحديثة، التي تعتمد على دستور ترتضيه الأمة، يفصل بين سلطات الدولة ومؤسساتها القانونية الحاكمة. ويحدد إطار الحكم، ويضمن الحقوق والواجبات لكل أفرادها على قدم المساواة، بحيث تكون سلطة التشريع فيها لنواب الشعب؛ بما يتوافق مع المفهوم الإسلامى الصحيح، حيث لم يعرف الإسلام لا فى تشريعاته ولا حضارته ولا تاريخه ما يعرف فى الثقافات الأخرى بالدولة الدينية الكهنوتية التى تسلطت على الناس، وعانت منها البشرية فى بعض مراحل التاريخ، بل ترك للناس إدارة مجتمعاتهم واختيار الآليات والمؤسسات المحققة لمصالحهم، شريطة أن تكون المبادئ الكلية للشريعة الإسلامية هى المصدر الأساسى للتشريع، وبما يضمن لأتباع الديانات السماوية الأخرى الاحتكام إلى شرائعهم الدينية فى قضايا الأحوال الشخصية».

ويعتقد معدو الوثيقة أن هذه الصياغة كفيلة بأن ترضى الجميع، فهى لا تستخدم تعبير الدولة المدنية الذى يثير السلفيين والإخوان، وتتحدث عن الشريعة كمصدر رئيسى للتشريع وتقر حق اتباع الديانات الأخرى فى الاحتكام إلى شرائعهم الخاصة، وترفض نظام الحكم الدينى وتؤكد المساواة بين كل المصريين.

لكن حصيلة الاجتماع الذى دعا إليه شيخ الأزهر وشارك فيه ممثلون من كل القوى والتيارات الدينية والسياسية لم يُلْهَ الجدل حول إلزامية وثيقة معينة وعلوها على عمل لجنة تأسيسية غالبا ستكون منتخبة بشكل أو بآخر. صحيح أن الاتجاه العام فى الاجتماع انتهى إلى الاسترشاد بمبادئ وثيقة الأزهر، ولكن بدون أن يعنى ذلك نهاية الاختلافات العميقة أو حالة الاستقطاب التى تشد أطراف المجتمع فى اتجاهات متناقضة.

١٠ - الحركات الاحتجاجية.. بشر وليسوا ملائكة

(مجلة المصور ١٤/٩/٢٠١١)

لعبت الحركات الاحتجاجية دورا مهما ورئيسا فى ثورة ٢٥ يناير، سواء التى شكلها مثقفون أو سياسيون من أجيال سابقة كحركة كفاية، أو تلك التى شكلها جيل الشباب عبر الفضاء الإلكتروني كمجموعة بريدية أولا مثل حركة ٦ إبريل وحركة شباب من أجل التغيير، ثم تحولوا بعد ذلك إلى كيان شبه مؤسسى أولى كأمر واقع يسعى إلى التعبير القانونى عن نفسه بصفة رسمية بعيدا عن الأطر الحزبية القائمة بشقيها القديم والحديث، وبعيدا أيضا عن منظمات المجتمع المدنى التى تخضع لإشراف وزارة التضامن الاجتماعى.

تراث عالمى

تراث حركات الاحتجاج الاجتماعى فى مصر شأنه كشأن تراث حركات الاحتجاج الاجتماعى فى العالم بأسره، فالبدائية والنشأة تكون عادة مرتبطة بانسداد قنوات المشاركة والتعبير عن الذات فى ظل نظم استبدادية وشمولية، ثم تصاعد مشاعر الغضب والاستياء المجتمعى لأسباب تختلط فيها عناصر السياسة مع لقمة العيش مع التطلع إلى تحسين ظروف الحياة، ثم اللجوء إلى أشكال الاحتجاج المتعارف عليها من تظاهر ووقفات احتجاجية واعتصامات وإضرابات وعصيان مدنى لفرض تأكيد الغضب الجماعى لفئة أو طبقة والرفض لسياسة بعينها، ثم تعمل بصورة منظمة وتسعى لتغيير الواقع جزئيا أو كليا، وحين تحقق نجاحا كليا أو جزئيا تدخل فى طور آخر يأخذ أحد احتمالين إما التقنين والدخول فى عملية مأسسة من نوع جديد تتناسب مع حالة النجاح التى تحققت (مثال حركة أوتبور الصربية

التي تشكلت ١٩٩٨ وأسقطت الرئيس الصربى ميلوسوفيتش ثم تحولت إلى حزب سياسى (٢٠٠٢)، أو التحلل الذاتى وانخراط الأعضاء فى أشكال تنظيمية أخرى.

إذن، هناك دورة حياة متكاملة من النشأة إلى التزوج ثم الانكفاء وأخيرا التحلل أو المأسسة كحزب سياسى أو كمنظمة تخضع للقانون. والحق أن قليلا من حركات الاحتجاج الاجتماعى تقبل أن تتحول بعد فترة من الزمن إلى صيغة مؤسسية كأن تكون حزبا يخضع للمحاسبة الذاتية والمجتمعية فى آن واحد، وكثيرون يرون أن دور حركة الاحتجاج ينتهى بتحقيق أهدافها التى نشأت من أجلها، يساعد على ذلك أن هذه الحركات تكون عادة مفتوحة العضوية لمن يؤمن بالهدف الرئيسى الذى نشأت من أجله، وهؤلاء يأتون من مشارب شتى فكريا وسياسيا وطبقيا وجيليا، وبمجرد تحقيق الهدف الرئيسى يعود كل إلى منبعه الفكرى والإيديولوجى والتنظيمى.

الحالة المصرية

السؤال الذى يطرح نفسه بقوة الآن أين حركات الاحتجاج الاجتماعى المصرية من دورة الحياة هذه، وهل ما تواجهه من انشقاكات أو انسحابات أو خلافات سياسية أو شخصية هو أمر طبيعى ومنتظر أو أنه يعكس خصوصية مصرية بشكل أو بآخر؟

يتطلب الأمر التذكير بعدد من السمات والمواقف لعلها تساعد فى فهم العلاقة بين حركات الاحتجاج المصرية الحديثة ودورة الحياة الهيكلية لحركات الاحتجاج الاجتماعى بشكل عام المشار إليها. وسوف نكتفى بالإشارة إلى ست سمات هى:

أولا: أن حركة كفاية نشأت أساسا نهاية ٢٠٠٤ كحركة ضمير بين مجموعة من المثقفين والسياسيين من جيل السبعينات وهم من مشارب فكرية شتى بصفتهم الشخصية وليست الحزبية أو التنظيمية، وكان شعارها الرئيسى هو لا للتمديد ولا للتوريث.

ويعد إنجازها الأهم هو كسر ثقافة الخوف لدى المواطن العادى ودفعه إلى المشاركة فى أشكال الاحتجاج المختلفة التى صبت أساسا فى رفض إعادة انتخاب الرئيس السابق مبارك أو توريث الحكم لابنه. ثم تطور الأمر عام ٢٠٠٧ إلى تبنى نظرة شاملة للتغيير السياسى والاقتصادى والاجتماعى، ولكن فى الآن نفسه التمسك بأن الحركة مفتوحة العضوية لمن يؤمن بشعاراتها الأساسية وأن العضوية شخصية ولا تعبر عن الانتماءات الحزبية لمن يكون عضوا فى أى حزب كان. أما تنظيميا فقد اتفق على وجود منسق عام يساعده أربعة مساعدين ولجنة تنسيقية وأخرى تباشر مهام العمل اليومى. وللحركة موقع على الشبكة الإنترنت للتعريف بها وأهدافها وشعاراتها وأنشطتها المختلفة.

ثانيا : ثمة اتفاق بين الباحثين فى الشأن المصرى على أن نشأة حركة كفاية، كحركة نخبوية بالأساس، تأثرت بالبيئة الاقليمية والدولية التى ترتبت على الغزو الأمريكى للعراق مارس ٢٠٠٣، وحاولت أن تقدم بديلا مصريا للتغيير ينبع من الشعب المصرى نفسه ويتجنب التدخلات الخارجية الفجة.

ثالثا : بالنسبة لحركة ٦ أبريل التى نشأت نهاية ٢٠٠٨ فهى تعبير نموذجى عن التزاوج بين طموحات الشباب فى التغيير ورفض الجمود السياسى الذى ساد مصر فى العقد الأخير بصورة عميقة وما رافقه من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وسطوة أجهزة أمن معينة على الحياة السياسية، وبين توظيف واستخدام تقنيات الاتصال الحديثة لاسيما شبكات التواصل الاجتماعى والمدونات (الأشهر هنا مدونة كلنا خالد سعيد لوائل غنيم ومدونة الوعى المصرى لوائل عباس). بدأت الحركة فى الفضاء الإليكترونى وأسهمت فى تشكيل رأى عام بين الأجيال الشابة ضاغطة من أجل تغيير ممارسات الشرطة أولا والوقوف أمام التجاوزات العديدة، وساعدها على ذلك الإعلان المكثف عنها فى الصحف الحزبية والمستقلة، وظهرت

أفكارها من خلال النزول إلى الشارع عبر التلاحم مع حركات الاحتجاج الفئوية والعمالية، خاصة التي حدثت في المحلة الكبرى وكفر الدوار وغيرهما، ثم الدعوة إلى التغيير الشامل عبر عمليات معقدة من الحشد والتعبئة الشعبية سواء عبر أنشطة التواصل الاجتماعي أو التحركات في الشارع المخطط لها جيدا والمأخوذة من تجارب بلدان ومجتمعات أخرى.

رابعا : أن كثيرا من الدراسات والتقارير التي اعتمدت على وثائق أمريكية نشرت في موقع ويكيليكس ربطت من حيث النشأة والمسار والأهداف بين حركتي كفاية وحركة كمارا في جورجيا وكتاهما تعنيان المعنى ذاته، وبين منظمة أوتبور في صربيا وحركة ٦ إبريل وذلك في مجال التدريب وتبادل خبرات اللاعنفي في مواجهة النظم الاستبدادية والعمل بين الناس، لاسيما الفئات المهمشة وتطوير الشعارات البسيطة ذات المغزى الذي يدغدغ المشاعر دون تفكير. كما ربطت تقارير عديدة من حيث الاستنتاجات بين حركة ٦ إبريل وبين الاستراتيجية الأمريكية لتغيير النظم الاستبدادية في المنطقة العربية وآسيا من خلال ما عرف بالفوضى الخلاقة، عبر أساليب اللاعنف والتي طورها باحث أمريكي عمل مستشارا في إدارة الرئيس بوش السابقة وما زال يعمل في إدارة الرئيس أوباما وهو جين شارب. ومن هنا تكرر الحديث عن التدريب الذي حصل عليه بعض الناشطين المؤسسين لحركة ٦ إبريل في صربيا بمساعدة أمريكية سواء من منظمة «فريدوم هاوس» أو منظمة «الحركات الاجتماعية» التي أسسها جين شارب نفسه. وتشير معلومات نشرت على موقع منظمة أوتبور أن عددا من نشطاء ٦ إبريل ومنهم محمد عادل قد شاركوا صيف ٢٠٠٩ في برنامج نفذ في بلغراد على كيفية حشد الجماهير وتنظيم حركتهم في الشارع وأساليب التوجيه والسيطرة على الحشود.

فضلا عما أشارت إليه رسائل السفارة الأمريكية السابقة مارجريت سكوبى التى نشرها موقع ويكليكس أيضا، خاصة برقيات نهاية ٢٠٠٨ التى تضمنت تقريرا عن عدد من الناشطين فى حركة ٦ إبريل الذين شاركوا فى قمة تحالف الحركات الشبابية فى نيويورك واللقاءات المختلفة لهؤلاء الناشطين مع مسئولين كبار فى الإدارة الأمريكية، وفى القمة بين الحركات الشبابية تم تبادل المعارف والتكتيكات بين هذه الحركات من أجل إسقاط النظم السياسية فى بلدانهم، وخطط التحول الديموقراطى التى تحدد لها عام ٢٠١١ بالنسبة لمصر وفقا لما ورد فى البرقية رقم ٢٥٧٢٠٨ CAIRO بتاريخ ٢٠/٢/٢٠٠٨ والمصنفة سرى.

خامسا أثار نجاح وشهرة حركة ٦ إبريل محاولات عديدة لاستساح حركات شبابية أخرى للتغيير سواء فى نطاقات معينة أو فى المجال العام ككل، مثلا شباب من أجل التغيير وحركة العدل والحرية وشباب الصحفيين وحركة استقلال القضاء واستقلال الجامعة وغيرهم.

سادسا على عكس حركات الاحتجاج السياسى الاجتماعى التى لا تتشكل ولا تنشأ تحت قيادة بارزة وتعكس جهدا جماعيا بالأساس، جاء تشكيل ونشأة الجمعية الوطنية للتغيير تحت تأثير د. محمد البرادعى الذى قرر الدخول فى معترك العمل الوطنى بعد انتهاء عمله مديرا للوكالة الدولية للطاقة الذرية، داعيا إلى التغيير الفورى ومشاركة الشعب، والتوقف عن الممارسات اللاديموقراطية، وإنهاء احتكار الحزب الوطنى «المنحل» للحياة السياسية وتعديل الدستور بما يسمح بترشيح من يرغب دون عوائق وقيود فى الانتخابات الرئاسية. جاءت دعوة د. البرادعى لتجد تأييدا كبيرا من عدد من المثقفين ورموز سياسية سادتها قناعة بأن مصر تفتقر إلى كاريزما تقود التغيير المنشود، وأن مصر بحاجة إلى قائد بديل يثير الجماهير ويحشد خلفه، وأن د. البرادعى هو ذلك البديل المحتمل، فوجب العمل معه وخلفه فى آن.

وقائع ذات دلالة

من العناصر الست السابقة تبرز ثلاث ملاحظات مهمة، الأولى أننا أمام ثلاثة أنواع من حركات الاحتجاج الاجتماعي اختلفت من حيث النشأة ولكنها اتفقت من حيث الهدف وهو التغيير الشامل للحياة السياسية في مصر. الثانية أن القاسم المشترك بين نوعين من هذه الحركات (كفاية والجمعية الوطنية للتغيير) هو المثقفون والسياسيون والحزبيون المحترفون. أما الملاحظة الثالثة فهي أن حركة ٦ إبريل تعد امتدادا أو هي استنساخ لحركات ونماذج دولية سبقتها في بلدان آسيوية أو أوروبية شرقية سابقا، وتعد السباق في مجال توظيف تقنيات الاتصال الحديثة.

هذه الملاحظات الثلاث تعنى أننا أمام حركات احتجاج ذات سمات هيكلية متنوعة، ولكنها في الآن نفسه تعرضت وتعرض لخلافات داخلية وانشقاقات وانتقادات ذاتية وانسحابات، وكذلك خروج بالحسنى أو بالصمت الجميل من مجمل نشاط الحركة. ثمة وقائع عديدة نكتفى منها بأمثلة ذات دلالة، وهي:

● في مارس ٢٠٠٥ أعلن عدد من الناشطين الشباب خروجهم من حركة كفاية وتأسيس «شباب من أجل التغيير كفاية»، وأرجعوا الأمر إلى رغبة الأعضاء من جيل السبعينات مؤسسى حركة كفاية في فرض وصاية على شباب الحركة من الأجيال التالية، الذين قرر بعضهم تأسيس حركة مستقلة تعتمد الانتخاب آلية وحيدة في اختيار القيادات وعدم تكرار الطريقة التي تعتمدها «كفاية» والقائمة على التوازنات الداخلية والحصص للتيارات المشاركة في الحركة.

● في صيف ٢٠٠٧ انسحب عشرة أعضاء مؤسسين من حركة كفاية منهم د. يحيى القزاز الأستاذ بجامعة حلوان الذي أعلن في برنامج تليفزيونى أنه انسحب من حركة كفاية اعتراضا على إدارة بعض الزملاء في الحركة، وتعبيرا عن التحفظ على غلق أو حجز أداء الحركة داخل المقار وعدم الخروج بالشكل الكافى والتفاعل مع الشارع، وأيضا الاعتماد على الفضائيات والاستبداد بالقرار.

● فى يوليه ٢٠٠٨ تعرضت كفاية لخلاف حاد بين منسقىها العام السابق جورج إسحق، وأحمد بهاء الدين شعبان المنسق العام المساعد، والمنسق الدكتور عبد الجليل مصطفى، الذى تولى عقب وفاة مؤسس الحركة الدكتور عبد الوهاب المسيرى، لفترة انتقالية حتى يتم بعدها انتخاب منسق عام جديد. غير أن اللجنة التنسيقية العليا أقرت اختيار عبد الجليل كمنسق عام للحركة مما أثار حفيظة ورفض كل من اسحق وشعبان.

● فى ١٧ يوليه ٢٠٠٩ نشر موقع «الجزيرة نت» تقريراً حول الانقسامات التى تعرضت لها حركة ٦ ابريل بسبب سفر أعضاء من الحركة للمشاركة فى دورة تدريبية نظمها مؤسسة فريدوم هاوس الأمريكية (بيت الحرية). مما ترتب عليه انقسام الحركة إلى مجموعتين؛ الأولى يقودها المنسق العام للحركة أحمد ماهر الذى شارك فى الدورة، والثانية يقودها المنسق العام المساعد محمد عبد العزيز الذى أسس مجموعة جديدة سماها «لن تمرأوا»، قررت تجميد عضوية أحمد ماهر وفصل باسم فتحى ومحمد عادل وتشكيل لجنة تنسيق مؤقتة من ثلاثة أعضاء إلى حين انتخاب منسق عام جديد. فى حين قررت جبهة أحمد ماهر فصل محمد عبد العزيز وتأكيد استمرار التعاون مع المنظمات الدولية غير الحكومية «حتى لو كانت أمريكية شريطة ألا يؤثر ذلك على أجندة الحركة».

● ٢٤ مايو ٢٠١٠ نشرت صحيفة الشرق الأوسط الصادرة فى لندن تقريراً عن تجدد الخلافات داخل حركة كفاية بسبب مشاركة أحد أعضائها الكبار وهو المنسق العام المساعد الأسبق للحركة جورج إسحاق فى مؤتمر بعنوان «مستقبل الديمقراطية فى مصر»، نظمه تحالف المصريين الأمريكيين، وهو ما رفضته الحركة فى حين طالب بعض ناشطيها بإقالة إسحاق الذى أعلن تجميد عضويته،

مشيرا إلى أن مشاركته في المؤتمر المذكور كانت بصفته عضوا في الجمعية الوطنية للتغيير التي يترأسها د. البرادعي، وأنه لن ينسحب من الحركة وسيظل مشاركا في أنشطتها في الشارع.

● في مطلع العام الجاري ٢٠١١ نشأت خلافات بين كبار أعضاء حركة كفاية على خلفية انتخاب مجدى أحمد حسين الأمين العام لحزب «العمل» المجدد منسقا عاما للحركة، بينما كان أحمد بهاء شعبان أحد مؤسسى الحركة يتطلع إلى الحصول على المنصب وفقا لما نشر آنذاك.

● منتصف اغسطس ٢٠١١ انسحب أعضاء حركة ٦ إبريل الإسكندرية من الحركة بسبب الفردية في اتخاذ القرار وعدم انتخاب قيادة جديدة بدلا من منسقا العام أحمد ماهر.

● في ٢٣ مايو ٢٠١١، جرى تبادل الاتهامات بين عدد من قيادات حركة كفاية، حيث وجه نشطاء بارزون ينتمون إلى حركة «كفاية»، واليسار، والناصرين انتقادا حادا للأعضاء الذين شاركوا في مؤتمر حول «مستقبل الديمقراطية في مصر» في الولايات المتحدة، معتبرين إياهم ساعين للوصول إلى الحكم على ظهر الدبابات الأمريكية على طريقة أحمد الجلبى المعارض العراقى الذى أتى به الاحتلال الأمريكى إلى العراق بعد الإطاحة بالرئيس العراقى صدام حسين.

● دأب عدد من أعضاء الجمعية الوطنية للتغيير على توجيه الانتقادات الحادة للدكتور محمد البرادعي نظرا لسفزه الكثير للخارج والاهتمام بالأضواء عن العمل بين المواطنين وعدم الاستماع إلى النصائح التى قُدمت له، والتمسك بآرائه الذاتية، وهناك من قال وكتب ونشر في الصحف أن د. محمد البرادعي لا يصلح لحكم مصر بعد ثورتها. وبعضهم أعلن خروجه من الجمعية.

● فى يوليه الماضى ثار نقاش حاد حول مصير حركة ٦ ابريل. وكان جناح بالحركة تقدم بمذكرة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الوزراء طالب فيها بتقنين دور الحركات السياسية والاجتماعية والائتلافات السياسية بأن تتحول إلى «منظمات سياسية» تكون ذات شخصية اعتبارية قانونية، يحق لها جمع تبرعات من مصريين للصرف على حملاتها المختلفة، وأن تنشأ عن طريق الإخطار طبقاً للأهداف التى نشأت من أجلها، فى حين اعترض فريق آخر على هذا المنحى، مفضلاً بقاء الحركة كحركة احتجاج شعبى تراقب تطور الأوضاع ومدى تنفيذ أهداف الثورة وألا تتلقى الأموال من الخارج، وأن يتم إقرار تداول السلطة داخل الحركة بشكل شفاف، وأن يتم إنهاء احتكار أحمد ماهر لمنصب منسق عام الحركة منذ تأسيسها وحتى الآن.

● أغسطس ٢٠١١ ظهر خلاف حاد بين أعضاء ٦ إبريل حول جدوى التعاون مع منظمات دولية فى مجال التدريب على أساليب اللاعنف، والامتناع عن التعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة فى هذا المجال، فضلاً عن إغلاق الباب أمام الحصول على تمويل من الخارج والاكتفاء بالتمويل الذاتى.

الانشقاقات والخلافات

الأمثلة السابق ذكرها تكشف عن أن هناك أربع قضايا أساسية كانت وما زالت تثير الانشقاقات والخلافات، وهى أولاً الديمقراطية الداخلية وكيفية اختيار القيادات العليا.

وثانياً قضية الحصول على تمويل خارجى لاسيما من منظمات وجمعيات دولية وأيضاً التمويل من دول بعينها ومنظمات بعينها ذات أجندة خاصة بتغيير النظم العربية والإسلامية.

وثالثا قضية مصير الحركة نفسها وكيف تتفاعل مع التطورات الجارية في مصر بعد الثورة.

ورابعا قضية التدريب وتبادل المعارف بشأن عملية التغيير اللا عنيف مع الخارج، لاسيما المنظمات الأمريكية ذات الصلة والمثيرة للحساسيات الوطنية.

إن بروز وسطوة هذه القضايا كمصدر للخلاف والانشقاق يمكن تفسيرها في ضوء طبيعة الحركات الاحتجاجية ذاتها، والتي تُعد في الغالب الأعم تعبيراً عن توافق عام في لحظة تاريخية بعينها، فهي أقرب إلى ائتلاف بين أفراد سمتهم الأساسية أنهم مختلفون على أمور أخرى عديدة يصعب الاتفاق حولها، ولكنهم تحت مظلة الحركة يتفقون على قاسم مشترك أو هدف كبير يجمع بينهم، ويعطونه الأولوية، ثم تتغير الحسابات والأولويات بعد تحقيقه جزئيا أو كليا. في هذا السياق يقول د. عمرو الشوبكى في دراسة له قدمت إلى معهد كارنيجي فرع بيروت، «من الواضح أن القوى الاحتجاجية التي شهدتها المجتمع المصري منذ ٢٠٠٤ مثل حركة «كفاية» و٦ أبريل/ نيسان وتيارات المدونين والنشطاء الشباب إلى جانب ما عرف بتيار الاستقلال بين القضاة والصحفيين وأساتذة الجامعات، قد اعتمدت على الصوت العالي والصراخ ضد الفساد والقهر وغياب الديمقراطية، لكنها لم تبين تيارا مؤثرا بين النخبة والجماهير. والمؤكد أن «الصوت الاحتجاجي» مطلوب لفترة لكن ليس دائما».

يرتبط بما سبق أمر جوهري هو غياب الطابع المؤسسي المحكم للحركات الاحتجاجية، فكما يعطيها ميزة التحرك السريع والتكلفة الأقل في العمل وجذب الأنصار من مشارب شتى، ولكنه أيضا - أي غياب الطابع المؤسسي المحكم - يوفر

مساحات من اللا انضباط الداخلى، ومن هنا تأتى الحساسيات الفردية لاسيما بين من يتطلعون إلى واجهة القيادة ويحسبون أنفسهم الأحق فى توجيه نشاط الحركة وتحديد أولوياتها أو التعبير الإعلامى عنها عن آخرين يحصلون على المنصب بالفعل.

هذه الحركات الاحتجاجية هى وليدة ثقافة عامة موجودة فى المجتمع لم تعد بعد تكلفة الممارسة الديموقراطية وقبول الخسارة بصدر رحب والاعتراف بحق الأغلبية دون مصادرة رأى الأقلية، صحيح أن هذه الحركات تنادى بالتخلص من هذه الثقافة وتضع لنفسها هدفا كبيرا وهو إشاعة الممارسة الديموقراطية فى المجتمع الأكبر، لكن بعضها فى الواقع لا يعترف بمتطلبات هذه الممارسة فيما بين أعضائها، ولذا نشهد بعض الانسحابات تحت دعاوى عدم إيمان القيادات بضرورات التغيير واحتكار البعض منهم لصنع القرار فى الحركة والممارسة الاستبدادية.

وثمة عامل آخر مهم، وهو يتعلق بغياب نظام معلومات شفاف بين أعضاء الحركة، حتى الذين يوظفون أدوات الاتصال الحديثة والمجموعات البريدية والتواصل الاجتماعى قد يفاجأون ببعض المعلومات المثيرة عن رموز وقيادات فى الحركة مثل علاقاتهم الخارجية أو تلقيهم أموالا دون علم باقى أعضاء الجماعة، مما يثير الانتقادات والاضطرابات والحساسيات.

ومن الواضح أيضا أن اتساع الهدف وغموضه يثير الانشقاقات لاسيما إذا ما تم إنجاز الهدف الرئيسى لحركة الاحتجاج جزئيا أو كليا، فالتغيير قد حدث فى مصر بعد ١١ فبراير، لكنه ما زال مثار خلاف حول ما الذى يجب أن تفعله الحركة الاحتجاجية لاحقا، هل تظل مصنفة حركة احتجاج تسعى إلى حشد الناس وتعبئتهم دوما فى الشارع، وهنا يطل السؤال المهم : الاحتجاج من أجل ماذا؟ أما

هؤلاء الذين يرون أن نجاح الحركة في تحقيق هدفها الأكبر لا بد أن يتبعه تغير في الوظيفة والأداء والتخلص من اللا مؤسسية والتحول إلى كيان قانوني فيواجهون صعوبات شتى، أبرزها أنهم غير قادرين على إقناع من بقى في الحركة عضوا بهذا التحول من حركة لا مؤسسية إلى أخرى مؤسسية ذات بنية ووظيفة محددة وقيادة تخضع للمساءلة، وثانيا أن هذا التحول يحتاج إلى بنية تشريعية قد لا تتوافر في المدى الزمني المنظور، وثالثا قضية التمويل، فإذا كانت الحركة الاحتجاجية التطوعية تستطيع أن تمارس دورها بأقل التكاليف الممكنة ومن خلال تبرعات محدودة لأعضائها أو تمويل من جهة أجنبية معروفة أو من وراء ستار، فإن التحول إلى مؤسسة يتطلب آليات تمويل مختلفة من حيث الحجم ومن حيث الاستمرارية ومن حيث ضوابط الإنفاق ومن حيث المساءلة حين الخطأ. ومع افتراض التحول إلى مؤسسة نكون أمام شكل آخر من الممارسة السياسية ليست بالضرورة ممارسة احتجاجية، ذلك أن المؤسسات تعمل في ظل ضوابط وتوازنات قانونية وعملية أكثر كثيرا مما تعتاده الحركات الاحتجاجية الاجتماعية المتحررة نسبيا من هذه الضوابط القانونية، وإن تحولت إلى مؤسسة، وحتى مع افتراض الاحتفاظ بالاسم أو بالشعار، فإنها تفقد أصلها الأم.

خلاصة القول أننا أمام مجموعة من البشر وليست من الملائكة، بشر من لحم ودم، ونزوع نحو التغير من أجل حرية ومشاركة ولكنه مصحوب أحيانا كثيرة بالاحتكار والهيمنة والتسلط، وهنا تكمن المفارقة الكبرى، بين مبادئ معلنة جميلة المظهر والجوهر، وبين سلوك يعكس استبدادا وهيمنة ممقوتة.

الفصل الثالث

الجيش فى مواجهة النار

١ - فتنة إمبابة.. دماء على جسد الثورة المصرية

(سويس إنفو ١٢/٥/٢٠١١)

«حرب أهلية فى إمبابة ومصر فى خطر» و«الإعدام لمثيرى الفتنة» و«التطرف يحرق الثورة».. «فتنة عبير تهز مصر»، «مؤامرة وراء أحداث إمبابة».. هذه عينة من «مانشيتات» الصحف المصرية التى صدرت عقب أحداث إمبابة، تعكس قلقا شديدا مما جرى من مواجهات بالرصاص والأيدى، بين مسلمين وأقباط فى أحد أكثر الأحياء الشعبية ازدحاما وفى وسط القاهرة وحرقت كنيسة وتين ومقتل ١٢ شخصا وإصابة ما يزيد على ٢٣٠ آخرين.

والعنوان الأبرز هنا، هو منطقة إمبابة، أحد الأحياء الفقيرة فى إقليم القاهرة الكبرى وأكثرها سكانا (١,٦ مليون نسمة) وأكبرها تجمعا، من حيث التيارات الدينية السلفية، وأشهرها من حيث الازدحام الشديد والاحتكاك الإنسانى الضار. وبجانب إمبابة، عنوان آخر هو: السيدة عبير، المسيحية سابقا والمسلمة لاحقا، والتى تسبب زوجها فى إثارة المشاعر وتسببت حماتها فى إطلاق النار على الناس والشرطة معا. هذه المواجهات ذات الطابع الشعبى، هى الأكبر من نوعها فى السنوات العشر الماضية، عبّر عنها الشيخ على جمعة، مفتى الجمهورية، بأنها تقترب من الحرب الأهلية أو هى بروفة لحرب أهلية ضروس، ووصفها ناشطون سياسيون، بأنها من تدبير فلول النظام السابق، واعتبرها رجال دين مسيحيون، نذير شؤم جعل ثورة ٢٥ يناير ملوثة بالدماء والسواد، بعد أن كانت ناصعة البياض.

القصة التقليدية

جاءت المواجهات وما تلاها من اعتصام للأقباط أمام مبنى الإذاعة والتلفزيون، تعبيرا عن الغضب وتأكيد مطلب الحماية ومحاسبة المتسببين، على خلفية

قصة باتت مُنتشرة وسببا تقليديا للاحتقان الطائفي، وهي تحول فتاة أو سيدة مسيحية إلى الإسلام، بإرادتها غالبا، وزواجها من شاب مسلم. وما إن تكتشف الأسرة المسيحية مكان ابنتها التي أسلمت، حتى تذهب للإمساك بها وإعادتها إلى المسيحية، ثم يقوم الزوج المسلم بالبحث عنها وتأليب جموع من المسلمين لمساعدته لاستعادة زوجته. وهكذا، يبدأ كل طرف في الحشد والتعبئة وجمع الأنصار، وتحدث المواجهات المُعتادة حوّل الكنائس غالبا أو المساكن التي يُعتقد أن «الأسيرة المسلمة» تعيش فيها.

وقد تختلف القصة قليلا في بعض تفاصيلها، ولكن يظل المبدأ واحدا، أي قضية تتعلق بحرية العقيدة ومشاعر عاطفية وزواج حقيقى أو عُرفى. وقد شهدنا نماذج مختلفة، كما حدث مع السيدة كاميليا زوجة الكاهن، التي يعتقد كثيرون أنها أسلمت وأنها مُحْتَجَزة في أحد الأديرة على عكس رغبتها. وكما حدث من قبل مع السيدة وفاء قسطنطين قبل ثمانية أعوام، وهي زوجة قس كبير، قيل أنها أسلمت، وبعدها احتشد الأقباط في الكاتدرائية بالعباسية وسط القاهرة لعدة أيام وأطلقوا الشعارات الحادة ضد النظام وكبار المسئولين، ولكن الأمن سلّمها للكنيسة ولا يعرف أحد عنها شيئا منذ ذلك الوقت.

الدين للتعبئة وتشويه الآخر

وهكذا، جزء من عمليات الحشد المُتبادل، تقوم على توظيف الدين وتصوير الأمر باعتباره معركة تستحق الاستشهاد أو تحقيق النصر، يستوى في ذلك المسيحيون الذين يتجمعون حول الكنيسة ويرفعون الشعارات التي تؤكد استعدادهم للموت من أجل الصليب، وكذلك المسلمون الذين يحتشدون انطلاقا من مسجد وبعد صلاة جامعة، ليحرّروا الأسيرات المسلمات أو المسلمات الجدد، مما جعل دور العبادة دائما في مرمى النار، نار الغضب والجهل وقلة الوعي والتطرف بكل أشكاله.

وحين كان النظام السابق قائما ومستخدما يده الأمنية الغليظة، كان التفسير الأكثر شيوعا وتبسيطا أيضا، يُشير إلى أصابع جهاز مباحث أمن الدولة - الذى تم حله بعد الثورة - باعتباره الجهة المستفيدة من إثارة مثل هذه القضايا، لإلهاء الشعب المصرى عن مطالبه الحقيقية بالإصلاح ومواجهة الفساد وتحقيق العدالة.

ورغم أن الدلائل تؤكد أن قضايا الفتنة الطائفية فى مصر كان يتم التلاعب بها من مباحث أمن الدولة ومؤسسات دينية على الطرفين وأقباط يعيشون فى الخارج، كل لمراميه الخاصة، فإن المسألة تطوّرت فى نفوس الناس، إلى الحد الذى أصبحت فيه قابلة للاشتعال عند أدنى احتكاك، حتى ولو كان بسبب خلاف على بضعة قروش من ثمن دجاجة.

الأسباب الخمسة

فقد تراكمت المشاعر وانزوى كل فريق فى ركن قصى، ولم تنفع وسائل الحوار التقليدية بين رموز هنا ورموز هناك فى وأد المشاعر المتأججة. ومما أسهم فى حدة الأمر، خمسة أسباب مُتداخلة:

أولها، قنوات الإعلام المثير، الذى لم يَمَلْ أبدا فى العبث بالوحدة الوطنية وتشويه الآخر واستفزازه وشتمه بأقذع الألفاظ والتعابير.

وثانيها، التصريحات غير المحسوبة لرموز دينية من الجانبين، عمدت إلى شيطنة الآخر وتصويره كشَرٍّ مُطلق، وبحيث لم يُعد هناك مساحة مشتركة دينية واحدة قابلة للبناء عليها.

وثالثا، غياب الشفافية من الكنيسة فى قضايا المسيحيات اللاتى أسلمن وتمّ إخفاؤهن أو خطفهن أو إبعادهن عن الأنظار، فى دير هنا أو كنيسة هناك، مما جعل البعض يرى الكنيسة كأنها دولة أكبر من الدولة.

ورابعا، التعبئة ضدّ مصر وحملات الكذب والتشويه ضد الإسلام والمسلمين، التي تقوم بها بعض منظمات أقباط المهجر في الخارج، مما يشعل المشاعر ويجعلها مستعدة للانفجار عند أول لحظة مناسبة.

وخامسا، ما يقال عن أسلوب تشيئة جديد/قديم للقُسس الجدد والشباب في مدارس الأحد التابعة للكنيسة الأرثوذكسية، في جزء منه تأكيد أن مصر في الأصل مسيحية، وأن مسلميها مجرد ضيوف وسيأتي يوم تنتهي فيه هذه الاستضافة القسرية.

ظنون من الثورة

كان الظن بأن الثورة وما شهدته من حالة تلاحم وطني بين كل فئات الشعب، وحتى رحيل رمز النظام الأعلى الرئيس المنتحى مبارك، وعدم الاعتداء على أي كنيسة في طول مصر وعرضها، رغم الغياب التام للشرطة وقوى الأمن المختلفة.. كان الظن أن مصر قد أعادت اكتشاف نفسها على خلفية الوحدة الوطنية وأنها رجعت إلى وعيها المفقود، القائم على الوحدة بين أبناء الوطن الواحد، وأن الأصل في الأشياء هو المواطنة والحرية.

بيد أن ما حدث في إمبابة، يطرح الأمر على نحو مختلف. ومن هنا، يأتي القلق والانزعاج من أن الثورة لم تحقق أهدافها بعد، بل ربما مُعرضة لانتكاسة كبيرة.

والشائع الآن، هو تحميل التطرف الديني مسؤولية ما حدث، وتتكاثر تفسيرات حول دور السلفيين، وهم الذين ظهروا بكثرة على الساحة بعد الثورة، فقد كانوا من قبل بعيدين عن العمل السياسي تماما، مما أثار المخاوف من أن تكون الثورة بداية التحول نحو دولة دينية، وليست دولة مدنية تقوم على الحرية المسئولة والمواطنة المبدئية.

وإلى جانب السلفيين، هناك التعبير الشائع حول دور فلول النظام السابق والمهزومين من الحزب الوطنى الحاكم، الذى تمّ حله بحُكم قضائى، فى إشعال الفتنة الطائفية ومستغلّين حالة التراخى الأمنى الشديدة وتكاسُل متعمّد من بعض كبار الضباط أحياناً وتخوّف مفهوم من آخرين، إذا ما استخدموا القوة لردّع الخارجين عن القانون، فقد يتعرّضون لأحكام جنائية، نتيجة حالة التعيّبة والشّحن الإعلامى الثورى ضد الشرطة والمنتسبين إليها بوجه عام، سواء قبل الثورة أو بعدها.

وفى واقعة حرق الكنيستين فى إمبابة، وُجّهت الاتهامات أولاً ضدّ السفليين، الذين أنكروا ذلك تماماً وسردوا روايتهم ومعها دلائل تنفى كونهم البادئين وأن رجالاً من الأقباط بالقرب من الكنيسة هم الذين بادروا بإطلاق النار. وأنهم حين رأوا احتراق الكنيستين كانوا من المصلحين وأسهموا فى إخماد النار وإنقاذ الأقباط فيها. وتطوّر الأمر ليركّز على دور الثورة المضادة ورجال الحزب الوطنى المنحلّ، وتوسّعت القضية لتُصبح أمّن الثورة وأمّن الوطن ككل.

كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومعه حكومة عصام شرف قد اجتمعت معا وقرّرت الضرب بيد من حديد على مثيرى الفتنة وعلى كل من أسهم فى تخريب دور العبادة، وعلى استعادة الأمن للجميع وعلى حماية كل مصرى، أيا كان دينه ومذهبه. وبينما كان وزير العدل يعلن بيان الحكومة وإجراءاتها الصارمة المرتقبة، كانت الأخبار تأتى من مواقع مختلفة حول هروب منظمّ مساجين ومسجلين خطر من أماكن الاحتجاز ومن أقسام شرطة مختلفة فى أكثر من محافظة، بدعم من أقربائهم، ومن مجرمين طُلّقاء، مما أبرز أن مصر الثورة تمرّ بمحنة حقيقية وتواجه اختباراً صعباً.

٢- إدعاءات بالثورية والتفاف على الديمقراطية

(سويس إنفو ٢/٦/٢٠١١)

دخل المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر على خط الحوارات السياسية مع قوى الشباب، بعد أن دعا إلى حوار يحضره ممثلو الائتلافات الثورية. ولم يعد الأمر مقصوراً على حوارات ترعاها الحكومة، كالحوار الوطني أو الوفاق الوطني لوضع مسودة دستور أو ينظمها بعض ناشطين سياسيين تحت عناوين برّاقة وخادعة في الآن نفسه، تدفعهم رغبة دفينّة في تحديد أجندة للمستقبل وفرضها على كل البلاد والعباد، رغم أن المشاركين فيها لم يختارهم الناس ولا يعبرون إلا عن أنفسهم وحسب.

وفي كل الحوارات، هناك من يختار هذا عمداً ويقصّي ذاك عمداً. وفي كل الحوارات، يحدث صخب شديد، وهناك من يعارض الحوار أصلاً ويتعالى عليه، لكن غالباً ما تصدر بيانات وتوصيات بلا قوة إلزامية. وفي كل الحوارات، يظل عموم الناس والأغلبية الساحقة من المصريين بعيدين عن الحدث، وكل ما عليهم، هو الفُرجة والشعور بالفُرية. وأحياناً، اليقين بأن هناك من يسرق أحلامهم ويدّعي الحديث باسم الثورة وباسمهم دون تفويض.

لكن المؤكّد، أن هذه الحوارات ليست إلا آلية حوار تعويضية وقتية، نظراً لعدم وجود برلمان مُنتخب، ولهذا، فلها وقتها وعلى نتائجها قيود لا حصر لها ولا يعتد بها الناس، رغم أن الإعلام يتعامل معها بأعلى قدر من الصّخب والإثارة والتهليل أحياناً.

بدايات حركة حزبية

إلى جانب الحوارات، كـ «الحوار الوطنى» و«الوفاق القومى» و«مصر أولا» وحوار المجلس العسكرى الأخير، هناك حركة حزبية ملموسة إعلاميا، ولكنها لم تصل بعدُ إلى أن تكون حركة حزبية فعلية لها جذور فى الواقع. ففى كل يوم تقريبا، هناك أكثر من خبر حوّل اجتماعات وندوات ومؤتمرات لمجموعات من السلفيين أو المنشقين عن الإخوان المسلمين أو الجماعات الإسلامية، التى تحولت عن العنف إلى السياسة وتسمى إلى تجربة حظها فى العمل السلمى العام، مستفلةً المناخ الجديد الذى أتت به الثورة، وهناك أيضا رجال أعمال وناشطون سياسيون ومثقفون يحسبون أنفسهم من القوى الليبرالية الحديثة، كلهم يتحدثون عن البدء فى تشكيل حزب، استعدادا للانتخابات المقبلة. فهناك حزب النور وحزب العدل وحزب الفضيلة وحزب الأحرار المصريين وحزب الحرية والعدالة وحزب مصر التحرير وحزب العدالة الاجتماعية والديمقراطية، وأسماء عديدة يصعب حصرها أو متابعة تحركاتها.

تعددية أم انقسام؟

وما بين تحركى الحوارات وتشكيل أحزاب، تظهر كل يوم جماعة تصف نفسها بالائتلاف الثورى، كأحد فروع الجماعات الشبائية التى أسهمت بقدر أو بآخر فى ثورة ٢٥ يناير الشعبية، حتى بات هناك ١٩٢ ائتلافا شبائيا، القليل جدا منها يُعلن عن بعض أعضائه وله متحدّثون معروفون يتولّون الحديث باسم الائتلاف إعلاميا، أما الغالبية العظمى من هذه الائتلافات، فغير معروف أى من أعضائها ولا يوجد من يتحدّث باسمها، وربما فى أحسن الأحوال، توجد صفحة باسمها على موقع الفيس بوك تكرر بعض الشعارات وتدعو أحيانا إلى المشاركة فى المظاهرات الأسبوعية المختلفة.

هذه الصورة الكلية التي تعيش فيها مصر الآن، تزخر بدلالات مهمّة، نذكر منها أبرز ثلاث. أولاً، أن هناك انقساماً كبيراً بين القوى الشبابية والمدنية، البعض يراه صحيحاً، لأنه يعبر عن تعددية موجودة في المجتمع المصري، وهي تعددية قديمة كانت تحت السيطرة الأمنية للنظام السابق، ولما جاء مناخ الحرية وغياب سطوة الدولة ومؤسساتها الأمنية، أصبح التعبير عن التعددية مباحاً وبلا قيود، وبالتالي، فهو أمر محمود ويُحسب للثورة. البعض الآخر، ينظر للأمر بوصفه انقساماً وليس تعددية، خاصة أن نسبة كبيرة، سواء من ائتلافات الثورة أو الأحزاب الناشئة، تتحدّث عن الأفكار ذاتها وتطرح التصورات ذاتها عن الحرية والعدالة الاجتماعية وبناء الديمقراطية ومواجهة الفساد وتطوير الاقتصاد وتجسيد المواطنة واستعادة مكانة مصر وريادتها التاريخية وإنهاء ميراث النظام السابق ووأد الفتنة الوطنية، وبالتالي، فإن هذا التعدد شبه التنظيمي الكبير عن الأفكار ذاتها، من شأنه أن يُضعف أنصار هذا التيار ويقلل فرصه في الحصول على نسبة معقولة من الأصوات في الانتخابات البرلمانية المقبلة، ومن ثم يتيح للتيارات غير المدنية والمُنادية بدولة ذات مرجعية دينية، أن تكسب أرضية أكبر من حجمها الطبيعي في المجتمع.

الناقدون لأداء الائتلافات الثورية الشبابية، يرون الأمر مُحبطاً بعض الشيء. ويذهبون إلى أنه بدلاً من أن يُضَيِّع أعضاء هذه الائتلافات وقتهم الثمين في بناء مجموعات صغيرة، لا حظوظ لها في البرلمان المقبل، كان الأولى بهم أن يلتفوا حول بعضهم البعض لبناء ائتلاف موحد قوى ومنتشر في ربوع البلاد، يمكنه أن يشكّل رقماً أساسياً في معادلات السياسة التي تتشكّل الآن، وينتظر أن تعبر عن نفسها في الانتخابات البرلمانية المقبلة.

آفة الانقسام في كل مكان

آفة الانقسام الذاتى ليست مقصورة على قوى الشباب الثورى. فهناك ملامح

انقسام داخل أحزاب قديمة وداخل حركات، ظنَّ البعض أنها أكثر تلاحما من أى قوة أخرى. نشير هنا إلى خروج عدد كبير من حزب التجمع اليسارى وتشكيلهم حزبا جديدا، يحمل أفكارا وبرنامجا سياسيا اشتراكيا.

ونشير أيضا إلى الحوار الدائر حول خلافات فى الرؤية، بين جيل شباب الإخوان والقادة الكبار فى الجماعة. وهو الخلاف الذى تَكَرَّر كثيرا وظهر أكثر ما يكون فى مسألة مشاركة شباب الإخوان فى جمعة الغضب الثانية، التى جرت يوم ٢٧ مايو الماضى، رغم أن مكتب الإرشاد رفض المشاركة فى هذه الجمعة، معتبرا إياها جمعة تخريب وضد مصلحة الوطن وحذر أعضاء الجماعة من المشاركة، وهو التحذير الذى لم يجد استجابة من قطاعات شبابية عديدة. كما أن هناك منشقين عن الجماعة أعلنوا عن تشكيل حزب يحمل أفكار الإخوان، ولكن بعيدا عن سَطوة الجماعة نفسها.

الإلتفاف على الديمقراطية

الدلالة الثانية، تتعلق بالحديث عن الأقلية والأغلبية ومَن له حق الحديث باسم مصر الثورة. والأمر فى جذوره، يتعلق بنتيجة الاستفتاء الذى جرى يوم ١٩ مارس الماضى على التعديلات الدستورية وخطة المجلس العسكرى فى إدارة المرحلة الانتقالية والتى تتضمن إجراء الانتخابات البرلمانية، ثم تشكيل جمعية تأسيسية تصوغ دستورا جديدا يليها انتخاب رئيس جمهورية. ومعروف أن ٧٧٪ أيدوا التعديلات، وقوامهم ١٤ مليون مصرى مقابل ٢٢٪ رفضوا التعديلات وقوامهم ٣,٨ مليون مصرى.

كان ظن الغالبية التى أتت من مختلف التوجُّهات السياسية والفكرية والتى أيدت التعديلات، أن الأمور قد حُسِمت وأن على الجميع احترام نتائج أول استفتاء

ديمقراطى شارك فيه هذا العدد الكبير من المصريين ولم يشهد، تزويرا ولا تلاعبا من أى نوع.

وكان ظن الغالبية أيضا، أن الأقلية عليها أن تحترم إرادة الأغلبية وأن تتكيف مع نتائج الاستفتاء. بيد أن ما حدث هو العكس. فهناك أنواع من الهجوم الإعلامى المتتالى والمنسّق ضدّ إرادة الأغلبية وتصويرها على أنها كانت مجردّ تابع للإخوان المسلمين والسّلفيين وأنهم وقود لدولة دينية، ستفتح أبواب الجحيم على مصر المستقبل، وأن الأفضل هو الالتفاف على نتائج الاستفتاء من خلال مدّ الفترة الانتقالية وتأجيل الانتخابات البرلمانية وتشكيل مجلس رئاسى من مدنيين يدير البلاد، وأن يعود الجيش إلى ثكناته وأن يتم وضع دستور مدنى حديث من قبل مجموعة يتم اختيارها، دون الرجوع إلى الشعب. وفى كل الأحوال، ينادى هؤلاء بوضع دستور «قبل أى انتخابات مقبلة».

تسفيه الأغلبية

يلاحظ المرء هنا رفضا لهذه الأفكار من قبل الإخوان المسلمين ومعهم قوى سلفية حديثة العهد بالعمل السياسى، ولكن الأهم من رفض الإخوان والسلفيين، أن الذين قالوا نعم للتعديلات الدستورية و متمسكون بها، أكبر بكثير من الإخوان والسلفيين. فلو كان ١٤ مليون مصرى أيّدوا التعديلات من الإخوان والسلفيين، لكانت مصر مختلفة عن تلك التى نراها. غير أن الأقلية الرافضة، تعتمد إلى استخدام فزاعة الإخوان والدولة الدينية، للالتفاف على نتائج الديمقراطية.

ويذهب البعض من الكتاب المحسوبين على الليبراليين واليساريين إلى حدّ تسفيه الأغلبية الساحقة من المصريين، باعتبارها لا تعرف مصلحتها، فى حين أنهم هم الأكثر دراية بتلك المصلحة. وكأن الأقلية التى تدعى الثورية، تعيد إنتاج نفس

مفردات الخطاب السياسى للحزب الوطنى المنحل وتمارس نفس الترويج الإعلامى والسياسى والمعنوى من إحدى القوى السياسية، باعتبارها الخطر الأكبر على كل مصرى.

ويزداد الأمر سوءاً، مع زيادة جُرعة الدعوات الإقصائية والحرمان من الحقوق السياسية لمن كانوا أعضاء عاديّين فى الحزب الوطنى، وكأن مهمّة هؤلاء الثوريّين الجُدّد هى مجرد إشاعة روح الانتقام وتَسْفِية الناس والانقلاب على الديمقراطية.

ومثل هذا الاستِعلاء الذى يمارسه البعض، باسم الحداثة والدولة المدنية وشرعية الثورة، يطرح أسئلة لا حصر لها حول مستقبل الديمقراطية فى مصر. والأهم أنه يؤدى إلى رد فعل عكسى لدى قطاعات عريضة من المصريّين العاديّين ضد الثورة والثوار.

التشكيك فى الجيش

الدلالة الثالثة، ذات صلة بقرار المجلس العسكرى بالدخول فى حوار مع القوى الشبابية، الذى جاء على خلفية انتقاداتٍ لما يُوصف بإدارة المجلس العسكرى للمرحلة الانتقالية وطريقته فى إصدار القرارات والقوانين، والتي لا يسبقها أى حوار وطنى. وإذا كان الانتقاد مسموحاً به من حيث المبدأ، فقد تجاوز البعض حدود الانتقاد وأصبحت مهمّته بناء جدار من عدم الثقة بين الناس وبين الجيش ككل، وتجاهل الدّور الوطنى الذى قام به الجيش فى حماية الثورة وإثارة الشكوك فى كل خطوة يُقدم عليها المجلس العسكرى.

ورغم أن محاكمات رموز النظام السابق هى بعُهدة القضاء والنائب العام ولا شأن للمجلس العسكرى بتطوّراتها، فإن البعض فى مصر يُصرّ على أن الجيش له يد

فى بطلء المءاكماء؁ إن لم يكن مءواطئاً فى عدم بدء المءاكماء أصلاً؁ وءطرّف البعض للمءاءاة باءءخاب قفاءاء العىش فى كل المسءواءاء؁ وكأن العىش مجرد جمعاء أهلاء بلا ضوابط وءخضع للأهواء الصّباءناء.

٣- تصعيد ضد المجلس العسكري ونذر الفوضى

(سويس إنفو ٢٥/٧/٢٠١١)

جمعت مواجهات ميدان العباسية يوم ذكرى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، بين عدد من المعتصمين بميدان التحرير، الذين أرادوا الوصول إلى مقر وزارة الدفاع المصرية لمحاصرتها والضغط على المجلس العسكري من أجل التخلي عن الحكم لمجلس مدني يقومون هم دون غيرهم باختياره، وبين جموع من المواطنين العاديين الذين منعوا الاشتباك بين قوات الشرطة العسكرية وجماعة المتظاهرين.

هذه المواجهات تمثل جرس إنذار للمصريين جميعا وتكشف حجم الاحتقان الذي يتمّ الترويج له إعلاميا بين من يُوصفون بالثوار والمجلس العسكري، وبين المجلس العسكري والقوى السياسية الأخرى.

القلق المركب والمشروع

مشاهد المواجهات التي أتت على ممتلكات العديد من المواطنين وخلفت العديد من المصابين، باتت مصدر قلق كبير. البعض يتخوف من أن تكون هذه المواجهات بدايةً لمُسلّسل عُنف متتال بين الجيش وقوى الاحتجاج المختلفة، ومن ثمّ إعادة إنتاج النموذج السوري بكل فظائعه. والبعض، يُراهن على العقلاء من كل الاتجاهات، لاحتواء هذه البدايات والحفاظ على نموذج الثورة المصرية السلمية، التي جذبت العالم لقيمة وجدوى التحركات الشعبية في مواجهة أعتى النظم الاستبدادية.

وأيا كان الرّهان، فقد جسدت مواجهات ميدان العباسية وما تلاها من اتّهامات أحد أعضاء المجلس العسكري الصريحة لحركة ٦ أبريل، صاحبة الدعوة إلى اعتصام

التحرير المفتوح، بأنها المُحرّض الأكبر ضدّ القوات المسلحة، وأن بعض عناصرها تدريبوا في صربيا لقيادة الاضرابات والحشود الجماهيرية، جسدت القلق على مستقبل العملية السياسية والتحول نحو ديمقراطية تستند إلى اختيارات الناس بحرية ونزاهة.

كما جسدت أيضا قلقا مركبا على الثورة ومطالبها بالعدالة الاجتماعية والحرية، وعلى العلاقة بين الشعب والقوات المسلحة وعلى ما يجرى في ميدان التحرير، من اعتصامات وإغلاق للطرق والمنشآت العامة وعلى ما سيحدث في الجمعة المقبلة، إن قام الإسلاميون بمظاهرة مليونية في الميدان نفسه، من أجل الشريعة والاستقرار وعلى مصير الوزراء الجدد، الذين انضموا إلى حكومة عصام شرف الجديدة، وعلى الوضع الأمني في البلاد.

الهم الأكبر.. بوصلة ترضى الأطراف

القلق في المراحل الانتقالية، مشروع، بل ومطلوب بشدة، أما احتواؤه، فمَرهون بوجود بوصلة سياسية ترضى جموع القوى الثورية وجموع الشعب في آن، وهو الأمر الذي يبدو بعيد المنال في اللحظة الراهنة، ومن ثم، يسبب تلك المواجهات التي باتت تأخذ وتيرة متصاعدة بين جماعات وائتلافات تسمى نفسها بالثورية، وكثير منها مجهول الهوية وغير معروف أعضاؤها ولا كيف تشكلت ومن هم قياداتها ومن أين يأتي تمويل أنشطتها؟ ومع ذلك، ترى نفسها الصوت الوحيد المعبر عن الثورة، بل وعن جموع الشعب المصري كله وتتعهد التصعيد وفرض مطالب لا تنتهى وتدين من يخالفها في الرأي وتتنقّد بشدة كل من يعمل على وضعها في حجمها الحقيقي، كحركة احتجاج من بين مئات القوى السياسية الحزبية أو غير الحزبية.

هذه الائتلافات الثورية الجديدة، ومعها بعض ائتلافات قديمة، تعتصم بميدان التحرير، تطالب بأن تكون هي المرجع الوحيد للثورة ويساعدها في ذلك إعلام مكتوب وفضائي يتابع كل خطواتها ويضفي عليها الكثير من الهيبة والتقديس، بل ويعتبرها أحيانا صاحبة القرار نيابة عن المصريين جميعا، رغم أن هذه الائتلافات لا يزيد عددها على ٢٧ ائتلافا ولا يزيد عدد أعضائها على بضعة آلاف، وذلك من بين ١٩٢ ائتلافا تطرح نفسها كقوى ثورية ويُقدَّر عدد أعضائها بمائة ألف عضو على الأكثر، وهو الإعلام نفسه الذى يتجاهل أدوار قوى سياسية كبرى وأحزاب قديمة وجديدة، مثل حزب الوفد وحركة الإخوان والسلفيين والجماعة الإسلامية والمصريون الأحرار وغيرهم، وجميعهم ذوو حضور وشعبية فى الشارع المصرى ويتعاملون مع الثورة ومطالبها بأسلوب مختلف، يرفض دعوات العصيان المدنى أو تخريب المرافق الحيوية أو الدخول فى مواجهة مفتعلة وغير ذات جدوى مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

الائتلافات الثورية والزيادة السرطانية

ما يلاحظه المرء هنا، أن عددًا من يتحدث باسم الثورة ويعمل على فرض مطالب بعينها، يزداد بطريقة سرطانية. فالائتلافات تنقسم تبعا لطموحات بعض قياداتها، بجانبها ائتلافات تظهر على السطح ولا يعرف المرء عنها شيئا، سوى أنها ظهرت فى الميدان وتصدر بيانات مُحمَّلة بالشروط والمطالب التى تتغير من بيان إلى آخر وتتصاعد بين لحظة وأخرى. وكثيرا ما تدخل بعض الائتلافات مع بعضها البعض لتُشكِّل ائتلافا جماعيا، ولكنها لا تصمد كثيرا.

ومثل هذه الظاهرة من التَّشَرُّدْ وغِيَاب كامل للمعلومات حول تشكيلاتها ومصادر تمويلها وطريقة عملها، باتت تُثير الكثير من التساؤلات بين المصريين، الذين

بدورهم يرون أن حياتهم اليومية أصبحت في مهبّ الرّيح ومُعَرَّضة للخسارة، ومعتبرين أن حركة الاعتصام في وسط القاهرة ومُدن كبرى أخرى كالإسكندرية والسويس، وقطع الطُّرق وتسفيه مُعانة الناس العاديين، هو أمرٌ ضدّ الثورة، حتى ولو جاء من ائتلافات تدّعى الحديث باسم الثورة.

وشهد شاهد من أهلها

وقد جاءت التصريحات الرسمية أمام الكونغرس بأن السفارة الأمريكية في القاهرة قد دفعت مبلغ ٤٥ مليون دولار مباشرة لمنظمات مدنية مصرية أثناء الثورة، لتكشف عن دور أمريكي مباشر فيما جرى في مصر، وما زال يجرى بالفعل، وعن وجود أجنداث وخطط خارجية تريد إنهاك مصر الثورة، ولتثير الشكوك حول مصدر الدعاية المنهجية السوداء ضدّ المجلس العسكري التي تمارسها ائتلافات بعينها، تُروّج بأن المجلس ما زال يمالئ الرئيس السابق ويضفي عليه حماية خاصة، تمنع محاكمته، وأن المطلوب هو تحويل سلطات المجلس إلى مجلس ثوري مدني لم ينتخبه أحد.

انقسامات ميدان التحرير تُحيطها ظاهرة أكبر، وهي أن الأحزاب ذات الشعبية النسبية، باتت تميل إلى الابتعاد عن الائتلافات الثورية الشبابية، التي تمارس التصعيد من أجل التصعيد وحسب، وبعض هذه الأحزاب أصدرت مواقف وبيانات تحدّثت عن رفض ديكتاتورية الأقلية التي تمارسها جماعة بعينها في ميدان التحرير، وطالبت بأن يستعيد الميدان صفاته في الوحدة الوطنية والتآلف بين كل القوى السياسية، كما كان الوضع أيام الثورة ذاتها.

السلفيون فى الميدان

ويلفت النظر هنا مواقف السلفيين والجماعة الإسلامية، الذين يرفضون ما يجرى فى الميدان ويُنادون بتنظيم مظاهرة حاشدة يوم الجمعة ٢٩ يوليو الجارى، من أجل الشريعة والاستقرار، وإن حدث الأمر وشارك مئات الألوف فى الميدان، فلا أحد يمكنه منع الاحتكاكات، لاسيما وأن نظرة السلفيين للمعتصمين فى الميدان هى نظرة سلبية. فى حين تطالب أحزاب أخرى بوقف كافة المظاهرات والاعتصامات ومنح المجلس العسكرى وحكومة عصام شرف المجددة، الفرصة لتطبيق ما وعدت به من محاسبة الفاسدين وسرعة المحاكمات لنخبة النظام السابق، ومنح أسر الشهداء حقوقهم المعلن عنها من قبل.

المؤشرات الخطيرة

ما جرى فى ميدان التحرير يوم الجمعة ٢٢ يوليو الجارى، وفى المكان ذاته قبل أسبوعين، ثم فى ميدان العباسية بالقرب من مقر وزارة الدفاع يوم السبت ٢٣ يوليو، بات يكشف عن مؤشرات خطيرة. أولها، وجود اتجاه بين المعتصمين فى ميدان التحرير منذ يوم الجمعة ٨ يوليو، يدعو إلى التصعيد بلا توقف ضد المجلس الأعلى للقوات المسلحة والحشد وراء فكرة أن الجيش سرق الثورة من أصحابها وعليه أن يسلمها للثوار، وتحديدًا لهم أو من يحددهم هم وليس أى أحد آخر.

وثانيها، توظيف حقوق الشهداء المشروعة فى التشكيك فى أداء الحكومة والمجلس العسكرى والقضاء فى آن واحد، باعتبار أن المحاكمات التى تتعلق بالقيادات الشرطية المتهمه بقتل المتظاهرين أثناء الثورة، متعثرة وبطيئة. وفى السياق ذاته، يطرح البعض شعار تطهير القضاء بما يعنى ضمنا اتهام القضاء بالفساد.

وثالثها، الدفع فى اتجاه تعطيل وتخريب مصالح حيوية، من قبيل إغلاق قناة السويس أمام المِلاحَة الدولية، وتعطيل مترو الأنفاق الذى ينقل ٢ ملايين راكب يوميا بين مناطق القاهرة الكبرى، وإغلاق مصالح حكومية حيوية، تحت عنوان تطبيق العصيان المدنى بالقوة.

ورابعها، فرض شروط ومطالب طويلة ومتغيرة بين لحظة وأخرى، تضرب فى الصميم مطلب ومبدأ دولة القانون ويتطلب تنفيذها شهورا عدّة وموارد كبيرة، وتدفع إلى إلغاء مبدأ الفصل بين السلطات وتدعو إلى المحاكمات الاستثنائية وتقنين الانتقام لكل مَنْ عمل فى ظل النظام السابق فى أى منصب كان، بدلا من المحاسبة القانونية الطبيعية لِمَنْ يثبت تورطهم فى فساد.

متى يُحاكم مبارك؟

وبين المطالب المرفوعة، يظل مطلب سرعة محاكمة الرئيس السابق ونقله إلى أحد السجون والمطالبة بإعدامه فورا وأمام الناس جميعا، مطلبيا ذا وضع خاص، يؤدى إلى إثارة مشاعر المواطنين فى اتجاهات مختلفة ومتعارضة. فهناك مَنْ يميل إلى محاسبة الرجل، ولكن مع الأخذ فى الاعتبار أنه رئيس سابق ورمز لمصر لحقبة تاريخية طويلة، فضلا عن مراعاة حالته الصحية المتدهورة. وهناك مَنْ يميل إلى سرعة المحاكمة العلنية وإذلال الرجل على مرأى ومسمع من العالم كله وإصدار قرار بالإعدام فورا، حتى بدون محاكمة.

وفى ظل الجدل حول احتمالات موت الرئيس السابق قبل أن يُحاكم وقبل أن يصدر بشأنه حكم بالإدانة، يُثار التساؤل: هل يُقيم الجيش جنازة عسكرية لقائده السابق أم يكتفى بدفنه فى صمت؟ وهناك من يحبذ جنازة عسكرية رسمية، ما دام لم يصدر حُكم قضائى بعد، وهناك مَنْ يرى أن إقامة الجنازة والمشاركة فيها، بأى

صورة كانت، تُعد شبهة عظيمة بالتورط والعمالة للنظام السابق، وهو ما لا يستقيم مع الثورة التي خلعت الرجل وأطاحت برجاله إلى السجون.

الفرز والاستقطاب

هذه المؤشرات جميعا، ما بين الاستقطاب والفرز، وما بين الشعور بالقلق والاحتماء بقدر من الأمل، تعمل على تغيير الخريطة الحزبية والسياسية بشكل مُثير، كما تجعل فكرة إنشاء كتل تاريخي يقود مصر إلى المستقبل، مسألة أكثر من ضرورية. غير أن الجهود المبذولة حتى اللحظة، وأبرزها «التحالف من أجل مصر» بقيادة حزب الوفد وجماعة الإخوان المسلمين، تبدو مُتعثرة بعض الشيء أو قليلة الفعالية. مما يسهم في ترك الشارع تحت سطوة جماعات سياسية برعت في التصعيد لا لشيء، إلا لوقف العملية السياسية نفسها، لأنها تُدرك أن الانتخابات المقبلة قد تضع نهاية لنفوذها المعنوي والسياسي لصالح كل من استعد للانتخابات بجدية وحشد الناس وراءه، ولم يجعل كل همّه الاعتصام في ميدان التحرير والتشكيك في وطنية القوى السياسية الأخرى.

٤ - بين « تصحيح المسار » ومخاوف من « تخريب البلاد »

(سويس إنفو ٩/٩/٢٠١١)

الدعوة إلى تصحيح المسار، تعنى أن ثمة خطأ يجب إصلاحه، والدعوة إلى تظاهرة مليونية تحت هذا المسمى يوم الجمعة ٩ سبتمبر، تعكس قناعة أصحاب الدعوة بأن الثورة المصرية قد خرجت عن سياقها الثورى الطبيعى. بل قناعة بأنه لا بد من وقفة لإعادة الأمور إلى نصابها واستعادة روح ثورة يناير السلمية التوافقية التى اجتمع عليها الشعب المصرى وكانت نتيجتها إسقاط النظام والإطاحة بنخبة الرئيس السابق مبارك ووضعهم فى السجون.

الإجماع الغائب

غير أن الدعوة على هذا النحو، ليست محل إجماع من باقى القوى السياسية والحزبية، ومنهم قوى رئيسية فى الشارع المصرى أسهمت بكل قوة فى نجاح ثورة ٢٥ يناير، منها ١٢ حزبا وجماعة رئيسية كالإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية والأحزاب السلفية وحزب الوسط وحزب الوفد الليبرالى وائتلافات شبابية صغيرة متنوعة. وترى هذه الأطراف أن الوقت غير مناسب للعودة إلى الشارع وأن ثمة أولويات يجب التركيز عليها قبل الانخراط فى مظاهرة كبيرة غير توافقية، ومنهم من أعلن صراحة أن الامتناع عن المشاركة فى «جمعة تصحيح المسار»، هو تقدير للظروف الحرجة التى تمر بها البلاد، داخليا وخارجيا، وانحياز منها إلى رأى الأغلبية فى الشارع المصرى الذى أصابه الضجر والقلق من الدعاوى المتكررة للتظاهر فى وقت يمر فيه الاقتصاد بحالة تراجع تحتاج إلى العمل والإنتاج، وليس لتعطيل المصالح وإثارة الناس.

ومن ثم، يرى حزب كالوسط أن مطالب هذه التظاهرة غير محددة وغير توافقية، وأن الأجدر هو التركيز على مطلبين وحسب، هما تعديل قانون الانتخابات وإلغاء محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية. وحتى هؤلاء الذين أعلنوا مشاركتهم في مظاهرة تصحيح المسار، لا يتفقون على الهدف النهائي منها، ومراجعة مطالب كل فئة أو جماعة تكشف عن قائمة طويلة من المطالب التي يتطلب تحقيقها سنوات طويلة، وليس يوما وليلة كما يتم تصوير الأمور من قبل أصحاب الدعوة.

المشاركون غير متفقين

فعلى سبيل المثال، فإن «اللجنة التنسيقية لجماهير الثورة»، التي تضم مجلس أمناء الثورة وجماعة الإخوان المسلمين و«الأكاديميون المستقلون» و«تحالف ثوار مصر» و«اتحاد شباب الجامعات»، حددت الأولويات الراهنة، دون ربط ذلك بتظاهرة معينة في تسع مهام أساسية، منها أولا: إلزام المجلس العسكري والحكومة باتخاذ الإجراءات الحاسمة لمواجهة ظاهرة البلطجة والانفلات الأمني في كافة المدن والقرى. وثانيا، ضرورة تعديل قانوني مجلسي الشعب والشورى وإعادة تنظيم الدوائر الانتخابية، بما يتيح الوصول لأفضل النظم التي تعكس حقيقة القوى والتيارات السياسية. وثالثا، الإعلان عن جدول زمني واضح للانتخابات البرلمانية. ورابعا، ضرورة مراقبة الأسعار والتحكم فيها، بما يناسب ويتوافق مع محدودى الدخل. وخامسا، سرعة وضع حد أقصى للأجور ووضع حد أدنى للأجور فى القطاعين العام والخاص، وكذلك لأصحاب المعاشات. وسادسا، إلغاء المحاكمات العسكرية للمدنيين، وبالأذات لشباب الثورة. وسابعا، حرمان كافة من أفسدوا الحياة السياسية من مباشرة حقوقهم السياسية لمدة خمس سنوات على الأقل. وثامنا، تطهير الجامعات والبنوك والهيئات والمؤسسات الإعلامية والصحفية وكافة

مؤسسات الدولة من رموز النظام السابق. وتاسعا، الرفض التام لما يسمى بالمبادئ الحاكمة أو فوق الدستورية.

فى حين أن تجمعاً من ٢٧ حزياً وجماعة سياسية وائتلافاً، ممن أعلنوا مشاركتهم فى مظاهرة جمعة ٩ سبتمبر، حددوا قائمة مطالب أخرى من بينها: وضع جدول زمنى لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية وتسليم السلطة لإدارة مدنية منتخبة والوقف الفورى للمحاكمات العسكرية للمدنيين وإلغاء جميع الأحكام العسكرية الصادرة بحق المدنيين وإعادة القضايا لتتظرها المحاكم المدنية ووضع حد أدنى وأقصى للأجور. ومنهم من يزد ضرورة المطالبة بالحفاظ على حقوق الفلاحين وتطهير وزارة الزراعة وإعادة هيكلة جهاز الشرطة ووضع حد نهائى للبلطجة وتطهير مؤسسات البلاد من رموز الفساد، وعلى رأسها الإعلام.

بيئة مشحونة بالتوتر والعنف

الأمر على هذا النحو، يعكس تنوعاً شديداً واتساعاً فى المطالب، بحيث يصبح الأمر بمثابة ثورة جديدة على كل شيء فى البلاد، وليس مجرد تصحيح الثورة. لكن الأخطر ليس مجرد رفع مطالب عديدة ومتنوعة وقابلة للزيادة فى كل لحظة كآلية لاستقطاب قوى اجتماعية وفتات جديدة لى تتضم إلى التظاهرة كنوع من تأمين نجاحها بشكل أو بآخر، وإنما فى البيئة السياسية والإعلامية المصاحبة للدعوة إلى تظاهرة ٩ سبتمبر.

وفى هذا الصدد، فإن أقل ما يمكن وصفها به، هو أنها بيئة مشحونة بالتوتر والتلويح بالعنف وإثارة الرأى العام وتسخينه، وتلعب فى ذلك برامج فضائية شهيرة دوراً ملموساً ومباشراً، من خلال تصوير العدو الرئيسى باعتباره المجلس العسكرى الذى «يقود ثورة مضادة أو يعرقل أهدافها ومطالبها».

وتركز على ذلك وبصورة مبالغ فيها ومثيرة، بعض الجماعات السياسية وائتلافات شبابية بعضها مازال مجهول الهوية، باعتبار المجلس العسكري مفتصبا للسلطة الثورية وأنه العقبة الرئيسية أمام إتمام الثورة واكتمال مسيرتها، وأن الجهود لا بد أن تركز على إسقاطه والإطاحة به وتسليم السلطة فورا إلى عناصر مدنية أو مجلس مدنى يتشكل من رموز ثورية يتفق عليها الثوار فى الميدان، ويزيد البعض بالدعوة إلى محاكمة بعض رموز المجلس العسكري باعتبارهم من فلول النظام السابق.

المحاكمات العسكرية.. ما لها وما عليها

وتحقيقا لهذا الغرض، يلاحظ المراقب حملة ضروسا (تشارك فيها جهات مختلفة إعلامية وناشطون سياسيون وإعلاميون ومواقع عديدة على الانترنت وحزبيون) تُشن على المحاكمات العسكرية للمدنيين، وتؤخذ الحملة كراس حرية لتشويه المجلس العسكري برمته وتأكيد أنه عدو للثورة والشعب. ويتم فى هذه الحملة التجاهل التام لوجهة نظر المجلس العسكري والضوابط القانونية المعلنة، التى تحكم هذه المحاكمات العسكرية فى هذه المرحلة الدقيقة التى تمر بها البلاد.

ووفقا للواء عادل المرسى، رئيس هيئة القضاء العسكري، فإن إجمالى القضايا التى نظرت فيها المحاكم العسكرية، وصل إلى ٢٨٦٢، منها ٢٦١١ تتعلق بحيازة الأسلحة والذخائر والمفرقات واستخدام العنف وسرقة وشروع فى سرقة (٥٤٤ قضية)، إضافة إلى قضايا الاغتصاب وهتك العرض والتخريب العمدى والتعدى على الأراضى والهروب من السجن والقتل والشروع فى القتل وانتحال صفة ضابط وقضية واحدة فقط لأحد الناشطين لسب وقذف القوات المسلحة.

كما نوه إلى أن هذه القضايا لم تشمل أى محاكمات للرأى أو اتهامات سياسية، مشيراً إلى أن القانون ينظم هذه المحاكمات وأن المبدأ المعمول به فى العالم كله هو أن الظروف الاستثنائية تجيز القيام بتحقيقات استثنائية، كما حدث فى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وأسبانيا، كما أن القضاء العسكرى هو قاض طبيعى بحكم الاختصاصات المنصوص بها فى الدستور والقانون، والمهم هو أن تكون المحاكمات علنية وشفافة ويتمتع فيها المتهم بحقه فى الدفاع والاستقلال والحيادية.

وفى هذا الخضم، من النادر أن يشير أحد إلى الدور الذى لعبته الأحكام العسكرية فى احتواء الاعتداءات المتسعة على أراضى الدولة وممتلكات المواطنين أو التفهم لطبيعة هذه المحاكمات وضرورتها فى الظروف الاستثنائية، شرط الالتزام بالقانون والشفافية لاحتواء حالة الانفلات الأمنى وانتشار البلطجة حتى فى مناطق مركزية فى داخل المدن الكبرى بطول مصر وعرضها.

ومن النادر أيضاً، أن يشرح أحدهم بحيادية طبيعة هذه المحاكمات وما لها من إيجابيات وما عليها من مآخذ. وكل ما يتم التركيز عليه، هو أنها محاكمات تضر بالمدنيين لاسيما الناشطين السياسيين الذين يرون أنفسهم فوق أى قانون فى البلاد ويجب عدم محاسبتهم بأى حال، وأنه يجب وقف هذه المحاكمات فوراً، لأنها تعكس ما يريده العسكريون بمصر وناشطيتها السياسيين، مع إغفال كامل للحقائق الأخرى مثل التى أكدها اللواء عادل المرسى.

الخطة المشبوهة

هذه الحملة على المجلس العسكرى وعلى المحاكمات العسكرية ترافقها حملة أخرى فى عدد من مواقع الانترنت، تروج لخطة وصفتها الصحف المصرية بالمشبوهة تدعو للعنف ضد الجيش ومعسكراته ومحاصرة واحتلال مقر وزارة الدفاع ومقر

وزارة الداخلية ومقر رئاسة الوزارة ومبنى التلفزيون الحكومي، وتعتبر أن المطلوب هو الاحتكاك مع الجيش والشرطة وتدعو المتظاهرين إلى استخدام العنف ضد الوحدات العسكرية والمعسكرات، وتعطى تعليمات حول كيفية الاستيلاء على المدرعات والآليات العسكرية، بدلا من حرقها، وخطف الجنود والضباط للتأثير في معنويات الجنود الآخرين، وكيفية عمل المفرقات من أدوات ومواد بسيطة متوافرة للعموم، وكيفية تشكيل ميلشيات مسلحة لمواجهة الجيش المصري، أسوة بالثوار الليبيين، تعرف باسم الكتائب الثورية. وتعرف هذه المجموعات نفسها بأنها «المجلس الأعلى لحماية أهداف الثورة المصرية وتحرير مصر من حكم العسكر».

والى جانب المخططات لإغراق البلاد فى حرب أهلية، خرج بعض الناشطين ومنهم مرشحة محتملة للرئاسة لتقول بأن «المجلس العسكرى يقود ثورة مضادة ينبغى الوقوف أمامها بأى ثمن».

نحو حرب أهلية مصغرة

هذه الدعوات للعنف الصريح ولتخريب المنشآت العامة، دفعت بالمجلس العسكرى إلى إصدار بيانه رقم ٧٤ يحذر فيه من هذه الدعوات ويقرر الضرب بيد من حديد على أى عمل عنيف ضد المنشآت العامة والمواقع العسكرية المختلفة.

كما أصدرت بعض القوى الشبابية، خاصة حركة ٦ أبريل، بيانات تؤكد سلمية المظاهرة والحفاظ على روح ثورة يناير التى أبهرت العالم وأن لا علاقة لها بأى دعوة للعنف، تأتى من جهات أخرى. لكن جماعات شبابية أخرى كانت قد أصدرت دعوات سابقة تقول إن تأخر تنفيذ مطالب الثورة يُعَجِّل بالدخول إلى مرحلة ثانية، تقوم على الفعل العنيف وإسالة الدماء ووقوع الضحايا، حتى إن إحدى الناشطات

الشابات فى حركة شبابية شهيرة ذكرت فى مناسبة سابقة أنه «لا لوم على الشباب إن شكل مجموعات اغتيال لمن يعرفون تحقيق أهداف الثورة». وهو ما يعنى دعوة صريحة إلى الاغتيالات تحت مبرر تحقيق أهداف الثورة.

فكرة العنف تداعب بالفعل مجموعات شبابية وتسيطر عليهم قناعة أن الثورة لم تكتمل بعد، وأن المجلس العسكرى خطف الثورة وأجهض مسيرتها، وأنه ما لم يصلوا إلى السلطة ويمارسوها بأيديهم، فإن الثورة قد ضاعت ولا بد من استردادها أيا كانت التضحيات، ويدعم رؤيتهم عدد من الصحفيين والإعلاميين والناشطين السياسيين الذين يبررون هذه الدعوات وكأنها قدر محتوم.

وفى المقابل، تظهر مجموعات الحماية الشعبية، بعضها أيضا مجهول الهوية ولا يعرف من الذى يقف وراءها، لتؤكد أنها ستتقف بالمرصاد لمن سيمارس العنف ضد المنشآت العامة أو معسكرات الجيش، وكأن البلاد آخذة فى الاتجاه نحو مواجهة شعبية أو حرب أهلية مصفرة.

هناك شىء ما

وحسب مقولة أحد الناشطين من سيناء «أنا نشعر بوجود شىء أو تحرك ما يريد أن يدمر كل شىء حولنا، يريد أن يخرب البلاد ويستدعى إليها الحرب والدمار، ولكننا لا نملك معلومات كافية عن هؤلاء، وليس أمامنا سوى اليقظة ولا شىء غيرها».

والمؤكد، وفق تطورات الأحداث، أن هناك قوى فى الداخل وأخرى فى الخارج، يهّمها إجهاض العملية السياسية التى يشرف عليها المجلس العسكرى لانتقال السلطة، ويهّمها تغيير مسار الثورة المصرية من سلمية إلى عنيفة، ومن ثم التخلص من آثارها المحتملة عابرة الحدود، ويسعى بصبر وأناة وبكل دهاء ممكن للوقية

المصريون والثورة: بين الميدان والبرلمان

بين الجيش والشعب المصري، الذي ما زال واعيا - حتى اللحظة - بمخاطر هذه الدعوات ورافضا الانسياق وراءها، رغم حملات التزييف والتضليل الإعلامي التي يبرع فيها البعض.

ويظل الاختبار الأكبر في جمعة ٩ سبتمبر: هل ستكون بداية صفحة العنف الفوضوى أم ستبقى الثورة المصرية نموذجا رفيعا للتغيير الشعبى السلمى؟ سؤال سيجد الإجابة عنه فى غضون ساعات.

٥- استرداد الثورة أم صراع على السلطة

(سويس إنفو ٢٠/٩/٢٠١١)

رد الشيء إلى أصله أى إعادته إلى جذوره الأولى، واسترد الشيء أى استعادته ممن اغتصبوه أو سرقوه أو حصلوا عليه بغير وجه. هكذا هى الدلالات التى يمكن أن يخرج منها المراقب للدعوة التى أطلقها عدد من القوى السياسية الشبابية والحزبية المصرية، لتنظيم مظاهرة فى ميدان التحرير يوم الجمعة ٢٠ سبتمبر للاحتجاج على ما يرونه الطريقة البطيئة وغير الشفافة التى يدير بها المجلس العسكرى أمور البلاد، وربما بدء اعتصام يمهّد لاحقاً لعصيان مدنى، كما تبشر بذلك جماعة شبابية شهيرة هى الأكثر نشاطاً فى هذا المضمار، والتى تعمل على تحقيقه عبر خطة تم نشرها فى مواقع التواصل الاجتماعى تتحقق فى مدى زمنى لا يزيد على ثلاثة أشهر عبر تعزيز الصدام الشعبى مع قوى الأمن والجيش، والإضرابات الفتوية المتتالية، وإثارة المناطق الشعبية على المراكز الحضرية وتعطيل المصالح الحيوية.

من خطف الثورة؟

جمعة استرداد الثورة تعنى ببساطة لدى المشاركين فيها أن الثورة خُطفت وسُرقَت بأيدي العسكريين، وأنه لا بد من مرحلة ثانية للثورة لاستعادتها من أيدي الغاصبين، ولكى تعود إلى أصحابها الأصليين ليكونوا هم الحاكمين بالفعل وليسوا العسكريين. فى جزء من هذا المنطق حسب بعض المراقبين قدر كبير من وصاية سياسية بامتياز على الشعب والأحزاب والمؤسسات وكل من فى البلد، وجزء آخر من المنطق ذاته يعبر عن حال تسرع فى الحصول على نتائج الثورة واحتكار الحديث باسمها أيضاً، وجزء ثالث لا يعتد بفكرة البناء المؤسسى لنظام جديد، بل يعجب ويتمسك بمنطق

الحضور الدائم فى الشارع إلى أن تتقلب المعادلات مرة أخرى ويُطاح بالجيش إلى خارج اللعبة السياسية، وبالتالي لا يظل فيها إلا فصيل واحد هو نفسه يتحكم فى مصير البلاد والعباد.

علينا أن نلاحظ هنا أن نسبة كبيرة من السياسيين والأحزاب والمنظمات السياسية الراضين للكثير من قرارات المجلس العسكرى لاسيما ما يتعلق بقوانين الانتخاب وتقسيم الدوائر ومواعيد الانتخابات نفسها لمجلس الشعب والشورى والتي تمتد لنحو ثلاثة أشهر متتالية، لا يرون أن الثورة قد خطفت، فهناك الكثير من مطالب الثورة وطموحاتها قد تحققت بالفعل، وأن هناك تحديات تتطلب عملا دؤوبا ومنهجيا واضحا، وأن البطء الذى يسم سلوك المجلس العسكرى أحيانا يمكن تفهمه فى ضوء صعوبة المهمة وكثرة الاستحقاقات المطلوبة، وأن شرعية الجيش فى إدارة المرحلة الانتقالية هى شرعية من الثورة ذاتها وليست من انقلاب عسكرى تقليدى، وبالتالي فإن حق النقد مطلوب ولكن الادعاء بنزع الشرعية مرفوض جملة وتفصيلا، لأنه بوابة للجحيم التى ستطيح بكل شئ.

الكثير من المفارقات والتناقضات

الفارق بين هذين النمطين الرئيسيين للتفكير السياسى اللذين يسيطران على الشارع المصرى والإعلام الجديد، إلى جانب هذا الكم الكبير من الأحزاب والمنظمات السياسية والكتل الحزبية والائتلافات الشبابية والجماعات المنتشرة فى كل ركن، ينتجان الكثير من المفارقات والمواقف السياسية الانفعالية التى تتناقض مع مطالب وأهداف الثورة نفسها. فعلى سبيل المثال؛ يجسد الصراع الدائر حاليا بين عدد من الأحزاب السياسية وليس كلها، والمجلس العسكرى حول تعديلات قوانين الانتخابات تناقضا جذريا مع مطلب الاحتكام للشعب فى اختيار نوابه، الذى يعد

جوهر الديمقراطية وأساس جاذبيتها، والذي يعد أيضا المطلب رقم واحد لثورة ٢٥ يناير.

لقد تعرض المجلس لضغوط شديدة من عدد من الأحزاب لكي يغير النظام الانتخابي المختلط الذي كان ينص على منح الأحزاب عبر القوائم النسبية نسبة ٥٠% والنظام الفردي نسبة ٥٠%، وركزت مطالبات هذه الأحزاب التي تمثلت في التحالف الديمقراطي (٤١ حزبا أبرزها الوفد والحرية والعدالة التابع للإخوان)، والكتلة المصرية (٢١ حزبا أبرزها الديموقراطي الاجتماعي) في الاقتصار وحسب على نظام القوائم الحزبية، وسن قانون للحرمان السياسي والعزل لكل أعضاء الحزب الوطنى المنحل بزعم أنهم قادرون على الفوز فى هذه الانتخابات نظرا لسابق خبراتهم الانتخابية، ومنع المستقلين من المشاركة فى الانتخابات، وإلغاء نسبة ٥٠% المخصصة للعمال والفلاحين، وتقسيم الدوائر الانتخابية بطريقة تسمح لهذه الأحزاب بالفوز بسهولة.

قائمة من الإقصاء والحرمان وحل وسط

المتأمل لهذه المطالب يكتشف ببساطة أنها قائمة على الإقصاء لشريحة كبيرة من المواطنين هم المستقلون سواء كان البعض منهم أعضاء سابقين فى الحزب الوطنى المنحل أم مجرد مواطنين مصريين لم ينضموا بعد إلى أى حزب سياسى ولكنهم يريدون جنى ثمار الثورة بالمشاركة فى الانتخابات كأفراد . ويكتشف أيضا أنها ضد الديمقراطية وضد المشاركة السياسية جملة وتفصيلا، وأنها تريد من المجلس العسكرى الحاكم أن يفصل القوانين بحيث لا ينافس هذه الأحزاب أى طرف آخر. وبالقلم فإن حدثت انتخابات بهذه الصورة فسوف تكون قمة الهزل السياسى.

على الطرف الآخر ارتأى المجلس العسكرى، وبعد حوار معمق مع قادة ٤٧ حزبا اختلفت مطالبها بشأن قوانين الانتخابات، عبر خمسة مراسم قانونية صدرت قبل يومين أن يزيد من حصة الأحزاب ويرفع نسبة القوائم الحزبية إلى الثلثين، وأن يُبقى لاعتبارات العدالة على فرصة للمستقلين من خلال منحهم نسبة الثلث، شريطة ألا يرشح العضو الحزبى نفسه على فئة المستقلين، وألا يغير المستقل إن نجح فى الانتخابات صفته التى فاز بها كمستقل ولا يسمح له بالانضمام إلى أى حزب طوال فترة المجلس التشريعى.

الأمر على النحو هذا يعد نوعا من الحل الوسط، الذى لا يخلو من مجاملة للأحزاب، ولكنه يراعى حقائق المجتمع المصرى ووجود العصبية والعائلات الكبيرة التى اعتادت أن تكون فى صلب العملية الانتخابية بعيدا عن الأحزاب، ويراعى أيضا ما جاء فى المادة ٢٨ من الإعلان الدستورى الصادر فى ٢٠ مارس الماضى.

حكمة المواطنين العاديين ومغالطات المحترفين

لكن هذا الحل الوسط وما فيه من مجاملات مؤكدة للأحزاب التى لا يزيد عدد أعضائها على ٥ ملايين عضو فى أفضل الأحوال ولا يمثلون سوى ٧٪ من عدد سكان مصر، لم يرض ٦٢ حزبا أغليها غير معروف تماما للرأى العام ولا حضور له إلا عبر شخص يتحدث بين الحين والآخر باسمه فى وسائل الإعلام وحسب، وفى لحظة شعور بالقوة الطاغية قررت هذه الأحزاب أن تهدد بمقاطعة الانتخابات إن لم يرضخ المجلس العسكرى لكامل مطالبها، وأن تشارك فى الاعتصامات والمظاهرات. وهو ما علق عليه أحد المواطنين فى موقع مصر الإخبارى بقوله «ألهذه الدرجة تخاف هذه الأحزاب من الاحتكام للشعب، وتريد الساحة خالية لها وحدها وحسب»، وآخر يقول فى موقع اليوم السابع الإخبارى «يعنى إيه مقاطعة

الانتخابات!! هو لعب عيال! مرة تقولوا لو الانتخابات متعملتش فى موعدها .. ستخرب البلد ولن نسمح بتأجيل الانتخابات.. والآن تقولون سنقاطع! ثم أين وجه الاعتراض؟ فأنا كناخب اختار واحدا مستقلا على أساس أنه لا يتبع أى حزب، ثم أفاجأ بعد ذلك أنه دخل حزبا! ألم يكن هذا ما كان يفعله الحزب الوطنى المنحل الذى خرب البلد من قبل؟»

غير أن هذه الأوجه من الانتقادات العفوية التى يراها المواطنون العاديون لهذه الأحزاب التى تريد أن تحصل على الكعكة بكاملها بأقل جهد ممكن، لا أثر لها فى مواقف وتبريرات الأحزاب التى تهدد بالمقاطعة والتشهير بالمجلس العسكرى وقلب الأوضاع رأسا على عقب. ونقطة الخوف الكبرى التى دائما ما تعلنها هذه الأحزاب تتركز فى أن هناك عددا من الأحزاب (سنة أحزاب صغيرة) التى شكلها أعضاء سابقون فى الحزب الوطنى المنحل إلى جانب النسبة المخصصة للأفراد واتساع الدوائر الانتخابية والتى تتطلب قدرات مالية كبيرة للترشح والفوز، كلها عوامل سوف تقود إلى إعادة إنتاج برلمان من طراز برلمانات نظام مبارك البائد، مما يعنى إجهاض الثورة جملة وتفصيلا. وهو تحليل يخالف المنطق، ولكنها سطوة القوة وسطوة الإعلام.

ويلاحظ المرء الكثير من عدم الثقة بالنفس فى هذا المنطق، فضلا عن بعض مغالطات موضوعية، فبيئة الانتخابات الجديدة تختلف تماما عن بيئة انتخابات ما قبل الثورة، فلا حزب مهيمن ومسيطر، ولا إدارات محلية تناصر مرشحي الحزب الحاكم، ولا أجهزة أمن تعمل على تزوير النتائج، ولا إعلام مكتم الأفواه، فضلا عن حالة الترصد الإعلامى الثورى الراهنة لكل كبيرة وصغيرة تخص كل من كان عضوا بالحزب الوطنى السابق، فكيف يمكن لهؤلاء الفوز واحتكار البرلمان الجديد؟

والمؤكد هنا أن عملية التصعيد ضد القوانين الانتخابية وضد المجلس العسكرى هى جزء من اللعبة الانتخابية نفسها، وهدفها جر المجلس لاتخاذ قرارات تُقصى

الغير المنافس وتوفر النجاح الكامل والمسبق لهذه الأحزاب دون غيرها، فى حين أن المجلس يرى أن دوره هو الوقوف على مسافة واحدة من كل القوى السياسية وكل المواطنين، وليكن الحكم للناس أنفسهم وقناعاتهم واختياراتهم الحرة عبر انتخابات نزيهة وشفافة.

حوار صاحب ومزيد من الشروخ السياسية

مثل هذا الحوار السياسى الصاخب يشكل جزءا من صورة أكبر تزداد فيها أحجام الشروخ السياسية، التى يلعب فيها الإعلام المكتوب والمرئى دورا غير مسبوق فى إثارة الظنون والتلاعب بمشاعر المواطنين، وفرض أولويات هدفها الأول والأخير جلب الإعلانات للمحطات الفضائية، بغض النظر عما إذا كانت ذات صلة بتحقيق أمثل لمطالب وأهداف الثورة أم صبت الزيت على النار وصُغت حياة الناس.

والكثير من وسائل الإعلام المصرية تعتبر نفسها لاعبا سياسيا أو حزبا منافسا وليس وسيلة إعلامية، تبحث عن الحقيقة كما هى وتساعد الناس على اكتشاف الطريق للمستقبل. فكل التركيز على حث الناس للخروج إلى الشارع لأنه يساعد على بيع مزيد من النسخ وزيادة عدد المشاهدين، ومن هنا يأتى تبجيل أية دعوة من أية جهة تدعو إلى مظاهرة ما، والتلهيل للاعتصامات الفتوية أيا كان سببها وضررها، يصاحبها النقد الصارخ لخطوات الحكومة مهما فعلت وتحركت، وخداع القارئ من خلال العناوين المغلوطة والمناقضة لمتن الخبر، وتجاهل الأسباب الحقيقية التى تزيد من تردى الوضع الاقتصادى، المتردى أصلا، والمزايدة على وطنية الناس العاديين التى تسرى فى الكثير مما يحدث مزايدة على الوطن وتسريعا بخرابه، والتلهيل لشخصيات بعينها لأنها أكثر فجاجة ووقاحة فى تصريحاتها المعارضة للمجلس

العسكري، والأخطر من كل ذلك الترحيب بالصدام بين الناس والجيش، وتصوير قياداته على أنهم عبء على الوطن وعلى الثورة، والأفضل أن يختفوا من الصورة.

إنها بيئة الإثارة والتردى والتعجيل بالصدام واستتساخ حالة أخرى مما جرى في ليبيا ويجري الآن في سوريا واليمن. وبعض الأصوات العاقلة وهي نادرة جدا الآن، تحذر من دعوات المنظمات السياسية الشبابية للاحتكاك الشعبي بالجيش ودعوات العصيان المدني، التي تنتشر انتشارا كبيرا في صفحات شبابية على المواقع الاجتماعية الافتراضية. والبعض يحذر من هؤلاء الذين ينادون بإنهاء المرحلة الانتقالية السلمية الراهنة رغم صعوباتها البالغة، ويحذرون أكثر من انقلاب الأوضاع ونفاذ صبر القيادات العسكرية، ومنهم من قال صراحة لا تدعو مصر تدفع ثمننا لا يقل عن خمسين ألف شهيد وربما أكثر.

إنها حالة قلقة صاخبة مليئة بالمتناقضات، وفي ظلها برزت الدعوة إلى جمعة استرداد الثورة. دعوة تلخص صراعا على السلطة باسم الثورة، وتلخص أيضا نهجا متسرعاً يلغى الناس جميعا ويلعن اختياراتهم الطوعية، ويلغى الانتخابات بل يلغى البلد بأسره.

٦- من الفتنة الطائفية إلى الفتنة الوطنية

(الأهرام المسائي ١٢/١٠/٢٠١١)

تعيش مصر مرحلة حرجة بكل المقاييس، تلتبس فيها المعايير والقواعد إلى حد كبير، ويغلب عليها طابع التحريض والتشكيك في كل شيء إلى الحد الذي ينذر بخطر جسيم، ومكمن الخطر الأكبر هو ذلك التصور الافتراضي الذي يوجه غالبية الناشطين السياسيين والدينيين من كل الاتجاهات وقوامه أن الدولة المصرية في حالة ضعف شديد، وأن المؤسسات مهزقة ومهتزة، وأن هذه هي اللحظة المناسبة للانقضاض عليها إما للحصول على مكاسب لا حدود لها، أو لاستكمال عملية هدم الدولة المصرية لفرض إعادة بنائها من جديد.

مثل هذا التصور الافتراضي الذي يوجه قادة وناشطين سياسيين ودينيين وما ينتج عنه من عمليات تحريض منظمة ومنهجية تسيء للمجلس الأعلى للقوات المسلحة ككل ولشخصيات بعينها وللحكومة بالدرجة الأولى، وتشيع اليأس واللام يقين بين صفوف المواطنين، وتزيد من حالة الاحتقان المجتمعي وتستفز فئات معينة ضد فئات أخرى من الوطن، وتحرض على الخروج إلى الشوارع والميادين بمناسبة وغير مناسبة، والتي تعمل على شق فجوة كبيرة بين جموع الناس وبين القيادات العسكرية، وتستهدف استنزاف الجيش المصري العظيم يوميا، هي المسئول رقم واحد عما حدث من مواجهات بين متظاهرين أقباط وقوات الأمن في منطقة ماسبيرو.

وهؤلاء يغلب عليهم وعلى تحركاتهم إثار المصلحة الذاتية الضيقة على المصلحة الوطنية الرحبة. ومن غير المتصور أن يبقى الحال على ما هو عليه، فما حدث يمثل جرس إنذار شديد الوطأة، وما لم يراجع هؤلاء مواقفهم

وتحركاتهم ويستبدلوا مصالحتهم الذاتية بالمصلحة العليا للوطن فلن ينجو أحد .
ويضاف سبب آخر يتعلق بتلك الأصوات المحدودة جدا، ولكنها ناشزة وطنيا
ومتطرفة سياسيا، والتي تخرج بين الحين والآخر تتحدث عن اضطهاد وتمييز
ضد الأقباط، وتستعدى الجهات الدولية على مصر وتحرض على الإساءة اليها
فى الخارج، وتطالب أحيانا بحماية دولية ومنها من دعا علنا للاستعانة بالولايات
المتحدة لحماية دور العبادة أو حتى بإسرائيل لما وصفوه بحماية الأقباط. صحيح
أن هؤلاء لا يعبرون عن التيار الساحق بين الأقباط، ولكن مجرد وجودهم من شأنه
أن يجرح الوطن ويشوش على الموقف الوطنى الحقيقى للأقباط المصريين، ويستفز
قطاعات من المسلمين قد يلتبس عليها الأمر وتتصور أن هذه الأصوات الناشزة هى
المعبرة عن التوجهات الحقيقية لأشقائهم فى الوطن.

وفى كل الأحوال، فإن مجرد ظهور هؤلاء الرموز بتصريحاتهم المستفزة ودون
أن تكون هناك إدانة لما يقولونه أو حتى مجرد مراجعة من أكبر المراجع الدينية
الأرثوذكسية فإنه يرسل رسائل ملتبسة ويؤدى إلى قدر من التشوش فى إدراك ما
الذى يحدث بالضبط.

لقد كان التصور الذى ساد أثناء الثورة أن أمورا عديدة تغيرت، وأن غياب النظام
السابق إلى غير رجعة قد أعاد الاعتبار لقضية الوطن على حساب قضية الفئة
أو الأقلية، وأن الوطن أصبح رحبا يسع الجميع بلا توتر أو استفزاز متبادل، وأن
دولة القانون والحريات التى سيبنيها المصريون جميعا، دون إقصاء لأحد أو تيار،
هى التى ستحمى وتصون وتمنع الاعتداء والمزايدة وتحقيق المساواة. والحق أن هذا
التصور مازال هو طوق النجاة الوحيد المتاح ولا سبيل غيره، ومن يعتقد فى غير
هذا السبيل فكأنه يخون الوطن ويعجل بخرابه وتدميره، وهو ما لن يسمح به شرفاء
الوطن فى كل ركن وكل موقع.

المسألة إذن ليست بناء مضيضة ثم تحويلها إلى كنيسة دون تصريح قانونى، أو تصريحات لمستول تنفيذى كبير لم تكن موفقة وشابها سوء التقدير، أو مطالبات لإقالة المحافظ أو الاعتداء على مبنى المحافظة أو قيام مجموعة من البلطجية بحركهم رجل أعمال هنا أو هناك، ليثيروا الفزع والفوضى والبلبل أو يعتدوا على مصريين مثلهم مختلفين معهم فى الدين، إنها أكبر من ذلك بكثير، فهى مسألة تخص الوطن ككل، تخص أمنه ووحدته وسيادته واستقراره وحاضره ومستقبله.

إننا بالقطع أمام تحول جوهري وخطير من فتنة طائفية بين جماعتين، عادة ما قلنا إن هناك أطرافاً أمنية كانت تعبت بهذا الملف لإلهاء الوطن واستنزافه لفرض فى نفس يعقوب، إلى فتنة تخص الوطن بكامله وتضعه أمام تحديات كبيرة تمس بقاءه ووجوده وتماسكه الوطنى، ولذا فالتساؤل الذى يفرض نفسه هو لماذا تم كل هذا التحريض، ولماذا تمت كل هذه التعبئة فى دور عبادة، ولماذا كانت هناك استعدادات مسبقة لتحويل مظاهرة سلمية إلى اعتداء على أفراد القوات الأمنية المكلفة بحماية المبنى العام والناس داخله وخارجه، ولماذا توقفت الأصوات العاقلة عن تقديم النصيح الصائب للمؤمنين وتعريفهم بخطورة اللحظة التى تمر بها مصر الآن؟ أسئلة كثيرة تفرض نفسها وتستوجب تحقيقاً شفافاً وسريعاً تتبعه محاكمة فورية لكل العناصر التى تورطت فى هذا العبث، أيا كان موقعها الدينى أو المدنى، بداية من الذين يتحايلون على القانون ويـزورون الوثائق الخاصة ببناء دار عبادة، ومرورا بالذين حرضوا وعبأوا المؤمنين فى دور العبادة، والذين استحلوا لأنفسهم استخدام السلاح والاعتداء على إخوانهم فى الوطن، والذين حرضوهم على هذا الفعل الشنيع.

إن مصر المقبلة على حدث مهم بحجم الانتخابات النيابية الأولى فى عهد الثورة لا تقبل إطلاقاً أن تظل الأمور معلقة فى الهواء، ولا تقبل أنصاف الحلول ولا تقبل التفاضى عن أعمال القانون بحذافيره، وعلى من تورط بأى صورة كانت أن يدفع الثمن ليكون عبرة لنفسه ولغيره. هكذا هى دولة القانون التى لا تنازل عنها.

٧- اعتداءات ماسبيرو.. أسئلة تنتظر الإجابة

(سويس إنفو ١٢/١٠/٢٠١١)

بعد ثلاثة أيام من ذكرى حرب أكتوبر ٧٢، واجهت مصر، وفي المقدمة، الجيش المصري، محنة كبيرة، إذ تعرض عدد من أفراده القائمين على تأمين مبنى الإذاعة والتلفزيون في منطقة ماسبيرو بوسط القاهرة، للاعتداء من قبل متظاهرين شاركوا في مسيرة نظمها إحدى الحركات الشبابية القبطية، التي يراها قس شهير، وترى نفسها معنية بما تعتبره حقوق الأقباط الضائعة.

ودعت الحركات الشبابية القبطية للقيام بمظاهرات حاشدة في أكثر من كنيسة وفي أكثر من محافظة في ذات الوقت، والتديد بالإدارة المصرية بمستوياتها المختلفة، والتواصل مع منظمات دولية من أجل إدانة الحكومة المصرية وتوظيف أية أحداث تمس الأقباط، أيا كان حجمها أو وزنها، لإثارة ما يرونها مطالب قبطية غائبة، ومن ثم، توجيه الرسائل الإعلامية والدعائية إلى الخارج، بأن الأقباط مضطهدون ويتم التمييز ضدهم من قبل الأغلبية المسلمة، ومن ثم، تجوز لهم الحماية الدولية على أيدي الأمريكيين والأوروبيين ومن يرغب من الأجانب.

تعبئة وتحريض

السبب المباشر والمعلن لمظاهرة ماسبيرو في التاسع من أكتوبر، لم تختلف كثيرا عن الأسباب المعروفة والمتكررة، حيث يقال إن كنيسة هدمها أو أحرقها مسلمون في مكان ما في أرض مصر، ومن ثم، تحدث التعبئة والخروج في المسيرات والمظاهرات التي تطلق الشعارات الغاضبة ضد الجميع، وتطالب بعزل المحافظين والتديد بوقف بناء الكنائس وما يصفونه بالتطرف الإسلامي.

لكن هذه المرة، كانت الكنيسة مجرد مشروع على الورق فى قرية مريئاب الواقعة على بعد ٨٠٠ كم من القاهرة جنوبا، حيث أسوان المحافظة السياحية، وهى القرية الهادئة التى يعيش فيها أكثر من ١٨ ألف مسلم وفى كنفهم خمسمائة قبطى، ولم يعرف عنها طوال تاريخها أن حدث فيها أى نوع من الاضطهاد للأقباط.

كان الادعاء الذى تحول إلى سبب تحريض هائل هو أن المسلمين أحرقوا كنيسة المريئاب، وحين أنكر محافظ أسوان وجود كنيسة وأن الأمر ليس سوى منزل بسيط تقام فيه الصلاة منذ زمن بعيد وتهالك بفعل الزمن، وهو الآن محل إعادة بناء كمضيضة تم زيادة مساحتها، خلافا للتصريح الرسمى الممنوح لأصحاب الشأن، فإذا بالقس ذائع الصيت يهدد المحافظ علنا أمام كاميرات الفضائيات بعبارات خشنة لا تليق أبدا برجل دين يفترض فيه لغة التسامح والصدق، ويكذبه ويتوعده بالويل والثبور وعظائم الأمور، وزاد عليها قس آخر تهديد المحافظ بقتلة شنيعة، حسب ما جاء فى إحدى لقطات الفيديو التى أذاعتها وكالات الأنباء ويتداولها الناس على الشبكات الاجتماعية بالإنترنت.

كما زاد القس الشهير نفسه تهديدا مباشرا للمجلس العسكرى وقائده الأعلى بأمور لن يتحملوها، إن لم يعيدوا بناء الكنيسة فورا، وأن البداية ستكون مسيرة قبطية هائلة لم تعرفها مصر من قبل، ستتدخل مبنى الإذاعة والتليفزيون. ويذكر هنا أن هذه التصريحات كانت فى إحدى كنائس شبرا، التى انطلقت منها تلك المسيرة الهائلة، وسجلها بالصوت والصورة مراسل إحدى القنوات الفضائية الأجنبية.

بالفعل، نظمت المسيرة بطريقة متزامنة مع مسيرات قبطية فى أكثر من محافظة، كالإسكندرية التى شهدت تجمع أكثر من ثلاثة آلاف قبطى أمام القيادة العسكرية

للمنطقة الشمالية، وتجمّعات أخرى أقل عدداً في محافظات أسيوط وقنا والأقصر.

سارت المسيرة القبطية في اتجاهين، إحداهما من الغرب والأخرى من الشرق، وتلاقيتا أمام مبنى التلفزيون المصرى المحاط بوحدة تأمين من الشرطة العسكرية لا يزيد عدد أفرادها على ٢٠٠ جندي غير مسلحين بأسلحة نارية ويحملون فقط، وفقاً لتأكيدات القوات المسلحة، معدات مواجهة الشغب، وهى عبارة عن عصا وحاجز بلاستيكي لحماية الصدر والوجه لكل فرد، ولم يكونوا حاملين أية أسلحة أو ذخائر.

وبعد تظاهرة سلمية لنحو ألف قبطي، سادها الهدوء لمدة ساعة تقريباً حتى السادسة مساءً، حين وصلت تجمّعات هائلة حاملة العصي والأسلحة وقنابل المولوتوف وأسياخا من الحديد وأنايب البوتاجاز الصغيرة، وحدث هرج شديد وبدأ اعتداء غير مسبوق على جنود التأمين بالحجارة أولاً وطلقات الرصاص ثانياً وعلى مركباتهم العسكرية، وتم حرق المركبات وفيها الجنود الذين منع بعضهم من الخروج منها وهى تحترق.

وفى الأثناء، نقلت مراسلة إحدى القنوات قناة العربية الفضائية نقلاً حياً قائلة: «إن المتظاهرين الأقباط يعتدون على الجنود بالأسلحة والعصى ويحرقون المركبات». كما أوضحت اللقطات المصورة من أكثر من جهة، عمليات الاعتداء الجماعى على الجنود بطريقة هستيرية من قبل المتظاهرين بالعصى والصلبان. كما ظهرت مركبتان عسكريتان تحاولان الفرار من التجمّعات الغاضبة، التى استمرت فى إلقاء الحجارة وكتل اللهب عليهما وعلى من فيهما من الجنود. وأثناء فرار مركبة عسكرية أصيب بعض المتظاهرين. وفى الخلف، أصوات هائجة ودعوات لمساعدة الجرحى والقتلى

الذين وقعوا فى مساحة عريضة أمام المبنى، سواء العسكريون أو من المتظاهرين أنفسهم.

كان المشهد مروعا لا تصدقه العين، رأيت جزءا مثيرا ومحزنا منه، ما بين الثامنة إلى التاسعة مساء، عمليات هجوم وكر وفر وطلقات رصاص غير معروفة المصدر فى اتجاه مبنى الإذاعة والتليفزيون، وأصوات تنادى بالتجمع على حافة جسر ٦ أكتوبر القريب، وقنابل تضىء وتشعل ما حولها، وسيارات تتبعث منها رائحة الدخان ورائحة دخان القنابل المسيلة للدموع تثير الغثيان.

وما لم يكن قابلا للتصديق، هو أن يتم الاعتداء على الجنود الذين يحمون تراب الوطن وأهله، بدون تمييز، ويضجون من أجل الوطن بقده وقديده، ولكنه وللأسف الشديد حدث، ونتج عنه شهداء من الجنود وشهداء من الأقباط ومصابون لا يقل عددهم عن ٢٠٠ شخص، ناهيك عن مركبات عسكرية تم إحراقها وأخرى لمدنيين لا ذنب لهم حرقت أو أضررت بشدة.

كانت الأهرام يوم ١١ أكتوبر ٢٠١١، قد نشرت على لسان أحد الجنود المصابين بجروح قطعية فى أكثر من مكان من جسده، أنهم لم يكونوا يحملون أية أسلحة وأن المتظاهرين كانوا يحرقون السيارات ويمنعون الجنود من الخروج منها أثناء الاحتراق، وأنهم قاموا بقطع تلك البنزين وأشعلوا النار فى العربة العسكرية، ولذلك خرجت كل الجثث متفحمة ومات فيها ١٤ جنديا حسب رواية الجندي. بينما أكدت د. بثينة عبد الرؤوف، التى وجدت فى مبنى التليفزيون أثناء الأحداث (انظر بوابة الأهرام الإلكترونية بتاريخ ١١ أكتوبر ٢٠١١)، أن أوائل القتلى كانوا من الجنود، وأنها أولا رأت جثتين، ثم لحق بهما ستة شهداء آخرين لفظوا أنفاسهم فى المركز الطبى الموجود بالمبنى. والغريب والمحزن أن لا أحد ركز على شهداء الوطن

والواجب، شهداء القوات المسلحة، بل للأسف الشديد خرج ناشطون ينكرون على شهداء الجيش استشهادهم من أجل بلدهم الغالى.

تفسيرات فضائية بلا معلومات

فى تفسير ما حدث، وقبل أن تتجمع المعلومات الدقيقة، سادت رواية فى القنوات الفضائية الخاصة والصحف المستقلة، قوامها أن القوات المسلحة المصرية أتت فعلا شنيعا، حيث أطلقت الرصاص على المتظاهرين وهم المصريون الأصليون، وقتلت منهم الكثير وأصابت العدد الأكثر، وأنها مسئولة عن ذلك جُملة وتفصيلا، وتطرف البعض إلى حد وصف ما حدث، بأنه جريمة إبادة جماعية يتطّلب وضع القائمين عليها أمام المحكمة الجنائية الدولية. ولم ينس هؤلاء، استدعاء تراث من القصص والروايات، التى تدعم ما يعتبرونه تمييزا وسوءا فى إدارة الملف القبطى، كما طالبوا بإقالة محافظ أسوان وطرده من وظيفته العامة. وصرح سياسيون وقساوسة، بأن ما حدث يستدعى طلب الحماية الدولية فورا وفضح مصر فى كل مكان ومعاقبتها أشد العقاب.

ولم ينس هؤلاء إدانة القنوات التلفزيونية المصرية، التى كانت تذيع على الهواء مباشرة اعتداءات المتظاهرين على الجنود وحرّق المركبات العسكرية، وطالبوا بإقالة وزير الإعلام ووصفوه كاستمرار لسياسة النظام البائد. ونصح البعض الحكومة كلها بالاستقالة وترك البلد إلى المصير المجهول.

التشهير بالقوات المسلحة المصرية

كان الأمر أشبه بعملية تعبئة شعبية وتشهير إعلامي غير مسبوق ضد القوات المسلحة والمجلس الأعلى. كانت التصريحات قاسية والتفسيرات جاهزة ودم الشهداء من المدنيين والعسكريين لم يبرد بعد. وخرج المعلقون يقطعون جملة من هنا وعبارة من هناك، للتدليل على صدق رؤيتهم بأن الجيش المصرى خان القضية وباع الوطن وأهدر دم الأقباط عامدا متعمدا. وجاءت الجنازات للقتلى الأقباط كمناسبة لمزيد من سب وشتم الجيش وقيادته.

والغريب والمؤسف فى كل هذه الأجواء، أن أحدا ممن تطوع بالنقد والإدانة والتشهير والتعبئة ضد مؤسسة الجيش والدولة المصرية، لم يجتهد فى جمع المعلومات عما حدث بدقة ولم يشير أحد من هؤلاء إلى مسئولية التحريض والتعبئة التى حدثت فى الكنائس القاهرية، والكل ركز على ما اعتبره تحليلا سياسيا عاما مرتبطا بتراث النظام البائد، الذى لم تفلح الثورة فى التخلص منه، لأن الجيش، من وجهة نظرهم، يحمى هذا النظام ويحرص عليه.

من وراء الشحن والعنف فى المسيرة القبطية؟

ولم يحاول أحد أن يستفسر عن السبب فى تحول المسيرة، من سلمية إلى عنيفة بهذه الصورة المخططة ومن وراءها ومن الذى سلّح بعض المتظاهرين بالعصى والسيوف وغير ذلك، ولم يجتهد أحد فى التساؤل عن حقيقة ما جرى فى قرية مريئاب أصلا.

والمفارقة الكبرى، أن يعتبر كثيرون خروج الأقباط فى هذه المظاهرة تحديدا، كعلامة فارقة فى تاريخ مصر، لأنهم بذلك أكدوا، من وجهة نظر هؤلاء المحللين، حرصهم -

أى الأقباط - على المواطنة والمشاركة فى الحياة السياسية الجديدة بعد الثورة. ولم يلتفت كثيرون إلى أن هذه المظاهرة تحديداً، كانت تحركها مطالب فتوية محدّدة ونوازع انتقامية، ولا علاقة لها بالمواطنة لا من قريب ولا من بعيد، وأن شعاراتها كانت دينية بحتة، التقت بها رغبة العنف وتهديدات يعاقب عليها القانون الجنائى. والأكثر من ذلك، شككت الغالبية من الكتاب والمعلقين، فى أن يكون للقوات المسلحة أى ضحايا أو شهداء أو مصابين، وأنكروا على شهداء الجيش استشهادهم فى سبيل الوطن، ولم يفكر أحد فى توجيه التحية لمن استشهد أو أصيب، بل وأنكروا على المصابين من الجنود أنهم تعرضوا إلى أى أذى، وركزوا على إدانتهم وسبهم والنيل من كرامتهم فى تحليلات عابرة وصادمة وغير مسبقة وغير أمينة بالمرّة. ولم ينس هؤلاء أن يقدموا النعى للثورة المصرية التى لم تأت بما يأملونه.

جاءت هذه التحليلات العابرة السيارّة المنفعلة المتكئة على مواقف مسبقة، بعد ساعات قليلة من صدور نتائج استطلاع للرأى أجراه مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام، نشر صبيحة الأحد ٩ أكتوبر، وجاء فيه أن ٨٩,٧% من المصريين يثقون بالمجلس العسكرى وإدارته المرحلة الانتقالية، وبلغ ذلك ثقتهم بالقضاء بنسبة ٧٧%.

نظرية الفئة المندسة والطرف الثالث الخفى

وبينما يسود مصر الحزن العميق والقلق يعم الناس جميعاً لا يفرق بين مسلم أو مسيحى، والعيون تنزف دماً ودموعاً، إذا بالبابا شنودة يقدّم تفسيراً للعنف والاعتداءات على المتظاهرين وسقوط الضحايا والمصابين، بأنها جاءت من قبل

فئة مندسة حولت المسيرة السلمية إلى عنيفة، دون أن يشير إلى هوية هذه الفئة أو يحدّد دينها. وجاءت بعدها تصريحات د. محمد سليم العوا - أحد المرشحين المحتملين لانتخابات الرئاسة المصرية - لتؤكد امتلاكه أدلة مصورة تؤكد أن طرفاً غير المتظاهرين، هو الذى أطلق النار وأحدث الهرج والمرج.

والحق، أن بعض ما جاء فى مقولات بعض المتظاهرين، كما فى صحيفة الشروق بتاريخ ١٠ أكتوبر ٢٠١١، أنهم تعرضوا للاعتداءات من قبل أطراف كانت تحمل الأسلحة البيضاء قبل أن يصلوا إلى منطقة ماسبيرو، أما متظاهرون آخرون، حسب الصحيفة نفسها، فقد توعّدوا الجيش وأنه سيرى ما لم يتصور.

نظرية قاصرة واعتراف قنبلة

نظرية الطرف الثالث تنفى المسؤولية عن المتظاهرين الأقباط، هكذا فى غمضة عين، ولكنها أيضا لا تقدم إجابات شافية عن كل الأسئلة التى تحيط بهذه المظاهرة، بدءاً من التخطيط لها ونهاية بما أحدثته من مأساة لمصر كلها. والأهم، لا تقدّم تفسيراً لكل هذا الحجم من الاعتداء المخطط على الجنود بالحجارة والرصاص.

وبينما طالب الجميع بتنفيذ القانون ومعاقبة المسئول عن الجريمة بحق المتظاهرين، قررت الحكومة تشكيل لجنة واسعة الصلاحيات لتقصى الحقائق برئاسة وزير العدل، بدأت مهمتها بزيارة إلى القرية التى انطلقت منها إشاعة هدم وحرق الكنيسة. وهنا جاءت المفاجأة الكبرى.

فقد أذاعت قبل يوم من وصول اللجنة، قناة الكرامة، وهى فضائية قبطية ترعاها الكنيسة الأرثوذكسية نفسها، حديثاً قنبلة للأنبا هيدرا، أسقف محافظة أسوان الذى تتبعه كنيسة المريناب المفترضة، حيث قال إنه لا توجد كنيسة أصلاً فى

القرية، بل مصلى صغير، ولم يحدث أى هجوم أو حرق لكنيسة، لأنها لم توجد أساسا، وأن المبنى نظرا لقدمه، فقد استطاع الكاهن المسئول فى المصلى، بعلاقاته الطيبة مع الإدارة المحلية، أن يستخرج تصريحاً بالإحلال والتجديد باسم كنيسة مار جرجس، التى لم تكن موجودة، وأنه زاد فى المساحة المخصصة للبناء، على عكس ما جاء فى الترخيص، وأن المسلمين فى القرية يساعدون فى البناء، ولم يحدث أن تأذى أحد من المسيحيين فى القرية.

جاء الاعتراف لينصف محافظ أسوان ويحاول إزالة الحرج عن الكنيسة الأرثوذكسية، حين تأتى اللجنة الحقوقية لترى الحقيقة على الأرض، عكس ما أشيع وترتب عليه ما ترتب من مأساة وطنية وإنسانية فظيعة، لكن الحرج سيظل قائما. فلما كانت قيادة الكنيسة تعلم بهذه الحقائق الدامغة، فلماذا لم توقف آلة التحريض داخل كنائس عديدة بزعم حرق كنيسة ليست موجودة أصلا؟ ولماذا لم توقف هذه المسيرة التى لا سبب لها أصلا؟ ولماذا لم تفعل ما بوسعها لمنع كل هذا القتل والتخريب الذى حدث؟ ولماذا سمحت بأن تستمر عمليات التعبئة ضد المسلمين والقوات المسلحة الشامخة؟ أسئلة عديدة لن يدركها إلا الضمير الوطنى الحى.

وربما قال قائل، إن القيادة العليا للكنيسة لم تعد تهيمن تماما على قساوسة فى منتصف العمر، استمروا العمل السياسى بلباس دينى أو أنها تحبذ مثل هذه المظاهرات أيا ما يأتى من ورائها. وكلا الاحتمالين خطير.

توضيحات المجلس العسكرى

بعد اعتراف الأنبا هيدرا، جاءت توضيحات المجلس العسكرى فى لقاء صحفى موسع عقد يوم الأربعاء ١٢ أكتوبر، وخلصتها أن جنود الجيش المكلفين بتأمين

مبنى التلفزيون، لا يحملون أسلحة، وإلا كان الوضع أكثر مأساوية، وأنهم تعرضوا للاعتداء غير المبرر وبأشكال عنيفة، وأن الجيش ليس طرفا في مواجهة جزء من الوطن، وأنه لا يستبعد أن يكون هناك طرف ثالث استغل المظاهرة وحولها إلى معركة، ولكن لا يجزم بذلك، والأمر منوط بجهات التحقيق، وأن جزءا من المتظاهرين كان يحمل أشياء غريبة وأسلحة وعصى، وأن الجيش كان وسيظل جيشا لكل المصريين بدون تفرقة، ولذا سيواجه بحزم أى أمور مماثلة في المستقبل، ولن يتهاون في مواجهة هؤلاء الذين يطالبون بحماية دولية، وأنه يضع كل ما لديه من حقائق أمام جهات التحقيق القضائية. وأخيرا، أن شهداء الجيش، وتمسكا بمبدأ أصيل في العسكرية المصرية، قد تم تشييع جنازاتهم سرا، حتى لا يحدث ما لا يحمد عقباه.

ومن سمع العبارة الأخيرة التي تكررت مرات عدة في المؤتمر الصحفي، أدرك على الفور أن هناك شهداء كثيرين من الجنود قضوا بالرصاص أو بالحرق في مركباتهم العسكرية أو بالطعن بآلة حادة أو نتيجة الضرب بالعصى المحملة بالسكاكين والخناجر المخفية بدقة نحبهم، ولم يعلن عن ذلك، لأنه لو جرت جنازات شعبية لهم، لتحوّلت مصر إلى أتون من العنف الشعبى، وربما حرب أهلية تهلك الزرع والضرع، ولا يبقى مسجد أو كنيسة. فكان القرار الصائب أن تصمت جنازات الجنود الشهداء في سبيل الوطن.

٨- المسكوت عنه.. تحية إجلال وتقدير لشهداء القوات المسلحة (الأهرام المسائي ١٥/١٠/٢٠١١)

يبدو أننا بحاجة لمزيد من الوقت حتى تكتمل صورة ما حدث في ماسبيرو مساء الأحد الماضي، وأن نعطي الفرصة لجهات التحقيق للتوصل إلى استنتاجات موثقة وواقعية حول هؤلاء الذين استباحوا وطنهم سواء بالكلمة القبيحة والتحريض المذموم والكذب المتعمد، وأخيرا الاعتداء على جنود تأمين مبنى الإذاعة والتلفزيون بالصورة التي سجلتها المقاطع المصورة المنشورة على شبكة الانترنت والتي أذاعتها بعض وسائل الإعلام العربية والدولية، وما ترتب على ذلك من سقوط قتلى ومصابين.

غير أن انتظار الحقيقة كاملة لا يؤخر إبداء بعض الملاحظات السريعة خاصة في ضوء ما صرح به الأنبا هيدرا أسقف أسوان والمعلن في قناة الكرامة القبطية بأنه لم تكن هناك كنيسة في قرية المريناب وبالتالي لم تحرق كنيسة ولم يتأذ مسيحي في القرية، وكذلك في ضوء المقاطع المصورة لبعض القساوسة المتضمنة تهديدات بالموت الشنيع لمسئول رسمي يمثل الدولة المصرية بحجم محافظ، وكلمات خشنة وقاسية وتهديدات للمشير لا يتصور المرء صدورها عن رجل دين يدعو للمحبة والسلام، فضلا عن صيحات بعض المتظاهرين يتصدرون مظاهرة الأحد الدامي بأن هذه الأرض أرض مسيحية وعلى المسلمين الرحيل عنها.

وأولى هذه الملاحظات أننا أمام تطور نوعي في جزء من الخطاب الديني المسيحي يدعو إلى العنف الصريح والذي يعاقب عليه القانون، وأتصور أن على قيادة الكنيسة الأرثوذكسية أن توضح لنا الطريقة التي يتم بها الآن التوعية الدينية داخل الكنائس سواء للقساوسة والكهنة أو للمؤمنين أنفسهم، ويخطئ هنا من يظن أن

شأن الكنيسة هو شأن يخص المسيحيين وحسب، لا يجوز الإفصاح عنه. إنه شأن وطنى يخص المصريين جميعا فمن يدعو بعض المصريين لقتل البعض الآخر بالموت الشنيع يهمنى ويؤثر على حياتى ووجودى بقدر ما يثير داخلى وداخل المصريين جميعا القلق الشديد حول العلاقة مع الآخر فى الوطن.

ثانيا: إن المقاطع المصورة المليئة بالتهديدات والكلمات الخشنة والإشارات غير المهذبة تتطلب أولا محاسبة من داخل الكنيسة قبل المحاسبة القضائية التى هى بيد جهات التحقيق الرسمية.

ثالثا: إن من الخطورة بمكان أن يُنصَّب بعض المصريين أنفسهم فى خانة العداء مع الجيش وقيادته إلى الحد الذى يترتب عليه اعتداء ممنهج كالذى حدث، ونتج عنه شهداء عسكريون ومدنيون، ومن الخطورة أيضا أن يُنصَّب بعض الإعلاميين والسياسيين أنفسهم كدعاة ومحرضين على الجيش المصرى كالذى يحدث منذ فترة طويلة، وما حدث فى ماسبيرو يوم الأحد الماضى هو نتاج لهذه الموجة من التحريض، وإن استمر الأمر على هذا النحو كما يحدث بالفعل فى أدوات إعلامية عديدة فنحن أمام لعب بالنار وتدمير للوطن. ولهؤلاء جميعا نقول لهم اتقوا الله فى وطنكم ودماء المصريين ويكفى أنكم تحملون وزر الدماء التى سالت من الجنود ومن المتظاهرين أنفسهم.

رابعا: نقول للذين ينكرون على الجيش تضحياته من أجل مصر الوطن والناس، كفى عبثا، وللذين يشككون فى سقوط شهداء من العسكريين نتيجة الاعتداءات التى جرت وسجلتها عدسات المحترفين والناس العاديين، نقول لهم أيضا كفى عبثا بمشاعر الناس، وكفى عبثا بدم شهداء القوات المسلحة، وكفى عبثا بآلام أسرهم وزملائهم وأصدقائهم، وإذ توجه تحية إجلال وتقدير لكل جنودنا البواسل ولكل

قيادة عسكرية أيا كانت رتبته، نقف إجلالا واحتراما لكل الشهداء الذين سقطوا
ونقدم لأسرهم كل التعازى الواجبة فقد ضحوا من أجلنا جميعا وأقل ما نقدمه لهم
أن نذكرهم بالوفاء والتقدير.

وخامسا: أما الذين ينكرون على الجيش المصرى أنه أثر الجنازات الصامته لشهداء
الوطن منعا لما لا يحمد عقباه. فنقول لهم ألا تتصورون ما الذى يمكن أن يحدث
إن جرت جنازات علنية للجنود الشهداء فهل تريدون حريا أهلية لا تبقى كنيسة ولا
مسجدا ولا حتى وطننا اتقوا الله فهذا خير لنا جميعا.

٩- جمعة ١٨ نوفمبر.. بين تسليم السلطة وحقيقة استعراض القوة (سويس إنفو ١٨/١١/٢٠١١)

ساعات محدودة وتتطلق فعاليات مظاهرات جديدة تحت عنوان جمعة المطلب الوحيد، كان في البدء متعلقا بإعلان جدول محدد لتسليم السلطة إلى سلطة مدنية منتخبة، ثم تطور إلى إسقاط ما يعرف بوثيقة د. على السلمي نائب رئيس الوزراء، وهي الوثيقة المتعلقة بمبادئ أساسية للدستور المصري الجديد المقرر أن تصدره جمعية تأسيسية تشكل بعد الانتخابات البرلمانية المقبلة. وفيما بين هذين المطلبين، توجد عشرات المطالب الأخرى، بحيث أصبح الأمر مزيجاً من استعراض القوة الحزبية وأهداف انتخابية للتيارات السلفية ولحزب الإخوان المسلمين معاً، ومحاولة إثبات الذات الثورية وتوظيف فرصة إعلامية لمتابعة الهجوم على المجلس العسكري والحكومة والتشكيك في نيّاته كما هي عادة بعض الشخصيات والمنظمات الشبابية.

مطلب متناقض

يذكر أن مطلب تسليم السلطة وتحديد جدول صارم لها لا يتعدى منتصف العام المقبل كما تطرحه القوى الإسلامية وبعض الائتلافات الشبابية وشخصيات تطمح للرئاسة، يمثل لدى بعض المراقبين خروجاً على الإعلان الدستوري، إذ كيف يمكن إجراء انتخابات رئاسية دون صدور دستور يحدد طبيعة النظام السياسي ومهام رئيس الجمهورية وحدود دوره. اللهم إلا إذا أراد هؤلاء المتطلعون للرئاسة قبل إصدار دستور محدد المعالم أن يعيدوا تجربة حكم استبدادي واسع الصلاحيات وبلا رقابة أو محاسبة، مما لا يستقيم مع ثورة شعبية قامت ضد رئيس تمتع بصلاحيات واسعة دون رقابة، فكان الحساب عسيراً.

فضلا عن كونه مطلباً متناقضاً مع عملية تسليم السلطة التي بدأت بالفعل من خلال الدعوة إلى الانتخابات البرلمانية، والتي ستقود إلى تشكيل برلمان يقوم بالمهام الرقابية والتشريعية، يتلوها صياغة الدستور والانتخابات الرئاسية في حدود ستة أشهر إلى ثمانية أشهر من تاريخ تشكيل الجمعية المكلفة بوضع الدستور. وهو جدول واضح بمستوياته المختلفة، وإن كان يتسم بقدر من المرونة من حيث الزمن وبما لا يزيد على شهرين إلى أربعة أشهر. ويتوقف الأمر على مدى سرعة إنجاز الدستور والاستفتاء عليه، فإن انتهى الأمر من خلال الجمعية التأسيسية في غضون ثلاثة أشهر، يصبح ممكناً إجراء الانتخابات الرئاسية في غضون نوفمبر ٢٠١١، وإن تأخر عمل الجمعية التأسيسية شهرين أو ثلاثة أشهر أخرى، فسوف تجرى الانتخابات الرئاسية في يناير ٢٠١٢ على أقصى تقدير. ورغم وضوح عملية انتقال السلطة على هذا النحو، ينكر المعارضون وجودها.

ضد مدنية الدولة

اختصاراً، لم تعد جمعة المطلب الوحيد، وإنما المطالب المتعددة المتناقضة والمتضاربة. وفي المقابل ترى القوى الرافضة للمشاركة في هذه المظاهرة باعتبارها مظاهرة عشوائية ليست محل اتفاق وترتبط فقط بمصالح انتخابية ضيقة لأطراف بعينها، ومتعجبة من رفض مبادئ أساسية للدستور تضمنتها وثيقة السلمى، تعكس توافقاً عاماً — بغض النظر عن الخلاف حول مبدأين يتعلقان بالجيش — وتم التفاوض بشأنها في الأشهر الماضية بين العديد من القوى السياسية وتوافقت عليها تيارات وقوى وأحزاب عديدة، ومعتبرة أن النزول إلى الشارع في هذا التوقيت الحرج قبل الانتخابات البرلمانية بوقت قصير لا علاقة له بالوثيقة القابلة للحذف والإضافة والتعديل، وإنما برفض مبدأ مدنية الدولة ذاته، ومبدأ الدولة الديموقراطية الحديثة الذى لا تنازل عنه.

وثيقة د. السلمي وعنوانها الرسمي «مشروع مبادئ أساسية لدستور الدولة المصرية الحديثة» هي نتاج لمزج ١٨ وثيقة سابقة أصدرتها قوى سياسية ليبرالية وإسلامية ومنظمات وشخصيات عامة، دارت جنيعة حول مبادئ رئيسية لا خلاف عليها يفترض أن يتم تضمينها في الدستور الجديد، تعكس التوافق الشعبي العام وتمنع احتمال أن يصوغ الدستور أغلبية برلمانية من لون سياسي وإيديولوجي واحد، لما في ذلك من خطر داهم على الدولة المصرية ذاتها.

بهذا المعنى لا توجد خلافات كبرى إزاء الوثيقة ذاتها، فمبادئها تدور حول هوية الدولة المصرية دولة مدنية ديمقراطية تحمي حقوق الإنسان وتمنع التمييز لأي سبب كان، وتلتزم الحريات والمواطنة، ودينها الإسلام ولغتها العربية، وتؤكد حق تابعي الأديان الأخرى الاحتكام لشرائعهم دون تدخل أو افتئات.

وثيقة إلزامية أم استرشادية

ورغم التوافق الوطني العام على هذه المبادئ، ثار الجدل الكبير على مستويين؛ الأول ما يتعلق بمدى إلزامية الوثيقة، والثاني حول بعض المبادئ التفصيلية.

فيما يتعلق بإلزامية الوثيقة، ظهر تياران عريضان؛ الأول نادى به قوى مدنية وليبرالية، دعت إلى إصدار الوثيقة بعد تعديل البنود الثلاثة محل الاختلاف في صورة إعلان دستوري مكمل، حتى يصبح لها قوة الإلزام وبما يحمي مدنية الدولة، وإلا فلا معنى لها إن ظلت مجرد وثيقة استرشادية يمكن الإطاحة بها عند الضرورة.

أما التيار الثاني وتمثله القوى الإسلامية فيصر على أن الوثيقة استرشادية بوجه عام، والالتزام بها هو أمر معنوي لا أكثر ولا أقل، ولن يوقع عليها فقط، ولا تلزم

أى قوة ترفض الوثيقة كلاً أو جزءاً . وأنها فى كل الأحوال محاولة للإطاحة بثمار الفوز الانتخابى المتوقع.

يلاحظ هنا أن الاختلاف حول حجم الالتزام بمبادئ أساسية فى الدستور الجديد مرتبط أساساً بخلاف أيديولوجى عميق حول هوية الدولة المصرية، وهل ستكون دولة دينية أو مدنية ديمقراطية أو مدنية ذات مرجعية إسلامية. ومرتبطة أيضاً بتخوفات عميقة تسود التيار المدنى بوجه عام بأن تأتى الانتخابات البرلمانية بأغلبية دينية لا تراعى الحقوق والحريات والتنوع الاجتماعى والفكرى والسياسى الموجود فى المجتمع، وتستغل المشاعر الدينية وتدنى المستوى التعليمى لقطاعات عريضة من المصريين فى الانقلاب على الهوية المدنية للدولة المصرية.

ثلاثة مبادئ جدلية

مستوى الاختلاف الثانى تعلق بثلاثة مبادئ تضمنتها الوثيقة، مبدأ أن منهما يتعلقان بالقوات المسلحة إضافة إلى مبدأ يتعلق بتشكيل الجمعية التأسيسية التى ستكلف صياغة ائدستور الجديد . وهنا حدث الخلط المتعمد من قبل قوى إسلامية وسلفية بين المبادئ المتفق عليها وبين تقنين دور القوات المسلحة فى الدستور المنتظر وكيفية مراقبة وظائفها وحجم السرية الذى يجب الالتزام به عند البحث فى أمور تخص الجيش وتتعلق بالأمن القومى .

امتد الخلط بين ما يقوم به المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى إدارة البلاد والجدل حول بعض القرارات الجارية، وبين دور القوات المسلحة كمؤسسة قومية وظيفتها الرئيسية حماية البلاد أرضاً وشعباً، وردع مصادر التهديد المختلفة . وهو ما أوقع بسطاء المواطنين فى ارتباك شديد .

دولة فوق الدولة

كان الانتقاد البارز للمبدأين المتعلقين بالقوات المسلحة أنهما يجعلان هذه المؤسسة فوق القانون وفوق الدستور ودولة فوق الدولة، وتمحورت بعض المطالب حول إخضاع كامل للقوات المسلحة للرقابة البرلمانية المفتوحة، أو تعديل هذه البنود بما يوفر السرية المطلوبة للأمور الخاصة بالقوات المسلحة باعتبارها مؤسسة ذات وضع خاص من جانب وإيجاد صيغة للرقابة البرلمانية المنضبطة على أعمالها من جانب آخر. وبذلت محاولات للتوصل إلى صيغ توافقية تراعى إبعاد شئون القوات المسلحة عن التجاذبات الحزبية والبرلمانية، ولكنها لم تصل إلى نهايتها بعد.

مغالبة وليست مشاركة

كما كان الانتقاد البارز من القوى الإسلامية تحديدا للمبدأ المتعلق بأسس تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور، أنها تُلغى الإرادة الشعبية القائمة على الانتخاب. فوفقا لما ورد في مشروع وثيقة د. السلمي أن تشكيل هذه الجمعية التأسيسية ذات المائة عضو يجب أن يشمل كل فئات المجتمع من نقابات ومنظمات سياسية، وأن يكون ٨٠ عضوا في الجمعية التأسيسية من ممثلين عن المؤسسات المختلفة والمجتمع المدني والإعلاميين والفنانين والفلاحين والعمال، والأكاديميين والقضاة. ويأتى العشرون الباقون من البرلمان المنتخب، بحيث لا يزيد الممثلون عن تيار معين داخل البرلمان بعينه على خمسة ممثلين، وتترك الفرصة لباقي التيارات أن يكون لها ممثلوها.

لم يرض الإسلاميون على هذه الصيغة، إذ يعتقدون أنهم سوف يحصلون على الأغلبية الكاسحة في البرلمان الجديد، وبالتالي سيكون لهم الحق في تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور، وسيكون لهم الحق في وضع الدستور الذي يعكس تصورهم للدولة المصرية باعتبارهم الأغلبية.

عند هذا الحد تبخرت كل المقولات التى أطلقتها رموز إسلامية من قبل حول المشاركة وليست المغالبة، وظهر الأمر على حقيقته كمغالبة وليست مشاركة. كما تبخرت تماما كل نيات التوافق الوطنى حول الأمور الجوهرية بين الإسلاميين والليبراليين. ومن ثم كان طبيعيا أن تعلن قوى حزبية رئيسية فى التيار الليبرالى كحزب الوفد والأحرار المصريين والناصرين والجبهة المصرية للتغيير السلمى وغيرها عن امتناعها عن المشاركة فى جمعة المطالب المتناقضة. بينما شاركت ائتلافات شبابية معتبرة أن هذه المشاركة ضرورية حتى لا تترك ميدان التحرير لتيار بعينه، بما يعطى انطبعا خاطئا عن الثورة ومصيرها.

يلفت النظر هنا أن محاولات البحث عن مخرج للمبادئ الثلاثة محل الاختلاف كانت تتم تحت تهديد القوى السلفية وحزب الحرية والعدالة بالنزول إلى الشارع لإسقاط الوثيقة تماما وإبعاد د. السلمى عن الحكومة، مما جعل الأمر أقرب إلى حلبة ملاكمة بلا ضوابط، وليس مباحثات سياسية من أجل التوافق لما يحمى الوطن ويجنبه مخاطر المواجهة الشعبية.

١٠- بدائل مصر الحائرة : «مطالب التحرير» أم «تأييد العباسية؟» (سويس إنفو ٢٦/١١/٢٠١١)

ميدان التحرير الأشهر فى قلب القاهرة يزأر مرة أخرى، غير أن ميدان العباسية دخل الحلبة ليخضم من الرصيد المعنوى والإعلامى لمتظاهرى التحرير الذين احتكروا الحديث باسم الثورة. لقد نزلت الأغلبية الصامتة لترفع علم البلاد دون أى شئ آخر، وترسل رسالة قوية لكل من يعنيه الأمر بأن أغلبية الناس لها أيضا كلمتها وعلى الجميع أن يحترمها ويضعها فى الاعتبار.

وبينما كانت صيحات الشباب والفتيات الغاضبة فى التحرير تدين المجلس العسكرى وتطالب برحيله فوراً وتسليم البلاد إلى مجلس رئاسى غير منتخب من ثلاث شخصيات تكون له كل الصلاحيات التنفيذية والرقابية والتشريعية دون رقابة من أحد أو دون استشارة من أحد، كان ميدان العباسية ملئاً بمواطنين من كل فئات المجتمع وطبقاته ومن كل أجياله دون استثناء. ووفقاً لما استطعت رصده ميدانيا ظهيرة الجمعة ٢٥ نوفمبر، كانت اللافتات جميعها مؤيدة لبقاء المجلس العسكرى ليتم مهمته حسب الجدول المعلن من انتخابات برلمانية ودستور وانتخابات رئاسية حتى نهاية يونيه المقبل، ومؤيدة للدكتور كمال الجنزورى كرئيس لحكومة إنقاذ وطنى، وفى الآن نفسه رافضة فى عبارات قاسية أحيانا شخصيات بعينها يُصر عليها متظاهرو ميدان التحرير كمنقذين للوطن. وكانت الصيحات تعلو لتقول : «يا مشير يا مشير.. مصر أكبر من التحرير»، ورافضة فى الآن نفسه أداء القنوات الفضائية المصرية الخاصة والعربية ومعدى برامج بعينها باعتبارهم مضللين وكاذبين وسببا رئيسيا فى تخريب الوطن حسب ما كان مرفوعا من شعارات.

الأسبوع العصيب

كانت مظاهرات الجمعة الرافضة في التحرير والمؤيدة في العباسية بمثابة ختام مثير لأسبوع عصيب، جرت فيه أحداث جسام، وصور الإعلام مكتوبا ومرثيا مجريات الأحداث باعتبارها لحظة فارقة تنزلق فيها مصر إلى انهيار كامل، وإنها بحاجة إلى منقذ يطيح حكم العسكر، وينطلق تحديدا من ميدان التحرير ويفرض ظلالة على الجميع دون محاسبة أو حتى عبر تفويض انتخابي شعبي حسب القواعد الديمقراطية.

وعلى وقع صيحات الشباب الغاضب في ميدان التحرير في قلب القاهرة منذ مطلع الأسبوع، كانت هناك محاولات متكررة يشارك فيها تلاميذ المدارس الإعدادية وأعضاء روابط مشجعي أندية رياضية شهيرة للهجوم على مبنى وزارة الداخلية القريب من الميدان، وتصاحبها طلقات الغاز المسيل للدموع التي أطلقها الجنود وهم يدافعون عن مبنى وزارتهم. وبينما تساقط عدد من الشهداء وكثير من المصابين مدنيين وعسكريين، جاءت التغطيات الإعلامية والصحفية ملتهبة تصب جام غضبها على المجلس العسكري إجمالا وقائده تحديدا، فضلا عن تصريحات لرموز سياسية بأن هناك طرفا ثالثا أطلق الرصاص في اتجاه كل من الجنود والمتظاهرين.

في الآن نفسه كانت هناك هجمات متزامنة على مدى عدة أيام من متظاهرين، البعض منهم حمل قنابل مولوتوف وقطعا من الحديد وبنادق خرطوش، على ١٥ مديرية للأمن في عدد من المحافظات المصرية، مما دفع الجيش إلى نشر قوات لحماية أقسام الشرطة والفصل بين المتظاهرين ومباني الأقسام والمديريات الأمنية المستهدفة. بينما ذكر موقع «اليوم السابع» الإخباري أن هناك قيادات في وزارة الداخلية محسوبة على الوزير العادلي الأسبق ومتورطة في تنظيم بعض الهجمات

على أقسام البوليس بهدف تأزيم الأوضاع الأمنية. ويشير سامح عاشور نقيب المحامين المنتخب قبل أيام قليلة إلى أن الأوضاع فى الداخلية غير مفهومة، فى إشارة إلى صراعات داخلية وتصفيات حسابات ربما تفسر بعض الهجمات على أقسام البوليس فى أكثر من محافظة ومدينة. غير أن الأمر يظل فى عداد التحليلات التى تتطلب الحقائق الثابتة.

من يسيطر .. ومن يفقد سيطرته

بدأت الأمور لوهلة وكأن المجلس العسكرى غير قادر على السيطرة على مجريات الأحداث، وأن فراغا فى السلطة قد فرض نفسه لا سبيل للملئ إلا عبر الاستجابة الكاملة دون مناقشة لأطروحات الائتلافات الشبابية. كما بدأ الأمر لدى آخرين وكأن البلاد تواجه خطة مدروسة لمنع الانتخابات عبر الهجمات المتكررة والمتزامنة على أقسام للشرطة ومديرى الأمن ومقار المحافظات فى أكثر من مدينة ومركز كبير، ومن ثم منع وصول قوى سياسية بعينها إلى السلطة عبر الانتخابات.

لقد شعر المصريون بخطورة الموقف وأن بلدهم يتعرض لمحنة كبيرة، خاصة أن البورصة المصرية كانت تخسر يوميا ما يقرب من ٩ مليارات جنيه مصرى، فضلا عن الخسارة الكاملة للموسم السياحى الشتوى الذى بدأ قبل الأحداث واعداء، وبعدها انتهى أمره ولو إلى حين.

كان الأمر مزيجا من المتناقضات ولكنه شكل ما يمكن وصفه بالانقلاب المدروس على الاستفتاء الذى أيده ٧٧٪ من المصريين فى ١٩ مارس الماضى، والذى تضمن خطة نقل السلطة التى التزم بها المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وما زال ملتزما بها.

رغم كل شئ.. الشعب ما زال مؤيدا للجيش

وفى ظل هذه التطورات والمطالبات فى ميدان التحرير بالخروج الفورى للمجلس العسكرى من المشهد السياسى، كانت المفارقة الكبرى أن استطلاعات الرأى تقول غير ذلك، فهناك رصيد من الثقة لدى جموع المصريين فى جيشهم وفى قيادة هذا الجيش. إذ خرج موقعان إخباريان بنتائج استطلاع رأى حر للقراء بتاريخ ٢٤ نوفمبر حول الموقف من الرحيل الفورى للمجلس العسكرى، فنسبة ٦١٪ من قراء موقع «مصر الإخبارى» من إجمالى خمسة آلاف قارئ شاركوا فى الاستطلاع قالوا (لا) للرحيل الفورى للمجلس ومع بقاءه، وقال ١٩٪ أنهم مع المجلس لاستكمال المرحلة الانتقالية، وقال ٢٠٪ فقط أنهم مع رحيل المجلس.

وفى الاستطلاع الثانى قال ٣, ٧٠٪ من قراء موقع «اليوم السابع» (لا) للرحيل الفورى للمجلس وأنهم مع استكمال إدارته لما تبقى من المرحلة الانتقالية وإجراء الانتخابات فى مواعيدها المعلنة.

وتبقى الدلالة الأهم هنا حين نعرف أن موقع «اليوم السابع الإخبارى» الإلكتروني يتضمن الكثير من الانتقادات للمجلس العسكرى، ومع ذلك قال ٧٠٪ من قرائه نعم لبقاء المجلس. فيما كشفت النتيجة بحق مدى انفصال القراء عن حالة التحريض الإعلامى المنهجى الذى برع فيه بعض الإعلاميين المصريين من أجل رفع رصيد الإعلانات فى برامجهم ومطبوعاتهم، وليذهب الوطن إلى الجحيم.

لقاء الخروج من الأزمة

وفى ظل هذه التطورات السريعة والمتلاحقة جاء تأكيد المجلس العسكرى بعد لقاء مع ممثلى عدد من القوى السياسية من بينهم الإخوان والوفد والحزب الديموقراطى

الاجتماعى وشخصيات مرشحة للانتخابات الرئاسية على إجراء الانتخابات البرلمانية الأولى فى موعدها المقرر ليضيف لدى متظاهرى التحرير سببا آخر للسخط على المجلس العسكرى، بينما رأتها أحزاب كبيرة المخرج الوحيد الآمن من الأزمة التى تمر بها مصر الآن. وشمل الاتفاق أيضا تشكيل حكومة جديدة وإنهاء مظاهر العنف من قبل الشرطة وتعويض أسر الشهداء والمصابين والإفراج عن الشباب الذين تم القبض عليهم فى المظاهرات، والانتهاء من الانتخابات الرئاسية بحد أقصى نهاية يونيه ٢٠١٢.

الاتفاق بهذا المعنى تضمن كثيرا من مطالب الميدان التى كانت مرفوعة حتى حينه، لكن متظاهرى التحرير فضلوا البقاء حتى يتم فرض أسماء بعينها، ويرحل المجلس العسكرى فورا من المشهد السياسى. أما القوى الحزبية الكبيرة المؤيدة لإجراء الانتخابات فى موعدها فقد وجدت بنود الاتفاق مبشرة وخطوة كبرى للخروج من المأزق.

وفى كلمة المشير التى لخصت الأمر فى اليوم التالى وأكدت أن الانتخابات فى موعدها ووجود رئيس منتخب قبل نهاية يونيو ٢٠١٢، يلفت النظر ثلاثة عناصر، أولها التأكيد المتكرر أن الجيش غير طامع فى السلطة، وأنه مُصر على العودة إلى ثكناته بعد أن يسلم السلطة إلى سلطة مدنية منتخبة وفقا للجدول الزمنى الجديد والذي يختصر أكثر من ستة أشهر من الجدول السابق، والثانى الإشارة إلى قسوة النقد الذى يوجهه الإعلام المصرى إلى المجلس العسكرى وعدم مراعاته الحقائق والظروف التى يعمل بها المجلس لاسيما قيامه باستشارة كل القوى قبل الإقدام على أى خطوة أو إصدار أى قرار، والثالث أن المجلس العسكرى على استعداد للرحيل الفورى من المشهد السياسى إذا أراد الشعب ذلك ولكن عبر استفتاء.

والعنصر الثالث تحديدا فتح الباب للجدل حول البديل الجاهز لتسلم السلطة دون انتخابات أو تفويض شعبي، ومن هنا شعرت الطبقات الشعبية بالقلق الشديد من احتمال كهذا، ومن ثم قررت أن تدلى بكلمتها عبر ميدان العباسية.

الحكومة .. جديدة أم للإنقاذ الوطنى؟

وكما كان الانقسام حول أهمية الانتخابات فى هذه اللحظة الزمنية الساخنة، تولد انقسام آخر حول طبيعة الحكومة التى ستخلف حكومة الدكتور د. عصام شرف التى قدمت استقالتها عقب المواجهات مع متظاهرى التحرير كنوع من الشعور بالمسئولية المعنوية الجماعية تجاه أرواح الشهداء، ومساهمة منها فى تخفيف أسباب التظاهر، وإعطاء فسحة للقوى السياسية أن تبحث عن شخص مقبول جماهيريا يدير ما تبقى من المرحلة الانتقالية بالتعاون مع المجلس العسكرى.

غير أن استجابات متظاهرى التحرير الأولية رفضت اختيار المجلس العسكرى الدكتور كمال الجنزورى، رئيس الوزراء الأسبق، بحجة أنه من رجال النظام المباركى، وأن تقدمه فى السن يحول دون أن يكون ملائما لمتطلبات حكومة إنقاذ وطنى. فى حين بدأت أولى تصريحات التأييد القوى لهذا الاختيار من قبل د. سليم العوا وهو القانونى المخضرم وأحد المرشحين المحتملين للانتخابات الرئاسية، والذى يُعد محسوبا على التيار الإسلامى وأحد رموزه البارزين.

التقارير الصحفية بدورها كشفت عن شروط د. محمد البرادعى إذا قبل منصب رئيس حكومة الإنقاذ، حيث طالب بصلاحيات مفتوحة فى كل شىء دون مراجعة من أحد وأن يختفى المجلس العسكرى فى لحظة بصر. بينما اعتذر آخرون مفضلين انتظار فرصة أخرى.

المطالب المتغيرة

يذكر هنا أن القوى الموجودة في ميدان التحرير تعكس تنوعا شديدا من الأفكار والمطالب والإيديولوجيات والأجيال. والغالب عليها الائتلافات الشبابية وحركات تعتبر نفسها أنها قادت ثورة يناير وأسقطت نظام مبارك وتستحق أن تقود البلاد بدون انتخابات أو تفويض من أحد حتى ولو كان الشعب نفسه. ويشاركها قوى إسلامية سلفية موزعة على عدد من الأحزاب، ورموز مدنية متنوعة، ولديهم أفكار أخرى بعيدة الصلة عما تطرحه الائتلافات الشبابية كل لحظة.

هذا التنوع في ميدان التحرير بين ذوى المرجعية الإسلامية وذوى القناعات المدنية، عكس نفسه في قائمة عريضة من المطالب التي يُصر عليها المتظاهرون، بعضها لا خلاف عليه مثل محاسبة قيادات الشرطة التي تسببت في قتل المتظاهرين وتعاملت معهم بأساليب قاسية لا تمت للثورة بصلة، خاصة في يومى السبت ١٩ نوفمبر والأحد ٢٠ نوفمبر اللذين شهدا مقتل عدد كبير من المتظاهرين ومن المهاجمين على مديريات الأمن. أما البعض الآخر فجاء معبرا عن تنوع المرجعيات الإيديولوجية والفكرية، ناهيك عن محاولات لعرض أفكار متغيرة لكى تتناسب مع التطورات المتلاحقة، مما أوضح أن الميدان ليس على قلب رجل واحد، وليس لديه رؤية شاملة لإدارة دولة بحجم مصر.

طرح الشباب أيضا أسماء بعينها لتتولى هذه الحكومة الإنقاذية أبرزها د. محمد البرادعى و د. عبد المنعم أبو الفتوح، والمحامى وأستاذ القانون د. حسام عيسى والمستشار هشام البسطويسى. والمفارقة المثيرة أن مطالب الشباب لم تتضمن أى شىء عن إجراء الانتخابات في موعدها أو غير موعدها، أو الأخذ في الاعتبار التحفظات التى تقول بها قوى أساسية في الشارع المصرى على بعض هذه الشغوص

تحديداً، أو الاستحقاقات التي تضمنها استفتاء ١٩ مارس الماضى. وكان آخر ما طالب به الشباب فى ميدان التحرير أن يجرى استفتاء على مبدأ تشكيل مجلس رئاسى مدنى يحكم البلاد، دون تحديد الهدف من ذلك، وعلاقته بالانتخابات الرئاسية المقبلة.

لا .. لمصادرة رأى الشعب

بدأت هذه المطالب لدى قوى شعبية وسياسية بمثابة وصفة لوضع البلاد على بداية حرب أهلية، باعتبارها تصادر حق الشعب فى الاختيار وتتعالى عليه وتتحدث باسمه دون تفويض، وتتجاهل آلية الانتخابات كوسيلة ديموقراطية تكشف عن الأوزان النسبية لكل قوة سياسية ورديفها الاجتماعى، كما أنها تعكس رؤية لقوى شبابية ليست بالضرورة مقبولة من باقى التيارات ذات الرصيد الموثوق بها فى الشارع.

فى حين استنتج محللون أن مطالب المتظاهرين فى الميدان ليس الغرض منها بدء عملية ديموقراطية، وإنما الوصول إلى السلطة بأى شكل كان، مستغلين حالة الاستفار الإعلامى لنقد المجلس العسكرى وتحمله كل الأخطاء، وكأن الائتلافات الشبابية التى أهدرت فرصة ذهبية فى التواصل مع الشعب وبناء جذور حقيقية لها فى المجتمع عبر إنشاء حزب شبابى قوى أو حزبين قوين للمنافسة بحق فى الانتخابات البرلمانية، لم تخطئ أبداً وكانت كل خطواتها ملائكية.

يذكر هنا أن عدد الائتلافات الشبابية يفوق المائتى ائتلاف واتحاد ومنظمة سياسية، أغليبتها الساحقة غير معروفة ومجهولة البرنامج والقيادات، وفى أكثر الأحوال مجرد بيان يصدر باسم ائتلاف ما للتعليق على حدث أو لتعبئة الناس عبر الفضاء الإلكتروني وإثارتهم جنبا إلى جنب توجيه النقد القاسى للمجلس العسكرى، باعتباره غاصبا للسلطة التى يستحقونها دون غيرهم. أما بعض الرموز

الشبابية فقد اكتفت بالمبالغة فى النقد والظهور المكثف فى القنوات الفضائية وتأكيد استمرار الثأر من الجيش المصرى الذى اغتصب الحكم ووقف ضد الثورة حسب رؤيتهم، وكذلك تأكيد استمرار المواجهة مع وزارة الداخلية لأنها لم تتغير ولم تتطهر وفقا لقناعاتهم، و متمسكين فى ذلك بمقولة أحد السياسيين البارزين بأن «الداخلية يجب أن تُهدم تماما وتُهان وتُذلل ثم يُعاد بناؤها».

وتبعاً لفريق من الناقدين لهذا الطرح، فإن الائتلافات الشبابية وإن كانت فصيلاً حركياً وديناميكاً فى الفضاء الإلكتروني وفى تعبئة المظاهرات وتنظيمها فى أكثر من محافظة، فهذا لا يعطيها الحق فى احتكار الحديث باسم الثورة وباسم المصريين جميعاً، فهم أولاً وأخيراً مجرد فصيل سياسى، يبدو أنه يخشى المشاركة فى الانتخابات والكشف عن حجمه الحقيقى عبر هذه الآلية الديمقراطية.

من ضحى يستحق

فى المقابل تؤكد رموز شبابية أنه لولا تضحياتهم وتمسكهم بالتظاهرات الواحدة تلو الأخرى لما كان الكثير من القرارات الكبرى التى أصدرها المجلس العسكرى قد رأت النور، ولما حدثت محاكمات رموز النظام المخلوع، ولما صدر قانون العزل السياسى أو تمت الإطاحة بحكومة د. عصام شرف، والإطاحة بوثيقة السلمى التى كانت تعطى الجيش مبرراً للتدخل فى الحياة السياسية حسب رؤيتهم. وانطلاقاً من تلك القناعات الراسخة فإنهم سوف يستمرون فى الاعتصام فى قلب القاهرة، كما كان الحال فى فبراير الماضى، وصولاً إلى رحيل المجلس العسكرى من السلطة. لكن عموم المواطنين لديهم تقييم آخر، إذ يرون، ولديهم كل الحق، أنهم قدموا الكثير من التضحيات من أرزاقهم التى تأثرت بشدة، ومن أمنهم وأمانهم، وأنه ليس لأحد أن يزايد عليهم، وليكن التقدير والحساب عبر صندوق الانتخابات.

هنا نرصد قول أحد أعضاء المجلس العسكري في المؤتمر الصحفي الذي أُعلن فيه إجراء الانتخابات في موعدها «أن شباب المتظاهرين في التحرير قوة مهمة ولكنهم لا يمثلون كل الشعب المصري، ولا يحتكرون الحديث باسمه». ومع نزول الأغلبية الصامتة إلى ميدان العباسية رافضة أطروحات التحرير ومؤيدة إدارة المجلس العسكري للفترة الانتقالية، اكتملت صورة الواقع المصري حيث التنوع واستحالة احتكار الحقيقة من طرف بذاته.

ففي خضم هذا الجدل الصاخب، سوف تتم الانتخابات في موعدها، وسيؤمن الجيش كل المقار الانتخابية، حيث أعد أكثر من ١٢٦ ألف جندي مدربين جيدا لهذه المهمة الوطنية النبيلة حسب تصريح للدكتور سليم العوا الذي شارك في مباحثات خطة انتقال السلطة حتى يونيو ٢٠١٢.

وللمرة الأولى صار هناك برنامج زمني مختصر ومكثف في آن للإنهاء من إعداد دستور جديد في غضون شهر واحد، وانتخابات رئاسية تنتهي مع نهاية يونيو ٢٠١٢، وعندها سيكون لمصر برلمان منتخب ودستور جديد ورئيس منتخب، فهل سيبقى المتظاهرون في ميدان التحرير حتى ذلك التاريخ، تاركين كل هذه الخطوات الجبارة تحدث بعيدا عن مشاركتهم الإيجابية والفعالة، مكتفين فقط برفع الشعارات والفضب على ما يحدث؟

كثيرون يعتقدون أن دوران العجلة كفيل بتصحيح الأوضاع، ومن ثم كشف الفطاء والتمييز بين المكتفين فقط بالصوت العالي والصراخ، وهؤلاء الذين يملكون جذورا عميقة في الشارع السياسي ويشاركون في بناء مصر جديدة وديموقراطية.

١١- جمعة ٢٣ ديسمبر.. ختام لفصل مثير أم بداية لفصل خطير؟ (سويس إنفو ٢٣/١٢/٢٠١١)

كعادة أيام الجمعة في مصر، استعداد مسبق للتظاهر وحشد للشباب وتعبئة إعلامية صارخة، يصاحبه ترقب لما سيحدث، ثم تداعيات تنتهي غالبا بالاحتكاك والصدام مع قوات الأمن، ويسقط الضحايا ويزداد الموقف سخونة وتتلقف الفضائيات الصور والمشاهد وتتشتر القصص والأحاديث والتعليقات، وترتفع الأصوات مرة أخرى تطالب المجلس العسكري بالانسحاب الفوري من ساحة السياسة، وتقديم السلطة لمدنيين غير منتخبين لا يعرف أحد من هم ولماذا هؤلاء تحديداً.

قصة مكررة ومطالب عديدة

القصة نفسها حدثت مرارا من قبل، وما قد يحدث اليوم الجمعة ٢٣ ديسمبر ٢٠١١ لن يختلف كثيرا عن السياق العام الذي تكرر من قبل، الاختلاف فقط هو في تفاصيل المشهد وعدد الضحايا ومكان الأحداث، وبعض الشعارات التي قد تُرفع للمرة الأولى. أما نجوم الحدث فهم أنفسهم الذين صالوا وجالوا في كافة الجمع السابقة، وصاروا بعدها نجوما وكواكب في عالم الثورة والاعتصام وانتقاد الجيش وتجريح قياداته والتأليب عليه كمؤسسة بقسوة غير مسبوقة وبدون مبرر، كما صاروا في نظر دوائر الإعلام الساخن دائما أبطال المواجهة المستمرة مع قوات الأمن والجيش، والشرفاء الأتقياء الذين يمنعون الحكومة من أن تدخل مقر عملها الطبيعي بسبب أنها ليست حكومة الثورة، وإنما حكومة المجلس العسكري.

هذه الجمعة يراها بعض منظميها لرد شرف النساء المصريات اللواتي تعرضن لإهانة كبرى بعد أن سُحلت إحدى المعتصمات في مواجهة مع أفراد الأمن قبل خمسة أيام، وظهرت صورها وقد تعرى جزء من جسمها تحت عباءة سوداء. ويراها آخرون وتحديدا الاشتراكيون الثوريون أنها جمعة بداية ثورة الغضب الثالثة وصولا

إلى إسقاط الجيش المصرى وتقسيمه وإنهاء الدولة المصرية بكل مؤسساتها ومن ثم بناء دولة جديدة للعدل والحرية!

وبين هذين الطرفين تتراوح المطالب الثورية بين مطالبة الحكومة بأن تحقق فوراً العدل الاجتماعى، رغم أنهم ينكرون الحكومة أصلاً ويرفضونها، وأن يُقدم المتسببون فى العنف وإهانة الثوار والنساء وقتل الشهداء إلى المحاكم فوراً والقصاص منهم، وأن يتم تسليم السلطة لمجلس رئاسى يقوده شخص بعينه لا يحصل فى استطلاعات الرأى العلمية المنهجية على أكثر من ١٪، بينما يطالب البعض بأن يتم تسليم السلطة إلى رئيس مجلس الشعب حين يكتمل انتخابه بعد أسبوعين. وهو ما يرفضه حزب الحرية والعدالة الفائز الأكبر فى الانتخابات حتى الآن باعتباره التوافقا على الإعلان الدستورى.

التعبئة ضد الجيش المصرى

كم هائل من المطالب بعضها واجب التطبيق كمحاسبة المتسببين فى العنف الأحمق سواء من الأمن أو من المتظاهرين أنفسهم، والآخر يدخل فى باب المستحيلات كالتسليم الفورى للسلطة. وكل ذلك فى بيئة يسودها رغبة فى التصعيد المستمر ضد الجيش من قبل ائتلافات شبابية تعتبر نفسها قائدة للثورة الشعبية ولم تحصل بعد على نصيبها من الحكم، ومن قبل شخصيات تسعى لدخول السباق الانتخابى المقبل للرئاسة وتصر على الظهور كفارس مغوار يمكنه أن يقود الثورة ويطهر البلاد من كل فساد، وفى الوقت نفسه تجاهل تام لنتائج الانتخابات التى أكملت جولتين من بين ثلاث جولات، وأسفرت على فوز أحزاب إسلامية بنسبة لا تقل عن ٦٠٪.

دفاعاً عن الدولة وجيشها

فى الجانب الآخر دعوة للتظاهر فى ميدان العباسية، دعت إليها ائتلافات الأغلبية الصامتة، من أجل حماية مؤسسات الدولة ودعم الجيش المصرى، الذى يتعرض

لحملة شرسة لم يتخيلها عموم المصريين من قبل. هؤلاء هم بسطاء المصريين الذين يرون مصالحتهم في استقرار الدولة وإتاحة الفرصة للمؤسسات أن تعمل في بيئة أقل توترا من أجل العبور الآمن من المرحلة الانتقالية إلى مرحلة المؤسسات المدنية المنتخبة، وهم الأكثر تضررا من وقف الحال الذي يسود البلاد، وهم الأكثر شعورا بقيمة الدور الذي تلعبه وزارة الداخلية والجيش في حماية أمن البلاد، وهم الذين يرتابون في دوافع الكثير من دعوات الاعتصام الدائم والثورة الدائمة رغم كل الخطوات المهمة التي اتخذت في المرحلة الماضية، وهم الذين تتجاهلهم القنوات الفضائية والصحف السيارة تماما، بل يتفنن كثير من الإعلاميين البارزين والصحفيين التأثيرين دائما في سبهم ولعنهم واعتبارهم خونة للثورة وامتدادا للنظام السابق، وأنهم في أفضل الأحوال مجرد عملاء لجيش البلاد يخرجون لتأييده بدافع من المال! وهنا الأمر الغريب والعجيب، أن جاء على مصر زمن يُدان فيه من يحب جيش بلاده ويدافع عنه لأنه جيش كل المصريين.

ختام لفصل مثير.. وبداية لفصل خطير

إنها جمعة تختتم فصلا مثيرا من الأحداث التي سبقتها والمرجح أنها سوف تفتح فصلا آخر تدل مقدماته على أنه فصل قد يكون خطيرا بكل المقاييس. خاصة في ضوء التحذيرات التي أطلقها مصدر مسئول بأن جهات سيادية - أى أجهزة الرصد والمخابرات - قد رصدت تحركات لعناصر داخلية وجهات أجنبية واتصالات وتمويلات من أجل تنفيذ مخطط يوم ٢٥ يناير ٢٠١٢ يستهدف الصدام مع القوات المسلحة وإشعال الحرائق وتخريب المنشآت العامة وإثارة الفوضى في البلاد، وتهيئة مناخ يستدعى طلب التدخل من جهات خارجية وفرض الوصاية على مصر.

كانت أحداث الأسبوع السابق تضمنت بالفعل مواجهات بين قوى الأمن والمعتصمين الذين أغلقوا مبنى مجلس الوزراء ومنعوا حكومة د. كمال الجنزورى من دخوله، وتطور الأمر إلى عمليات كروفر في محيط مجلس الوزراء ومجلس الشعب ومبان حكومية أخرى مهمة تقع في شارع القصر العيني الشهير القريب من ميدان

التحرير، ونتج عنها قتلى ومصابون أكثر من المدنيين وجنود الأمن والضباط، مما ألهب المشاعر وأثار غضبا شديدا، وزاد الأمر سوءا أن أكلت النيران المجمع العلمي الذى بنى فى نهاية القرن الثامن عشر، وكان يحتوى على ما يقرب من ١٨٠ ألف مخطوط وكتاب ووثيقة وخريطة نادرة وموسوعات تراثية شهيرة.

التحالف مع أطفال الشوارع

لقد بدا المشهد كله مجرد بروفة لما قد يحدث لاحقا، خاصة الظهور الكثيف لأطفال الشوارع والعاطلين والمسجلين خطر كفاعلين أصليين فى الأحداث، لاسيما ما تعلق بالاستفزاز الدائم والمنهجي لقوات الأمن التى تؤمن المباني الحيوية فى المنطقة، عبر إلقاء الحجارة المدببة وتوجيه السباب والشتائم لهم طوال الليل والنهار من خلال مجموعات تقترب من القوات لعدة ساعات تستفزهم قدر طاقتها التى لا تتوافر إلا لمن لديهم أسباب خاصة جدا من أدوية أو خلافة، ثم تختفى وتظهر مجموعة أخرى تفعل الشيء ذاته بنفس القوة والحماس والطاقة، وشمل الأمر إلقاء قنابل المولوتوف على قوات الأمن والمباني الحيوية بطريقة احترافية مما أدى إلى إحراق الدور الأول من مبنى مجلس الشعب والمجمع العلمي ومبنى وزارة الطرق والكبارى وجزء من مبنى مركز المعلومات التابع لمجلس الوزراء.

المثير فى الأمر هذا الكم الهائل من الصور ومقاطع الفيديو التى تجاهلها الإعلام المصرى المكتوب والمُشاهد إلا نادرا، والتى يظهر فيها الصبية الصغار وهم يقومون بإحراق المباني ثم يرفعون علامات النصر وكأنهم فى مواجهة مع عدو بغىض، أو إلقاء الحجارة وقنابل المولوتوف على قوات الأمن وهم فى فرح عارم ونشاط غير طبيعى يحسدون عليه.

وكما أظهرت الصور وبعض ما تسرب من التحقيقات التى تجريها النيابة العامة أن الكثير من أطفال الشوارع والعناصر الخطيرة كانت تمول من قبل أفراد غير محددين تماما حتى الآن من أجل القيام باحتلال ميدان التحرير والمشاركة فى الاعتصامات والقيام بالمواجهة مع قوات الأمن. وقد بدا الأمر وكأن هناك تحالفا

بين قوى شبابية ثورية أو ربما من فلول النظام البائد وبين هؤلاء المشردين والعاطلين من أجل إبقاء الوضع ساخنا وقابلا دوماً للاتفجار ومدعاة لنقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة. ولعل ذلك هو ما دعا بعض الرموز، كالدكتور أحمد زويل الحاصل على جائزة نوبل وعدد من نواب مجلس الشعب المنتخبين حديثاً، إلى التوجه نحو المعتصمين من الشباب الثائر بأن يفضوا الاعتصام ولو لمدة لمعرفة هوية هؤلاء الغرباء ولعزلهم ومن ثم الحفاظ على صورة الشباب الثائر نقية كما كانت سابقاً في إدراك المصريين. وهي دعوة لم تجد صدى إيجابياً. ومع تكرار المحاولات من قبل مشيخة الأزهر، بدأت استجابات بسيطة وهذا الوضع نسبياً قبل يومين من جمعة جديدة، استعداد لها الفرقاء، كل على قدر نياته وطاقته في الحشد والتعبئة.

الطرف الثالث .. من هو؟

من جهته، قدم المجلس العسكري تقويماً للوضع عبر مؤتمر صحفي لإحدى قياداته مشيراً إلى حقيقة تكرار السيناريو ذاته الذي يبدأ بالدعوة إلى مظاهرة سلمية، يتخللها أعمال عنف مدبرة من طرف ثالث، تؤدي إلى قتلى مصابين وأعمال تخريب. مشيراً إلى عمليات الاستفزاز التي يتعرض لها الجنود والضباط بطريقة باتت لا تحتمل، وربما كانت السبب في سلوكيات غير منهجية للجنود أثناء اشتباكهم مع المعتصمين.

وللمرة الأولى يظهر المجلس العسكري صورة جندي وحالته خطيرة نتيجة إصابته في كل أجزاء جسمه بآلة حادة، وجندي آخر وقد فقت عينه نتيجة إلقاء الطوب، متسائلاً أليس هؤلاء جنود الشعب المصري يدافعون عنه وعن الوطن ككل؟

لكن الكثير من السياسيين والإعلاميين لم يعيروا الأمر أدنى انتباه، وتجاهلوا البحث في فكرة الطرف الثالث الذي تشير دلائل عديدة على وجوده، وأصر البعض منهم على السخرية من وجود متآمرين يعملون ضد الوطن ككل، وأصرروا على تحميل الجيش كل المسؤولية، وعلى التعبئة ضد المجلس العسكري وكأنهم قيادات جيش الأعداء وليس جيش الأبناء والإخوة.

وضع مفزع ونخبة منفصلة عن الناس

وصل الأمر إلى ذروته فيما طرحه أعضاء ما يعرف بحركة «الاشتراكيين الثوريين» التي ظهرت على السطح حديثاً، بأن تحقيق أهداف الثورة يعنى إسقاط الجيش تماماً وإثارة صغار الضباط على قياداتهم وتقسيمه وجعله مجرد ميليشيات تتحالف مع فقراء الوطن من الأقباط تحديداً والنوبيين، حتى تسقط الدولة تماماً ومن ثم يُعاد بناؤها على أسس جديدة.

يبدو الوضع مفزعا، فأنصار الفوضى والتخريب وإسقاط الدولة وتقسيمها وتقديمها على طبق من فضة إلى أعدائها، لم يعودوا يعملون في السر، بل هم في العلن ودون خجل أو خوف، بل ويفتخرون بأنهم سيخربون بلدهم ويقسمونه وسيقلبون الجيش على بعضه بعضاً.

يبدو الوضع مفزعا أيضاً في أن النخبة السياسية والإعلامية السائدة والمتحكمة في الخطاب السياسى والإعلامى لا تشعر بفداحة الأمر، تجتزئ الأحداث وتركز على هوامشها وتتكبر أصلها وجذورها، وتصر بشدة على أن الجيش مخطئ، وكأنهم هم الملائكة بلا أخطاء، وتصر على إهالة التراب على كل خطوة عملها المجلس العسكرى بما فى ذلك الانتخابات الحرة التى لم تشهدها مصر من قبل، وتعمل على تعبئة الناس ضد الحكومة وضد اختيارات المصريين كما ظهرت فى صندوق الانتخابات، وتمهد تصريحا وتلميحا على صدام قادم بين الجيش والأحزاب الإسلامية الفائزة فى الانتخابات، وكأنها تمهد لتفجير البلاد لتعيش على الإثارة والتوتر والخراب. كما تصر على إدانة من يجرؤ على نقد الثوار وتحالفات البعض منهم مع أطفال الشوارع والمسجلين خطر، فيما تأكد لبسطاء المصريين أنها نخبة تعيش فى واد وأغلبية الشعب الذى يقدر الجيش ويحترم قياداته فى واد آخر.

الفصل الرابع

الشعب يقول كلمته

١ - محاكمة القرن.. مبارك ورموز نظامه (سويس إنفو ٢/٨/٢٠١١)

حسم الأمر، وبدأت محاكمة القرن، وتحديدًا محاكمة الرئيس المصري السابق حسنى مبارك فى تمام الساعة التاسعة من صباح الأربعاء ٣ أغسطس ٢٠١١.

حُسم الأمر لتبدأ واحدة من غرائب وأصعب المحاكمات التى لم تكن مُتصورة من قبل، كانت كالحلم الذى راود المصريين جميعا وأحاطت بها الشكوك حتى قبل لحظات من بدء وقائعها. فالرئيس المصرى يُعد نموذجا لرئيس مطلق الصلاحيات، وكأننا أمام أحد فراعنة التاريخ القديم، ولكنه فى لباس عصرى، وكان من الصعب، بل والاستحالة تصور أن يقبع فى القفص كمتهم ينفى عن نفسه الاتهامات.

أما فى المحاكمة الفعلية، فقد تجسد الحلم إلى حقيقة، والمتهم صار مجرد مسئول كبير له فرصة الدفاع عن نفسه وفق الأصول المرعية، والحُكم الأخير سيكون حسب القرائن والأدلة وشهود النفى والإثبات وكفاءة المحامين أيضا.

لحظة تاريخية

مع بدء المحاكمة، عاش الشعب المصرى لحظة تاريخية، حين دخل الرئيس السابق مبارك محمولا على سرير المرض إلى قفص الاتهام لمحاكمته على جرائم قتل ودهس المتظاهرين أثناء الثورة. لحظة سوف تسطر تاريخا جديدا للحياة السياسية فى مصر وفى العالم العربى، لتثبت أن الشعوب باتت قادرة على محاكمة رؤسائها، مهما كانت قوتهم وصلاحياتهم وامتيازاتهم، وقادرة على القصاص منهم بالقانون والعدالة لما اقترفوه من جرائم وفساد وتسلط واستبداد وعدم مراعاة الحقوق.

مع بدء وقائع المحاكمة، انتهى الجدل حول مزاعم عدة، أبرزها أن المحاكمة ليست سوى تمثيلية لإلهاء الشعب. فجاءت الوقائع عبر شاشات التليفزيون لتثبت أن الأمر جد وما هو بالهزل وأن العدل والشفافية صنوان لا يفترقان. وثانيا، أن هناك تواطؤا متعمدا من المجلس العسكري الحاكم لإجهاض الثورة والالتفاف حول مطالبها، لكن المحاكمة أثبتت أن هناك جدية في محاكمة رموز النظام السابق بلا أى تدخل من قبل المجلس العسكري فى شأن القضاء عامة، وشأن محاكمة مبارك خاصة. وثالثا، أن بقاء الرئيس السابق دون محاكمة ودون قصاص، وبالرغم من مرضه المعروف، يحتمل عودته مرة أخرى إلى الحكم، كما روج لذلك إعلاميون وصحفيون كبار فى مجال التهويل بأن الثورة لم تحقق أهدافها بعد، وجاءت المحاكمة لتنتهى هكذا تصورات بلا أساس وتبخرها فى الهواء. وبذلك، أثبت قادة المجلس العسكري أنه شريك فى الثورة وفى إدارة البلاد وفى هدم النظام القديم وفى بناء نظام آخر، يفترض أن يكون أكثر قبولا من عموم المصريين. كما انتهى الجدل أيضا حول معنى الجدية فى هدم نظام وبناء آخر. وأصبح الاستحقاق المطلوب هو كيفية توافق القوى السياسية أيا كانت أيديولوجيتها، على السير قدما إلى الأمام نحو ديمقراطية حقيقية ونحو نظام يراعى حقوق الإنسان والتعددية الفكرية والسياسية والاجتماعية.

دراما الصعود والسقوط

لقد كانت لحظة دخول الرئيس المصرى السابق إلى القفص، لحظة درامية بكل المعانى، اختلطت فيها المشاعر لدى الكثيرين، ولكنها ظلت صافية لدى آخرين. وثار التساؤل فى أذهان البعض : ألا تشفع للرجل بعض إنجازاته الكبرى وحمايته البلاد من أن تنزلق إلى حرب أكثر من مرة، خاصة أنه أحد قادة حرب أكتوبر المجيدة؟ غير أن الإجابة التى سطرتها وقائع بدء المحاكمة، أن البطولة والإنجاز المادى والمعنوى

شئ، والمحاسبة على الخطأ الفادح والجرائم الكبرى شئ آخر، والمهم أن القانون يطبق على الجميع، بغض النظر عن أى بعد آخر.

المحاكمة ذاتها لا تخلو من مفارقات كبرى. فهي ليست مجرد محاسبة قانونية لرئيس استبد بشعبه وحسب، ولكنها تجسد قصة من الصعود إلى القمة ثم السقوط المريع عنها، وما بين الأمرين، استبداد وفساد أودى بصاحبه إلى نهاية من الهلاك المعنوى وربما المادى أيضا.

تبدو مفارقة المكان هنا غير بعيدة الصلة عن دراما الصعود والسقوط. فالمحاكمة تجرى وقائعها فى أكاديمية الشرطة - التى كانت تحمل اسم أكاديمية مبارك للأمن - ولكن الثورة غيرت الاسم والمعنى والمضمون، وتقرر نهائيا إزالة مبارك والاكتفاء بأكاديمية الشرطة مجردا، وهى المكان الذى شهد آخر ظهور علنى له، حين كان فى قمة السلطة فى احتفال عيد الشرطة الذى جرت وقائعه يوم ٢٣ يناير ٢٠١١، قبل يومين من بدء فعاليات الثورة. والآن، يدخلها متهما فى أول ظهور علنى له بعد تنحيه القسرى عن السلطة فى العاشر من فبراير الماضى. وكأن المكان يشهد على الصعود والسقوط معا.

رسائل مهمة للقاصى والدانى

لا تخلو المحاكمة أيضا من رسائل كبرى، أولاها يخص القضاء فى النظام المصرى عموما، وهو المرفق المعروف عنه الشموخ والنزاهة، رغم الضغوط التى تُمارس أحيانا من ذوى النفوذ أو من وسائل الإعلام المختلفة، وبما يوفر مساحة كبيرة من الاطمئنان لدى عموم المصريين، بأن الأمر كله بات فى أيدٍ أمينة، خاصة أن المستشار أحمد رفعت، رئيس المحكمة التى تنظر القضية، مشهود له بالحسم والأحكام الرادعة المطابقة لنص القانون وروحه.

وثانيتهما، أن المحاكمة أكبر بكثير من مجرد رسالة ردع لأي رئيس مصرى فى مقبل الأيام. فالمحاسبة للمسئول أيا كان وضعه ومرتبته، لم يعد من الممكن تجنبها أو التحايل عليها. ولذا، فالرئيس المصرى الجديد وأيا كانت صلاحياته الدستورية كبيرة أو صغيرة، سيضع فى اعتباره قبل حكم التاريخ، أن يلتزم الصراط المستقيم حتى يتجنب مصير مبارك.

وثالثتها، رسالة أبعد قليلا من حدود مصر التى قدمت النموذج، إلى العالم العربى وربما الإسلامى أيضا. فشعوب اليوم لا تقبل الاستبداد ولا أنصاف الحلول، وهدفها ببساطة محاسبة المخطئين والمفسدين.

وتبقى كلمة، أن المحاكمة وطبيعة الاتهامات وحجم الحقوق المدنية المدعى فيها، تتيح مساحة واسعة من الطلبات، والطلبات المضادة من المحامين من كلا الطرفين، كما تتيح مساحة أوسع من المطالب القانونية والإجرائية، وقد ظهرت بوادرها بالفعل من طلبات المحامين فى أولى الجلسات، غير أن حسم المحكمة كان ظاهرا فى الاستجابة إلى الطلبات الجادة وحسب.

(الأهرام المسائي ٢٠١١/١٠/٥)

٢ - مصر الثورة لكل المصريين

الأوضاع السياسية في مصر تتطور بصورة مذهلة، وما يصلح في الصباح لا يناسب تطورات المساء. وفي كل لحظة هناك الجديد والغريب والعجيب، وهناك الفث وهناك السمين، وفي كل الأحوال فإن الضحية هو المواطن المصري الذي يتطلع إلى غد أفضل، والذي تصور بفعل الآلة الإعلامية الجهنمية أن الثورة بين يوم وليلة يمكنها أن تنقل حياته رأساً إلى عقب، وأن الأموال والأعمال سوف تتساقط عليه كالأمطار الجارفة، وأن كل ما هو مطلوب منه مجرد النزول إلى الميادين يوماً بعد آخر، ففي الميادين تتزايد الصرخات وتعلو الصيحات وتتراكم النعم. لكن المحصلة العملية أن زاد اكتئاب عموم الناس «وقرفهم» مما يجري حولهم.

والحكماء هم فقط من قالوا إن الثورة وبشروط معينة سوف تضع مصر بقدها وقديدها على أول طريق النهضة والكرامة، وأهم هذه الشروط أن تدور عجلة العمل والإنتاج، وأن يلتف الجميع أو لنقل الغالبية العظمى المحبة لبلدها حول رؤية للمستقبل، لا تقصى أحداً لمجرد أنه يخالفنا في الرأي والاجتهاد السياسي، وأن تقل الدعوات للانتقام من الماضي لمجرد الانتقام والتشفى المقيت، وأن تكون محاسبة المفسدين أياً كان وضعهم السياسي بناء على إجراءات قانونية سليمة وبعيدا عن أي إجراءات استثنائية انتقامية لا تصلح في زمن يتشدد فيه الجميع بالحرية والديمقراطية والمشاركة والمواطنة، والأهم من ذلك أن تنتظم القوى الجديدة من أجل زرع جذور متينة لها في الشارع السياسي وأن تبني شعبية لها بين الناس في القرى والمدن والأحياء، وأن تخرج من الفضاء الإلكتروني وتدخل في عمق المجتمع، وأن تحشد المصريين من أجل البناء والمستقبل، ومن أجل أن تحصل

على الكثير من المقاعد في المجالس النيابية لتبنى مصر الجديدة ولتؤمن مصر الثورة من أى رياح عكسية.

هذا الصراع بين المحاسبة القانونية والانتقام، وبين النزوع إلى الماضى والتطلع إلى المستقبل هو سمة جامعة للفترات ما بعد الثورات والأزمات الكبرى التى تمر بها الشعوب، غير أن الاستفراق فيها لفترات أكثر من اللازم يأتى بنتائج عكسية، بل ومدمرة، والتاريخ خير شاهد فمرور ثمانية أشهر على سقوط النظام السابق وما حدث فيها من تغيرات كبرى من محاكمات وأحكام قضائية بالسجن لرموز النظام، وانفتاح إعلامى غير مسبوق وحرية تنظيم للأحزاب والجماعات والمنظمات السياسية بلا حدود، وأخيرا وبعد اجتماع للمجلس العسكرى مع قيادات ١٢ حزبا سياسيا تحددت ملامح برنامج زمنى واضح لانتقال السلطة من المجلس العسكرى إلى سلطة مدنية منتخبة فى غضون عام على الأكثر، وهو مطلب كان يشغل الكثيرين ورفع كثيرا فى المظاهرات واجتماعات الأحزاب وتصريحات السياسيين، فتحقق وتحققت معه تأكيدات القادة العسكريين أن مهمتهم مؤقتة وسوف تنتهى لا محالة ولا مطمع لهم فى الحكم كما يقول بذلك المزايدون والمهيجون. بيد أن كثيرا من ردود الأفعال، خاصة من لم يشارك فى الاجتماع الأخير للأحزاب مع قادة المجلس العسكرى تؤشر على أن هناك الكثير من الأعلى صوتا فى الفضاء الإلكتروني لا يهتم سوى مصالحهم الذاتية ولا يرون إلا نصف الكوب الفارغ، ولا يتجاوبون مع التطورات الحادثة على الأرض، بل يدفعون الأمور دفعا نحو الانفجار والفوضى لأنها البيئة الوحيدة التى تجلب لهم المزايا.

فالإدعاء هنا بالحديث باسم الثورة والثوار هو الغالب على هؤلاء الذين لا يزيدون على عدة مئات وفى أحسن الأحوال آلاف محدودة لا تمثل جموع الشعب المصرى

بأى حال، وهو ادعاء ظالم للثورة ذاتها ولكل المصريين الذين يجدون فجأة أنفسهم مجرد كلمة تلوكها الألسن دون الرجوع إليهم عبر الآليات الديمقراطية المعروفة. وهؤلاء المدعون هم من يرفعون الصوت مطالبين المجلس العسكرى بأن يخلى لهم الطريق حتى لا يكون هناك أحد غيرهم يسود الساحة ويجول فيها دون ضوابط. وهؤلاء هم الأكثر تناقضا مع معنى الثورة وأهدافها الحقيقية فى المشاركة والحرية ودولة القانون والعدالة.

لقد قامت ثورة شعب مصر ليس من أجل إحلال نخبة محل أخرى، وليس من أجل إعادة توزيع المغانم السياسية على فئة بعينها دون أخرى، أو من أجل عزل ومحاصرة جماعة لأى سبب كان لحساب جماعة أخرى. ففى ذلك خطر يهدد الاستقرار الاجتماعى ويزرع بذرة انشقاق مجتمعى خطير قد يطيح بكل طموحات الثورة وأهدافها، بل يدخل مصر دائرة الحرب الأهلية بامتياز. ففى مقابل من ينادون بعزل كل أو الغالبية من أعضاء الحزب الوطنى المنحل، هناك من يرفض الأمر جملة وتفصيلا استنادا إلى مبررات قانونية ودستورية لا تبيح حرمان أحد من حقوقه السياسية دون حكم قضائى نافذ، واستنادا أيضا إلى طبيعة الحزب ذاته كمظلة جمعت بين المتناقضات الفكرية والسياسية وجمعت بين أناس وكفاءات وجدوا أنفسهم دون رغبة منهم أعضاء فى قوائم الحزب دون أن يكتبوا أى استثمار عضوية، ولكون الكثيرين من رموز العائلات والعصبيات فى محافظات الصعيد والمحافظات الحدودية ارتبطوا بالحزب رباطا واهيا ولا اعتبارات عملية وليست أيديولوجية أو فكرية، ومع ذلك فإن تهميش كل هذه المحافظات كان أمرا عاديا.

وحين يأتى من يطالب بعزل هذه العصبيات والعائلات التى تشكل أساس الحياة الاجتماعية فى كل محافظات الصعيد وسيناء والوادي الجديد ومطروح وبعض

محافظات بحرى لأنه يريد الاستحواذ على كل السلطة فى مصر الثورة بدون جهد،
تصبح مصر فى خطر شديد، وتصبح الثورة نفسها فى خطر أشد. والسؤال هل
هناك من يجرؤ على وضع مصر على أعتاب حرب أهلية؟ لا أعتقد أن الوطنيين
المخلصين يفعلون ذلك.

٣- فى مواجهة القوضى والتخريب (الأهرام المسائى ٢٣/١١/٢٠١١)

تمر مصر بلحظة فارقة، ثمة من يريد لها أن تكون نموذجا آخر من سوريا حيث المواجهات بين الجيش والشعب والقتل اليومى للأبرياء وانسداد الأفق السياسى والأمنى على السواء، وثمة من يرى الأمور كلها من منظور أسود معتبرا أنه ما دام لم يصل هو شخصيا إلى سدة الحكم، فإن الثورة لم تقم بعد، وهناك ثالثا من يدفعون إلى تأجيج الأمور وتحريض جموع الشباب وتوظيف طاقاتهم فى التدمير والتخريب بدلا من توظيفها فى البناء والنماء، وهناك أخيرا، وهم للأسف عدد قليل يدعون إلى تحكيم العقل والمنطق، والنظر إلى الأمور بحلوها ومرها، وينادون بالإسهام إيجابيا فى بناء مصر جديدة والاستفادة من كل التغيرات الكبرى التى حدثت وعدم الاكتفاء بلعن الظلام، ولكن بالمشاركة وإشعال الضوء وإنارة الطريق.

من ينظر إلى ما يعرف باعتصام ميدان التحرير الذى دعا إليه بداية ما يعرف بائتلاف مصابى الثورة الذين توعدوا الشعب المصرى والشرطة بمفاجأة كبيرة ليلة الجمعة الماضية (١٨ نوفمبر) حسب منشوراتهم ووفقا لما نشره موقع اليوم السابع الإخبارى ثم شاركته مجموعات سلفية ومجموعات شبابية، وما أدى إليه من مشاحنات ومشاجرات وقتلى ومصابين، ناهيك عن محاولات المتظاهرين الهجوم مرة تلو مرة على مبنى وزارة الداخلية بفرض احتلاله وتخريبه وربما تدميره عن بكرة أبيه، فى الوقت نفسه لا توجد مطالب محددة تستحق كل هذا الثمن الكبير، ومن ثم يدرك المرء على الفور أننا أمام لحظة متعمدة للقوضى والتخريب قبل أقل من أسبوع على أول انتخابات برلمانية بعد الثورة، يريد بها أبطالها ودعاتها إلهاء الوطن وتخريب العملية الديمقراطية لنقل السلطة سلميا إلى برلمان منتخب

وحكومة تستمد شرعيتها من صندوق الانتخابات وليس من تعطيل حياة الناس وتدمير مستقبل الوطن.

نشعر بالأسف الشديد والحزن العميق حيث نقول إن في مصر قوى سياسية لا تعترف بشرعية الاستفتاء الذى وافق خلاله ١٤ مليون مصرى على خطة نقل السلطة وصياغة دستور جديد من قبل جمعية تأسيسية تعكس التنوع الحقيقى القائم فى مصر سياسيا واجتماعيا وثقافيا وفكريا، ونفس هذه القوى أهدرت الوقت والطاقة فى محاولات مستميتة للالتفاف حول نتائج هذا الاستفتاء تارة أولى بسبب وتسفيه جموع المصريين الذين وافقوا على خطة نقل السلطة ووصفهم بأنهم جهلاء لا يفهمون معنى الثورة والتغيير الشامل وأنهم يتأثرون بدعايات الشيوخ وأقطاب الحزب الوطنى السابقين، وتارة ثانية بالمناداة بتشكيل مجلس رئاسى واسع الصلاحيات ليحكم البلاد دون أن نعرف من هؤلاء وما هى شرعيتهم ووزنهم الجماهيرى ومن سيقوم باختيارهم ويعطيهم هذه الصلاحيات الواسعة، وتارة ثالثة بالمناداة بإطالة زمن المرحلة الانتقالية حتى تستطيع القوى الثورية والمدنية بناء جذور شعبية لهم فى المجتمع، وتارة رابعة بالمطالبة بإحداث تغييرات كبرى فى يوم وليلة من قبيل تحقيق العدالة الاجتماعية وتغيير كل منظومة العمل فى كل الوزارات والمصالح الحكومية وأجهزة الدولة المختلفة، فى الوقت الذى يتجاهلون فيه تماما أى دعوة للعمل والإنتاج وتسيير دولاب العمل، وتارة خامسة باستغلال أخطاء فردية تحدث فى أى مكان وتحويلها إلى سبب للتحريض ضد الحكومة وضد المجلس العسكرى، ومن ثم التشكيك فى قدرة الجيش المصرى على الوفاء بتعهداته فى نقل السلطة وفقا للإعلان الدستورى، وتارة سادسة بإثارة الهجوم على كل من يقول رأيا مخالفا يخص حاضر البلاد ومستقبلها.

هذه القوى التى تدعى احتكار الحديث باسم الثورة وباسم المصريين جميعا وهم لا يزيدون على كونهم مجرد فصيل سياسى محدود العدد ولكنه على الصوت تسانده فى ذلك كتيبة إعلامية من نوع خاص، هى نفسها التى تخشى المشاركة فى الانتخابات المقبلة، لأنها ببساطة أهدرت الفرصة الثمينة التى أتيحت لها عقب الإطاحة مباشرة برأس النظام السابق، ولم تستغلها فى تشكيل قواعد شعبية لها فى المجتمع المصرى، واكتفت بالمبالغة فى النقد والتحريض والظهور المكثف فى القنوات الفضائية وادعاء البطولة وتأكيد استمرار الثأر من الجيش المصرى الذى اغتصب الحكم ووقف ضد الثورة حسب مزاعمهم المريضة، وتأكيد استمرار المواجهة مع وزارة الداخلية لأنها لم تتغير ولم تتطهر وفقا لرؤيتهم القاصرة.

وتجسيدا لكل هذا لم تتوقف حملات التشويه والتشكيك ضد هاتين المؤسستين تحديدا، وهما من عماد أى دولة، وإن أصابهما مكروه، أصبح الحديث عن وجود الدولة المصرية ذاته أمرا فى علم الغيب.

والكثير من المحللين والناشطين السياسيين والمرشحين المحتملين للرئاسة ركزوا على وجود عنف غير مبرر، استخدمته الشرطة ضد مجموعات من المعتصمين مبررين بذلك كل مظاهر التخريب التى مارسها بعض هؤلاء المعتصمين ضد ممتلكات الشرطة وأفرادها، والتى صورتها كاميرات العديد من القنوات الفضائية، ومبررين أيضا عمليات الاعتداء المتكررة وغير المفهومة على مبنى وزارة الداخلية. وكأن من حق المعتصمين أن يخربوا الوطن ويطلب منا أن نصفق لهم. لقد غابت الحكمة لدى الكثيرين مفضلين الظهور بمظهر الثائر الذى لا يوقفه شيء والمناضل الذى يحرض من أجل التحريض وإشعال الحرائق وحيث تغيب الحكمة فى التحليل وتضيق الرشادة فى الاستنتاج نجد أنفسنا أمام أناس غير جديرين بأن يكونوا على رأس هذا الوطن.

وكفى من المصريين لا أفهم ولا أستطيع أن أفهم كل هذا الحقد على الجيش المصرى وعلى أبناء مصر الشرفاء الذين يحمون الوطن. وكفى من المصريين لا أستوعب كل هذه الرغبة فى التحريض من قبل ناشطين سياسيين يرون أنفسهم نماذج ثورية على أولى خطوات عملية انتقال السلطة بطريقة سلمية وديمقراطية طالما حلمنا بها طويلا. وكفى من المصريين الغيورين على بلدهم وعلى كل موارده لا يمكن أن أستوعب أو أقبل كل هذه العمليات التخريبية المنهجية والمخطط لها جيدا والتي تحدث بين الحين والآخر ضد الشرطة المصرية ومنتسبيها الأوفياء.

ولا يبقى لنا سوى التحذير من مغبة الانصياع وراء رغبات شريرة وخطط خبيثة سوف تفشل حتما وسيذهب أصحابها إلى مزلة التاريخ، ولكل هؤلاء نقول اتقوا الله فى وطنكم وفى شعبيكم وعودوا إلى رشدكم.

٤ - الشعب يقول كلمته

(الأهرام المسائي ٢٠١١/١١/٣٠)

مصر تولد من جديد، وشعبها يعرف ماذا يريد، هذا هو الانطباع الأول لهذه المشاركة الواسعة من قبل المصريين من كل الطبقات وكل الفئات في أول انتخابات بعد الثورة.

مصر تعبر عنك الزجاجة وترسل رسالة للخارج قبل الداخل، أن شعبها قادر على الممارسة الديمقراطية، وقادر على العطاء، لا يقبل أى وصاية من أحد، ولا ينتظر التوجيه والإرشاد من أى كان.

مصر الواثقة بنفسها وشعبها الطامح في مستقبل زاهر يقولان كلمة واحدة، لا شرعية إلا من الشعب، وكما كانت ثورة ٢٥ يناير هي ثورة شعب بكامله فإن صنع المستقبل لن يكون إلا من صنع الشعب، بوعيه وباختياراته.

فهذه المشاركة الشعبية الواعدة كما عبرت عنها طوابير الناخبين، والتي تكشف عن مخزون حضارى واستيعاب لتغيرات العصر، هي الرد العملى والقاسى على كل محاولات الوصاية المقيتة من قبل قلة تميزت بالصوت العالى طوال الأشهر الماضية، ووراءها كتيبة من الإعلاميين المحترفين في تغيير الواقع وتلوينه وتزييفه والقفز على وقائعه باستنتاجات خاطئة ومضللة، أرادت أن تصدر الإرادة الشعبية باسم الحديث عن الثورة وعن مطالبها، وبواسطة مساع حثيثة ومكشوفة من قلة مرصودة شعبيا لغرض تأليه شخوص بعينهم ووضعهم فوق أعناق الجميع دون سند من قانون أو آلية ديمقراطية.

لا شك في أن أحداث الأسبوعين الماضيين كانت عصيبة على كل مصرى، كانت مليئة بالدماء والشهداء والصراخ والويل والمشاعر الحزينة، ولكنها أيضا مليئة

بالدروس والعبر. كانت جزءا مهما ولازما من مخاض التحول نحو مستقبل أفضل، وفي الآن نفسه، كشفت معادن السياسيين والنشطاء والإعلاميين والكتاب والناس البسطاء فى كل ركن من أركان مصر الكنانة. كانت اختيارا للجميع، من هم فى السلطة يديرون البلاد ويجتهدون بإخلاص من أجل حماية الوطن وأبنائه، ومن هم خارجها يصرخون ويضربون بالشعب عرض الحائط، يدعون النقاء الثورى، ولكنهم فى الحقيقة يطمحون فى القفز على السلطة بأى طريقة كانت، حتى ولو كانت تدمير البلاد نفسها.

أحداث جسام مر بها الوطن، لم تخل من فائدة كبرى، لقد كشفت حجم التخطيط الذى استهدف تعويق المسيرة واستمرار نزيف الدم ووقف الانتخابات بدعوى أن البلاد ليست مهيأة بعد لكى تتابع ثورتها عبر تحول مدروس ومنهجي ومخلص من الثورة فى الميدان والشارع، إلى الثورة عبر المؤسسات المنتخبة والصلاحيات المستمدة من قبول الناس ورضائهم الطوعى المتحقق عبر الانتخابات ولا شئ غيرها. لكل ذلك كان الأسبوع الماضى علامة فارقة بين من يخلصون لمصر وهؤلاء الذين يضمرون الشر لها.

تجسدت هذه العلامة الفارقة أكثر وأكثر مع نزول مواطنين بسطاء من كل الفئات والطبقات إلى ميدان العباسية ليقولوا إنهم ضد مصادرة حقوقهم وآرائهم، وضد الاستعلاء عليهم، وضد كل محاولات نفيهم من الواقع المصرى، وضد كل محاولات تزيف الثورة واستغلالها لصالح مجموعة بعينها، وضد كل تخوين وتشكيك وتشويه لما تقوم به المؤسسة العسكرية من أجل الوطن كعهدا دائما وأبدا.

جاء هؤلاء البسطاء طواعية ليقولوا إنهم مع الشرعية الدستورية التى أيدوها عن طيب خاطر وقناعة تامة فى استفتاء ١٩ مارس، وأنهم يؤيدون بقاء المجلس العسكرى حتى تنتهى عملية نقل السلطة إلى سلطة منتخبة منهم وليست سلطة

مفروضة عليهم لا يعرفون عنها أى شىء سوى مزايدات إعلامية ومقولات زائفة. لقد كان الحضور فى العباسية رسالة شديدة الأهمية والوضوح، ملخصها أن مصر أكبر من الميدان مهما علا صوت من فيه، وأن شعبها أكثر وعيا ممن يفترضون غباءه وقلة حيلته.

ولو هلة، حبس المصريون أنفاسهم، لقد تعالت أصوات حزبية وغير حزبية تطالب بتأجيل الانتخابات، وتصر على أن رؤيتها للأشياء هى الأصح والأصوب، منهم من طالب بتأجيل لفترة محدودة تعويضا عن ضياع أسبوعين من عمر الوطن فى أزمة اصطنعت اصطناعا، ومنهم من طالب بتأجيل الانتخابات إلى زمن بعيد لتظل الفوضى والكراهية والانقسام سيد الموقف. وفى كل مكان الخطر كان كامنا، وكانت النتيجة المنتظرة هى فقدان الثقة فى نضج الشعب المصرى، وفتح أبواب التشكيك والغليان إلى ما لا نهاية.

وهنا جاء القرار.. لا تأجيل للانتخابات وستجرى فى موعدها المحدد. كان القرار بلسما فى نفوس المصريين جميعا ما عدا فئة مفروضة وجدت فيه ضربة كبيرة لما كانت تخطط له بلبيل. كان القرار نتيجة ثقة بالنفس أفقدتها المزايدون والمضللون، وكان نتيجة رؤية عميقة لمجريات الأحداث ومن ورائها وما وراءها، وكان نتيجة للتكامل مع مطلب الشعب فى الانتقال من حالة الضباب إلى مرحلة الوضوح، ومن مرحلة التشردم السياسى إلى مرحلة الاختبار وتحديد الأوزان الشعبية دون مزايدة أو افتعال، ومن مرحلة فوضى وفراغ مؤسسى إلى مرحلة المؤسسات المنتخبة المستندة إلى شرعية شعبية لا يمكن لأحد أن يشكك فيها.

جاءت المشاركة لتعكس نبض المصريين الحق، وتجسد قرارهم ببناء وطنهم. صحيح هناك تجاوزات وأخطاء حدثت فى بعض الدوائر الانتخابية، شارك فيها مرشحون عن كل الأحزاب تقريبا، لكنها أخطاء غير مقصودة وليست منهجية نابعة من

الممارسة بعد انقطاع، وأخطاء الناس أنفسهم البسطاء المتحمسين والذين لم يقدم لهم الإعلام والسياسيون والمحللون النصيحة الخالصة لوجه الله تعالى، بل تركوهم فريسة معارك وهمية وبطولات زائفة.

من الصعب الآن القول إن تزويرا قد حدث من سلطة قائمة، أو أن هناك حزبا مهيمنا أو مسئولا فاسدا قد رتب النتائج مسبقا. يذهب الناس إلى اللجان يقفون الساعة تلو الأخرى، يعانون الانتظار ولكنهم مصممون على تحديد من سيمثلهم ومن يروونه الأفضل والأجدر. ولم لا؟ وهم أصحاب القرار ومصدر الشرعية.

لقد اثبتت مشاركة المصريين في الانتخابات التي فاقست كل التوقعات أن قرار الانتخابات في موعدها كان قرارا تاريخيا بحق، وأن الاستناد إلى الشعب وطموحاته وحقوقه هو الاختيار الصائب، وليذهب المضللون إلى الجحيم.

٥- الإسلاميون قادمون فمن يقبل التحدى؟

(الأهرام المسائي ٢٠١١/١٢/٧)

قدر من القلق والتوجس يشوب الكثير من التحليلات المنشورة في داخل مصر وخارجها بشأن تداعيات نجاح وفوز أحزاب الإسلام السياسى فى أول انتخابات برلمانية بعد الثورة خاصة السلفيين، تلك القوة الجديدة التى فرضت نفسها على الساحة المصرية بعد أن قبلت العمل وفق مفاهيم الأحزاب والانتخابات وتداول السلطة رغم رفضها وإدانتها هذه المفاهيم من قبل. والغالب على تلك التحليلات خاصة الأجنبية القول إن الربيع العربى الذى استهدف تعزيز الحريات جاء بغير مبتغاه، وأصبح الربيع العربى ربيعاً إسلامياً قد يؤثر على الحريات العامة والعلاقة مع إسرائيل والمصالح الدولية الكبرى فى المنطقة.

ومن الناحية المنهجية فإن القول بأن الإسلاميين يشكلون كتلة واحدة أو تياراً واحداً، فيه الكثير من المغالطات والتسطيح، فالخلاف بين حزب الحرية والعدالة التابع لحركة الإخوان المسلمين، وبين حزب النور السلفى معروف للكافة ومفرداته تطول الكثير من المواقف بشأن تطبيق الشريعة لاسيما الحدود والموقف من الغرب والأقباط وحرية الإبداع والفكر والميراث الأدبى والفنون والسياحة والفكر الليبرالى والكثير من إشكاليات الحياة المعاصرة. واستناداً إلى هذه المساحة من التباين يبدو الحرية والعدالة كحزب معتدل ولديه كوادى سياسية ومهنية فى جميع المجالات، ويجيد بناء المعادلات السياسية التى تزيد من شعبية الحزب والحديث بلغة توافقية إجمالاً رغم أن بعض قياداته تتحدث أحياناً بلغة خشنة تستفز قطاعات عريضة من المصريين.

وهناك أيضا خلافات فكرية وسياسية بين حزب الحرية والعدالة وأحزاب أخرى تدخل بالعموم فى إطار الإسلام السياسى كحزب الوسط، الذى خرجت قياداته الرئيسية أساسا من عباءة الإخوان المسلمين قبل ما يقرب من عقدين، والأمر نفسه ينطبق مع حزب البناء والتنمية التابع للجماعة الإسلامية. وكلا الحزبين الأخيرين يسعيان إلى تقديم نموذج مستقل فى الفكر والحركة المستندة إلى مقولات إسلامية تتعلق بالعلاقة بين الدعوة والعمل السياسى وبناء المجتمع المسلم والدولة المسلمة والانفتاح على الآخر. وكلاهما أيضا يختلفان تماما مع المقولات الأساسية للحركة السلفية رغم الانتماء الكلى للإسلام السياسى. وهذه الحركة السلفية تحديدا يبدو تميزها فى تشدد أطروحاتها تجاه ما تعتبره انحرافات أخلاقيا مذموما فى المجتمع لا بد من تغييره بأى صورة كانت، كما أن لديها مواقف غير مريحة تجاه الأقباط والغرب، والأولوية لديها هى تطبيق الشريعة بالصورة التى كانت عليها أيام السلف الصالح حسب قناعات وتفسيرات الجماعة، ومن هنا يأتى تركيزها على أولوية نشر الحجاب ومنع الاختلاط بين الجنسين ومنع السينما باعتبارها مفسدة، والتبرؤ من الأعمال الأدبية لبعض كبار المؤلفين بحجة أنها تفتقر إلى الوازع الدينى السليم.

نحن إذن أمام تنويعات من المنظمات والأحزاب التى تتفق معا على المرجعية الإسلامية كمبدأ، ولكنها تختلف فى تفسيره وتطبيقه وأولوياته على نحو كبير.

إن تفهم هذه الخريطة الفكرية والحركية للأحزاب الإسلامية من شأنه أن يساعد على بلورة أساليب حركة لتعزيز تيار الاعتدال من جانب، ومحاصرة تيار التشدد من جانب آخر. وكما هى مهمة للإسلاميين أنفسهم، هى مهمة بنفس الدرجة، أو ربما أكبر قليلا بالنسبة للقوى الليبرالية والمدنية، والتى هى الآن مطالبة بشدة بأن تعيد النظر فى الكثير من مقولات خطابها السياسى والإعلامى. ومثل هذا التفهم

الموضوعى يساعد أيضا على وضع عمليات التخويف التى بدأت بالفعل من وجود الإسلاميين بكثافة كبيرة فى البرلمان فى حجمها الطبيعى. ذلك أن هذا الوجود الكبير للإسلاميين هو اختيار شعب مصر فى أول انتخابات حرة ديمقراطية بعيدة عن أى تزوير أو تدخلات من قبل وزارة الداخلية أو المجلس العسكرى الذى يقود البلاد فى هذه المرحلة الانتقالية الحرجة.

وينفس منطق السعى إلى تعزيز تيار الاعتدال داخل الحركة الإسلامية فى مصر، ثمة منطق آخر وراء محاصرة تلك التلميحات والإيماءات التى أخذت تظهر فى الأيام التالية لفوز الإسلاميين بأن البرلمان الجديد سيكون برلمان أزمة وليس برلمان الثورة، وأنه سيكون محطة أو نقطة انطلاق أساسية نحو صراع شديد بين المجلس العسكرى وحزب الحرية والعدالة على وجه التحديد. والخطر هنا أن يلمح البعض إلى أن المخرج من هذا الاحتمال النظرى هو أن يتفاوض بعض عقلاء المدنيين مع المجلس العسكرى من أجل البقاء فى سدة الحكم، ولو من وراء ستار. والحجة الجاهزة أن هذا هو السبيل الوحيد للحفاظ على مدنية الدولة وعدم الوقوع فى براثن الحكم الدينى. فى حين أن هذه وصفة لحرب أهلية وفناء الدولة.

واقع الأمر هنا أن تصريحات عنترية من بعض رموز إخوانية ساعدت على بلورة تيار التوجس والقلق لدى قطاعات عريضة من الشعب المصرى، وكذلك لدى دوائر صنع قرار كبرى عالميا وإقليميا. فالتسرع فى طلب تشكيل حكومة بعد انتهاء الانتخابات أعطت الانطباع بأن الإخوان يعدون أنفسهم للتفرد بحكم البلاد وأنهم متسرعون فى السيطرة على السلطة. صحيح أن التصريحات التوافقية التى قالها د. محمد مرسى رئيس الحزب خفضت جزئيا من تأثير هذه التصريحات العنترية الأولى، حين أكد أن التعاون بين البرلمان والحكومة والمجلس العسكرى مسألة حيوية لا محيد

عنها، وأنه لا قوة سياسية بعينها تستطيع أن تقود البلاد وتعالج كل آثار التركة البغيضة لنظام الرئيس مبارك المخلوع. ومع ذلك يظل بعض القلق والتحسب من الانقلاب على هذا المنحى التصالحى أمرا مشروعا فى السياسة وفى الأمن وفى كل شئ.

لكن التوجس والقلق وحدهما لا يكفيان، فثمة مسئولية على القوى المدنية التى تحمل فى فكرها العام الإيمان بالدولة المدنية ودولة القانون ودولة المواطنة والحريات، أن تتحرك بصورة أفضل مما قامت به من قبل، وأن تطرح منطلقاتها الفكرية بحيث تصل إلى الناس أيا كانت مستوياتها الفكرية والتعليمية، وأن تختفى تصريحات رموزها المثيرة لفضب كل المصريين.

٦- مفاجآت الانتخابات وصراع الإرادات المنتظر

(سويس إنفو ٢٣/١٢/٢٠١١)

اكتساح الإسلاميين أول برلمان مصرى بعد الثورة، كان القاسم المشترك فى أحاديث المصريين بعد انتهاء الجولة الأولى من الانتخابات، يقابله حصيلة مثيرة للشفقة للأحزاب الليبرالية والمدنية. والاكتساح المعنى هو ذلك الفوز الكبير لحزب الإخوان الحرية والعدالة ومعه حزب النور السلفى بنسبة تفوق الثلثين من جملة مقاعد المرحلة الأولى للانتخابات المصرية.

قدرات تنظيمية وأموال

وهو الفوز الذى أثار بدوره نقاشا حادا حول ما ستحملة أحزاب الإسلام السياسى إن حكمت منفردة. وأثار أيضا البحث فى أسباب فشل القوى المدنية قديمها ممثلا فى حزب الوفد العريق وجديدها ممثلا فى أحزاب تشكلت بعد الثورة سواء بجهد قيادات شبابية أو رموز فى الحياة العامة. لكن المتفق عليه هو أن هذا الفوز للإسلام السياسى كان متوقعا ومنتظرا لأسباب موزعة بين عناصر قوة تنظيمية وشعبية لكل من الإخوان والسلفيين تحديدا، ومعها خبرة فى الانتشار بين الفئات الشعبية والتواصل مع الجموع من طبقات مختلفة، بالإضافة إلى بناء هيكل تنظيمى محدد الصلاحيات فى كل مستوياته، وقيادة محددة واجبة الطاعة من الأعضاء والمتعاطفين.

وكذلك أسباب أخرى تتعلق بأخطاء كثيرة وقع فيها المنافسون من القوى المدنية حيث غاب الاستعداد الجيد لمنافسة انتخابية فى ظل بيئة انتقالية غير معدة

الملاح، ناهيك عن منظمات الشباب التي ظهرت بكثافة شديدة بعد سقوط نظام مبارك السابق، ولم تجهز نفسها جيدا للانتقال من حالة الثورة المستمرة في الميادين إلى حالة تحقيق أهداف الثورة عبر المؤسسات والعمل المنظم والمنهجي وفقا لما تقتضيه اعتبارات إدارة دولة في حال انتقال من الاستبداد والاحتكار السياسى إلى الديمقراطية والمشاركة الشعبية.

الفوز والفرع

المهم أن هذا الفوز أثار فرع قوى مدنية عديدة، وظهرت المطالبات بأن يقدم الإخوان رسائل طمأنة للجميع بأنهم لن ينفردوا بكتابة الدستور وسيحافظون على التوافق مع الآخرين. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد بشر الكثير من السياسيين بأن المرحلة المقبلة ستشهد صداما بين الإخوان والمجلس العسكرى لا محالة. وجاء انسحاب الإخوان من المجلس الاستشارى الذى وافق المجلس العسكرى على تشكيله من بعض الرموز السياسية والفكرية والإعلامية لتقديم المشورة والتوصيات للمجلس العسكرى قبل الإقدام على إصدار تشريع أو قرار يهم الجميع، ليعطى مبررا أكبر للقول إن الإخوان ومعهم السلفيون يشحذون الهمم من أجل معركة كسر عظم مع المجلس العسكرى سواء بالنسبة لتشكيل الجمعية التأسيسية لكتابة الدستور أو بالنسبة لصلاحيات البرلمان المقبل.

ونظرا لأن الأمر يحتوى على مخاطر قد تطيح بالأخضر واليابس، فقد ظهر الإخوان أكثر حرصا على تهدئة الجميع وإنكار النية فى الصدام مع أى كان. مما هدأ الأمر قليلا، لكن المتربصين لم يتوقفوا بعد عن الإلحاح بأن المستقبل سيأتى ومعه انقلاب كبير.

بيئة مختلفة تماما

جدير بالذكر أن هذه الانتخابات التي انتهت مرحلتها الأولى، وما زالت هناك مرحلتان، تجرى في ظل بيئة قانونية وسياسية لم تعدها مصر من قبل، أبرز ملامحها أنها تتم تحت حكم يقوده عسكريون بقيادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي خوله الرئيس السابق إدارة شئون البلاد بعد رحيله عن المشهد السياسي، وهم العسكريون الذين تعهدوا بتسليم السلطة إلى سلطة مدنية منتخبة تكتمل حلقاتها مع انتخاب رئيس للبلاد قبل نهاية يونيه ٢٠١٢. ورغم وضوح هذا التعهد وتأكيداته أكثر من مرة وبصيغ مختلفة، فقد ظل هناك، لاسيما من ائتلافات الشباب وبعض السياسيين المشهورين بالقدرة على التحريض الدائم بلا انقطاع، من يشكك في إنجاز هذا التعهد، ويشكك بالتالي في إتمام الانتخابات أصلا.

ولذا جاء النجاح في المرحلة الأولى وفقا للموعد المعلن ليسكب دشا باردا جدا على هؤلاء، وليضيف شعبية أخرى وتأييدا للمجلس العسكري لدى فئات الشعب البسيطة، التي طالما حُرمت من حقوقها السياسية والانتخابية تحديدا، وكانت فرصة بالنسبة لهم أن يعيشوا لحظة الاختيار الحر دون ضغوط من أحد. وتمثل ذلك في مشهد عجيب فاجأ الجميع حين طالت طوابير الانتظار من الرجال والنساء من كل الأعمار أمام اللجان الانتخابية لساعات طويلة دون ملل أو شكوى. وساعد على ذلك حالة الانضباط الأمني حول اللجان الانتخابية بفعل انتشار جيد للشرطة والقوات المسلحة.

مشاركة شعبية كبيرة

كانت المشاركة الشعبية الكبيرة بنسبة زادت على ٦٢٪ في المرحلة الأولى أمرا لافتا للنظر عكس شوق المصريين لممارسة حقوقهم التي حُجبت عنهم قسرا في العهد

البائد، وكانت دليلا على الرغبة فى الفعل الايجابى فى ظل بيئة سياسية تتسم بالتعقيد وعدم الوضوح وسيادة اللا يقين بشأن المستقبل.

جزء من تميز هذه الانتخابات، هو فى شمولها على منافسة قوية بين أحزاب متنوعة فكريا وأيديولوجيا وشعبيا، ولكل منها فرصة فى التحرك فى أى اتجاه وفقا لقدراتها الذاتية، فضلا عن كونها جميعا بعيدة عن السلطة، واختفاء الحزب الميهم سياسيا، وحيادية أجهزة الدولة، لاسيما الإعلام الرسمى والأجهزة المحلية فى المحافظات والنجوع ووقوفها على مسافة واحدة من الجميع وامتناعها عن التدخل لصالح أى طرف، واختفاء التزوير، اللهم فى حالات شخصية عابرة ومحدودة جدا، وتم كشفها من قبل القضاة المشرفين لأول مرة على كل مجريات العملية الانتخابية من خلال لجنة عليا يرأسها رئيس محكمة الاستئناف، وهى المحكمة الأقدم فى مصر والعالم العربى.

فى الوقت ذاته لم يكن للداخلية التى احترفت فى السابق « طبخ » الانتخابات على هوى الحزب الوطنى الحاكم سابقا والمنحل حاليا، أى دور اللهم إلا تأمين وحماية المقار الانتخابية من خارجها، ومنع أى تعديات على القضاة من أى طرف كان.

ولكل ذلك، صال الإعلام بأشكاله المختلفة المرئية والمسموعة والإلكترونية وجال فى مساحة رحبة بدون أى ضغوط لمتابعة كل صغيرة وكبيرة فى العملية الانتخابية، محلا مسيرتها ومتابعا نتائجها أولا بأول.

النتائج المثيرة

وكما كانت بيئة انتخابية جديدة فى كل مفرداتها، تدين للثورة وشهادتها الحقيقيين ومصابيها الكثر، كانت نتائجها مثيرة ومفاجئة لكل من راهن على توقعات لا

يسندها رديف شعبى ومجتمعى. وإذا كان فوز حزب الحرية والعدالة التابع للإخوان المسلمين بنسبة تقترب من ٤٣٪ منفردا فى المرحلة الأولى، يمكن تفسيره فى ضوء القدرات المالية والتنظيمية والانتشار وحجم العضوية والتضحيات على مدى عقود طويلة وحالة تعاطف شعبى نسبى ورغبة فى منح الإخوان المسلمين فرصة للحكم، لاختبار مقولاتهم وشعاراتهم، فإن صعود حزب النور السلفى كان بمثابة الحصان الأسود، أو مفاجأة المفاجآت، إذ اقتصر ما يقرب من ٢٠٪، وهو الحزب الذى ظهر للنور بالفعل بعد الثورة واستند إلى تراث فكرى ودينى للسلفيين كان يحرم سابقا أى انخراط فى العمل السياسى، وكان يحرم الخروج على الحاكم، وكان يتعامل مع المؤسسات الأمنية للنظام السابق بكل أريحية ودون خجل، وكان يحرم مجرد النطق بلفظة الديمقراطية أو الحزبية باعتبارهما من عمل الشيطان ويكاد المؤمن بهما يكون شيطانا ملعونا فى الدنيا وكافرا فى الآخرة.

أما بعد الثورة فقد اختلف الحال، وأصبح انخراط السلفيين فى العملية السياسية والمشاركة فى الانتخابات أمرا إيجابيا وشرعيا، فسرهم كبار شيوخها بأنه من أجل حماية الشريعة وهوية البلاد الدينية ولعدم ترك الساحة لليبراليين والديمقراطيين يعيشون فيها فسادا، أو يحتكرون كتابة الدستور الجديد إن كانوا وحدهم أو غالبيتهم فى البرلمان.

مفاجأة النسبة التى حصل عليها حزب النور السلفى والتى تقارب خمس عدد أعضاء البرلمان فى المرحلة الأولى، فسرها المنافسون بأنها نتيجة طبيعية لهطول كميات من الأموال من دول خليجية كل همها أن يسود الفكر السلفى فى مصر، من خلال دعم ومساندة الجمعيات السلفية بلا حدود.

مفاجآت الأقباط والليبراليين

أما مفاجآت المنافسين من الليبراليين ودعاة الدولة المدنية فكانت عديدة، لعل أبرزها تلك المشاركة الواسعة للأقباط بنسبة تقارب ٧٠٪، في سابقة لم تحدث من قبل، فيما دل على أن الأقباط باتوا يشعرون بمسئولية كبيرة تجاه أنفسهم وتجاه وطنهم في آن واحد. وهو ما جاء تعبيراً عن رغبة في الخروج من عباءة الكنيسة إلى رحابة الوطن. لكن الحديث الذي شاع عن وجود قوائم بأسماء محددة شارك في وضعها قساوسة من الكنيسة الأرثوذكسية على أن يلتزم بها الأقباط في تصويتهم، قد فجر قضية كبرى تتعلق بانخراط الكنيسة في الشأن السياسي المباشر خلافاً لما يقتضيه القانون، وهنا أثار البعض ما اعتبره حق الأقباط في أن يشكلوا حزباً مسيحياً، فيما فضل آخرون أن يشارك الأقباط في الحياة السياسية من خلال الأحزاب الموجودة بالفعل دون أن يحصرها أنفسهم في حزب مسيحي قد يكون مستهدفاً من قبل أحزاب أصولية متطرفة.

أما حزب المصريين الأحرار الذي أسسه رجل الأعمال نجيب ساويرس، وبرغم حداثة النسبية وكذلك بعض الأحزاب التي شاركت في تكوين تحالف الكتلة المصرية، فقد حقق مفاجأة أن يكون في الترتيب الثالث قبل حزب الوفد الليبرالي العريق، فيما قيل إن أصوات الأقباط كانت السبب وراء هذا الترتيب بنسبة في حدود ١٤ ٪ من جملة المقاعد.

توقعات وتكهانات

وفى ضوء هذه النتائج بات الحديث عن توقعات التصويت في المرحلتين الثانية والثالثة محصوراً في اتجاهين، إما أن يستمر الاتجاه على حاله ويفوز الإسلاميون بنسبة الثلثين أو ربما أكثر، وهنا يصبح البرلمان الجديد تحت تأثير طاع لتيار بعينه،

ولما أن يتغير الاتجاه قليلا لصالح القوى المدنية عموما، التى وجدت أن عليها مراجعة الكثير من طريقة معالجتها للانتخابات، فكان أن اجتمع ناشطون وسياسيون وقرروا بناء تيار المبادرة الإيجابية، الذى يختصر فى وضع قائمة بأسماء محددة تكون معبرة عن الثورة، ويتم التوافق الحزبى عليها من أجل دعمها فى الدوائر التى تخوض فيها الانتخابات. وبينما ظهرت الإعلانات الجذابة فى وسائل إعلام مختلفة تجتمع على دعم ستين مرشحا، أنكرت الكتلة المصرية والثورة مستمرة أى علم بهذا الجهد، وبدلا من التوافق على مرشحين ذوى فرصة كبيرة فى الفوز، تحول الأمر إلى شجار ربما يعكس نفسه سلبا على حظوظ القوى الليبرالية للمرة الثانية، وكأن خبرة المرحلة الأولى عصية على فهم البعض.

٧- ثوار حقيقيون.. وثوار مزيضون (الأهرام المسائي ٢١/١٢/٢٠١١)

لست من الذين يحذون التعليق المباشر على تصريحات أو مقابلات لرموز فكرية أو سياسية، ولكنى هذه المرة سأتجاوز هذه القاعدة. فالحديث الذى أدلى به د. أحمد زويل، الحائز على جائزة نوبل للعلوم فى أحد البرامج التليفزيونية معلقا فيه على الأحداث الجسام التى شهدتها مصر مطلع الأسبوع الجارى، يستحق وقفة تأمل، وقبل ذلك يستحق كلمة تقدير كبيرة. فالرجل، وباعتباره عالما يقدر قيمة العلم وقيمة التراث المعرفى وقيمة البحث المنهجى، دمعت عيناه حين جاء ذكر الحريق الذى أتى على المجمع العلمى المصرى وما فيه من كنوز علمية وتراثية ووثائق ومخطوطات نادرة لا تقدر بثمن. كان الرجل صادقا معبرا عن حزن عميق لا يصيب إلا من يملك مشاعر إنسانية طبيعية وعقلا راجعا وحكمة السنين.

الرجل أيضا كان مصيبا حين طرح فكرته البسيطة والعملية فى آن واحد، وهى أن يقوم من أسماهم بالثوار الحقيقيين بالانسحاب من التحرير وعمل هدنة والتركيز على ما يفيد الوطن، وبالتالي يمكن أن نفرز بين هؤلاء الثوار أصحاب المشروع الثورى محل الاحترام والتقدير، وهؤلاء الخارجين عن القانون الذين يدور الحديث حول مسئوليتهم المباشرة فيما جرى من اعتداءات على المجمع العلمى والاشتباك مع قوات الأمن فى محيط شارع قصر العينى والمبانى الحكومية العتيدة فيه، والتى تعد أحد رموز سيادة الوطن.

الفكرة على بساطتها إنما تقدم حلا سريعا لتلك الأزمة التى تصاعدت وما زالت قابلة للانفجار، فى وقت تحتاج فيه مصر قدرا من الهدوء المحسوب لكى تواصل التخلص من نظام فاسد قضى على كل شئ، وتبنى نظام منضبط تباهى به الأمم حولها.

وللأسف الشديد، ورغم كثرة المتحدثين باسم الثورة والثوار، لم نسمع أحدا من الذين توجه إليهم د. زويل يعلق على هذه الفكرة العبقرية، أو يقضدها أو حتى ينكرها. الكل للأسف صمت وركز جهده في إدانة القوات المسلحة والمجلس العسكري باعتبار أن البطولة والثورية السائدة الآن في القنوات الفضائية والصحف السيارة قد تم اختزالها في الهجوم على الجيش المصري وتشويه سمعته بداية من أحداث جندى وحتى أعلى رتبة. صحيح هناك بعض محاولات من شيوخ ورموز سياسية لفك الاشتباك بين قوات الأمن وهؤلاء المُضرين على البقاء في الميدان ومواصلة الاحتكاك بقوات الأمن. وصحيح أيضا أن هذه المحاولات فشلت، بل وتم الاعتداء على بعض القائمين بها من الرموز السياسية والنواب المنتخبين حديثا. هذا الفشل يعنى أننا أمام محتجين من نوع خاص، لا صلة له بالرموز كثيرة الظهور في الإعلام، ولا صلة له بفكر الثورة ذاتها، ولكنه وهذا هو بيت القصيد، يستفيد من حالة التغذية الإعلامية والدعائية غير المسبوقة لكل من يرمى حجرا في وجه الشرطة والجيش، ولكل من يحرق أثرا أو يخرب مبنى حكوميا، أو يصيب دولاب العمل الوطنى في مقتل. هذه التغذية الإعلامية هي التى تحول الحق باطلا، وتجعل الإجرام بطولة تستحق الإشادة. والأمثلة أمامنا لا تعد ولا تحصى.

ومن يتأمل دعوة د. زويل يدرك على الفور أن الرجل يشير، ولو ضمنا إلى أن هناك صنفين في التحرير، الأول هم صنف الثوار الحقيقيين، والثانى هم صنف الثوار المزيفين.

وبالقطع هذه تفرقة مهمة، فالثوار الحقيقيون لا يخربون بلدهم بصورة متعمدة ومقصودة ومنهجية كما رأينا وسمعنا، ولا يحرقون تراثها العلمى النادر الذى يعد مبعث فخر ورقى للإنسانية جميعا، ولا يتحالفون مع أطفال الشوارع والمهمشين

والمسجلين خطر مستغلين إياهم فى إثارة التوتر والخراب والدمار والمناوشات والاحتكاكات مع قوات الأمن من الجيش والشرطة، ولا يقدمون الأموال والأطعمة وأدوية خاصة لمن يهاجم المنشآت العامة والمصالح الحكومية، ولا يدفعون بالمسجلين خطر إلى الاعتصام أمام المصالح الحكومية لتعطيل دولاى العمل ووقف مصالح الناس . وبالقطف من يفعل مثل ذلك هم الثوار المزيّفون، الذين يستحقون عقاب الدنيا وعذاب الآخرة.

الثوار الحقيقيون هم الذين يرفعون صوتهم بالحق دون تزيد أو استعلاء على الآخرين، هم الذين يؤمنون بحق الناس فى حياة كريمة ويفسحون أمامهم أبواب التطور والرقى من خلال فعل هادف ومشروعات تنموية، مهما كانت صغيرة الحجم.

الثوار الحقيقيون هم الذين يدركون أن تحقيق أهداف الثورة يتم من خلال الانتقال من فعل ثورى وشعبى إلى عمل مؤسسى يؤدى إلى دولة القانون والحق والعدالة.

الثوار الحقيقيون هم الذين يساعدون الناس على المشاركة فى الانتخابات ويقدمون لهم المعرفة التى تساعد على حسن اختيار نواب الشعب.

الثوار الحقيقيون هم الذين يؤمنون بأن الشعب هو صاحب الحق الوحيد فى اختيار من ينوب عنه ويحقق مصالحه فى الداخل وفى الخارج.

الثوار الحقيقيون هم الذين يندمجون مع كل الطبقات وكل الفئات، ولا يشحنون بعضها ضد بعض، ولا يستغلون تهميش بعض منهم فى أعمال إجرامية يعاقب عليها القانون.

أما الثوار المزيفون فهم الذين يقلبون الحقائق والموازن، ويكرهون أنفسهم ويكرهون وطنهم وشعبهم، هم الذين يعيشون فسادا فى الأرض، ويشيعون الكراهية بين طبقات الأمة ويشوهون سمعة مؤسساتها الوطنية، هم الذين ينتشرون إعلاميا فى تناغم يحسدون عليه للتشكيك فى وطنية المصريين وتشويه اختياراتهم الحرة. هم الذين يبشرون بالصدام بين الناس والمؤسسات ويشيعون الضغينة الاجتماعية، وهم الذين يكذبون علنا كما يتفلسون، وهم الذين يستغلون حاجات البسطاء ليحولوهم إلى مجرمين ومخربين وخارجين عن القانون والشرف والأخلاق. إنهم بذرة الفساد التى يجب اقتلاعها.

وباختصار؛ هؤلاء جميعا يستحقون منا كل ازدراء وكل احتقار.

٨- الإسلاميون وإسرائيل.. الواقعية تفرض نفسها

(الأهرام المسائي ٢٨/١٢/٢٠١١)

كانت صدمة كبيرة ليس فقط للإسلاميين ولكن للمصريين جميعا على اختلاف توجهاتهم السياسية أن يدلى المتحدث الرسمي باسم حزب النور السلفى بتصريحات لإذاعة الجيش الإسرائيلي، يؤكد فيها استعداد الحزب للحوار مع إسرائيل وأنهم لن يعملوا على إلغاء المعاهدة معها.

جاءت الصدمة من زاويتين، الأولى أن التصور العام ليس فقط في مصر، بل في العالم العربي كله هو أن الأحزاب السياسية ذات المرجعية الإسلامية لديها موقف حازم من إسرائيل باعتبارها قوة احتلال غاشم لأرض إسلامية لا يجوز التنازل لها عن هذه الأرض، ولا يجوز الاعتراف بها أو الحوار معها بأي شكل كان. ولدينا هنا نموذج حركة حماس التي تحملت الحصار والعزلة في السنوات الخمس الماضية نظرا لتمسكها بهذا الموقف المبدئي.

أما الزاوية الثانية فهي أن حزب النور هو حزب حديث العهد بالعمل السياسي، صحيح حقق مفاجأة كبيرة بحصوله على ما يقرب من ٢٥% من إجمالي عدد النواب في المرحلتين الأولى والثانية من انتخابات البرلمان الأول لمصر بعد ثورة ٢٥ يناير، مما يدل على تمتعه بشعبية بين جزء كبير من الشعب المصري، لكن هذه الشعبية جاءت نتيجة الارتباط بالناس من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية والانتشار في الأحياء الشعبية وتوظيف المقولات الدينية في اكتساب تعاطف البسطاء. وهي أمور لا علاقة لها بإدارة علاقات خارجية لبلد كبير بحجم مصر، وبعيدة الصلة عن كل قضايا الأمن القومي، وهي معقدة ومتشابكة مع مصالح إقليمية ودولية

كبرى، وتتطلب حسابات دقيقة وأكثر من مجرد إطلاق الشعارات الرنانة أو المواقف العنترية.

كانت الصدمة سببا لإثارة الكثير من الجدل حول العلاقة بين السلطة وبين المبادئ، وبين الفوز غير المتوقع وبين الانخراط في أنشطة أو اتخاذ مواقف دون دراسة وتمحيص. ولم يقف الأمر عند حدود محاولة إيجاد تفسير لتصريحات المتحدث الرسمي باسم حزب النور السلفي، بل امتد إلى كل من حزب الأصالة السلفي أيضا وحزب البناء والتنمية التابع للجماعة الإسلامية، وكلاهما انتقد ما فعله حزب النور، وأكدوا رفض كل صنوف التطبيع، وحسب قول ممدوح إسماعيل نائب رئيس حزب الأصالة كيف نلتزم بالمعاهدة في حين أن إسرائيل لا تلتزم بها؟ والمعنى واضح لا التزام بالمعاهدة!

موقف جماعة الإخوان وحزبها الحرية والعدالة بشأن إسرائيل والمعاهدة والحقوق الفلسطينية لم يكن بعيدا عن هذا الجدل، فإذا كان الحرية والعدالة على وشك تحقيق الفوز الكبير في الانتخابات البرلمانية، فهو أيضا على وشك أن يكون الحزب المهيمن على الحياة السياسية المصرية سواء تحالف مع آخرين أو ظل يعمل بمفرده. وبالقسط عليه أن يوضح كيف سيدير العلاقة مع إسرائيل وكيف سيكون موقفه من معاهدة السلام وكيف سيتفاعل مع مكونات القضية الفلسطينية والعلاقة مع الولايات المتحدة، التي تعتبر بدورها أن معاهدة السلام تشكل حجر الزاوية لمصالحها العليا في المنطقة، وأن الحفاظ على بقائها والالتزام بها هو الحد الفاصل بين التعاون والعداء، والحد الفاصل بين الحرب والسلام.

بعد هذا اللفظ والجدل والصدمة، صدر بيان رسمي السبت الماضي (٢٤ ديسمبر) حسم فيه حزب النور السلفي موقفه من إسرائيل على نحو شمل ثلاث نقاط أساسية:

الأولى أن الحزب لن يقدم على أى خطوة فيها ضرر بمصالح مصر وأبنائها ولن يعمل على إلغاء المعاهدة باعتبارها التزاما تعاقديا مع الدولة المصرية، ولكنه فى الآن نفسه سيعمل على تعديل ما فيها من بنود يراها تضر بالمصلحة المصرية من خلال القنوات المعروفة دوليا، أى بالمفاوضات والمباحثات.

والثانية أن الحزب يرفض تماما كل صنوف التطبيع والحوار مع إسرائيل ولن يشارك فى أى نشاط هدفه التطبيع، باعتبارها كيانا يريد أن يطمس هويتنا وما زال يحتل أرضنا ويحاصر أهلنا.

وثالثا أن الحزب يرى هذا الموقف غير متعارض مطلقا مع واجبات مصر تجاه الأمة العربية والإسلامية، التى تحتم عليها أن تدافع عن حقوق الشعوب العربية والإسلامية، وبخاصة إخواننا فى فلسطين.

هذا الموقف ذو العناصر الثلاثة تظهر فيه محاولة إمساك العصا من منتصفها، فالحزب يريد القول إنه لن يكون مندفعاً فى مغامرات قد تجر الولايات على مصر، ولن يكون أيضا مفرطاً فى حقوقها أو حقوق الفلسطينيين. وهو موقف يمكن وصفه بالوسطى الذى يراعى مصالح الدولة بمؤسساتها المختلفة وتياراتها المتباينة من ناحية والمشاعر الشعبية، الناقدة والرافضة للكيان الإسرائيلى من ناحية أخرى. بيد أن أبرز ما فيه هو أنه يبعث بعدة رسائل للخارج لاسيما الولايات المتحدة وإسرائيل، ولعل أهمها أن الحزب السلفى ورغم قناعاته الدينية والفكرية التى تدفعه إلى معاداة إسرائيل، لكن وضعه الجديد كطرف فاعل فى الحياة السياسية المصرية بعد الثورة يملئ عليه سلوكا واقعيا يراعى الضغوط المختلفة والأثمان العالية التى قد تترتب على أى فعل غير محسوب.

لا نستطيع هنا أن نلغى الأثر غير المباشر للضغوط السياسية والإعلامية العديدة التي مورست في الفترة السابقة سواء من إسرائيل أو الولايات المتحدة، وهي ضغوط صبت في التحذير من أن إلغاء المعاهدة يعنى بشكل أو بآخر إعلانا بالحرب كحد أقصى أو بدء مرحلة عداء وتوتر إقليمي كحد أدنى. ونذكر هنا أن كثيرا من التصريحات الرسمية الإسرائيلية ركزت على عدة زوايا منها الشعور بالخطر من تصاعد نفوذ الإسلاميين وسيطرتهم على القرار السياسى المصرى، واستعداد إسرائيل لأسوأ السيناريوهات المحتملة إذا ما ألغى الحكام الجدد في مصر المعاهدة، وأن إسرائيل ترى أن المصلحة هي في الحفاظ على المعاهدة سواء لنفسها أو لمصر. وكذلك فعلت الولايات المتحدة وكرر مسئولوها العبارات نفسها تقريبا سواء في القاهرة كما جاء على لسان السناتور جون كيرى في زيارته الأخيرة لمصر، أو في واشنطن نفسها.

ونذكر أيضا أن السفير الإسرائيلى الجديد في القاهرة جاء محملا بتكليف رسمى لفتح الحوار مع الإسلاميين في مصر، باعتبارهم الحاكمين الجدد، ولتأكيد رغبة إسرائيل في استمرار التواصل مع من انتخبهم الشعب حسب التحليلات الإسرائيلية.

واقع الحال؛ لم تكن رسائل تل أبيب وواشنطن مخصصة للإسلاميين وحدهم، أو للسلفيين وحدهم، ولكنها كانت موجهة للقوى السياسية المصرية على اختلافها. وإذا كان حزب النور قد بادر بتأكيد رؤيته الواقعية الجديدة، فالأمر نفسه ينطبق مع اختلاف في الدرجة بالنسبة لحزب الحرية والعدالة، الذى أكد رئيسه د. محمد مرسى أثناء استقباله جون كيرى أن الحزب يعترف بالمعاهدة كجزء من التزامات مصر الدولية، وأن تغيير بعض بنودها يتم عبر القنوات المعروفة. وربما يختلف هذا الموقف الرسمى للحزب قليلا مع بعض تصريحات قال بها محمد البلتاجى أمين عام

الحزب فى القاهرة، والتي نفى فيها استعداد الحرية والعدالة للحوار مع السفير الإسرائيلى، معتبرا أن التزام الإخوان باتفاقية السلام مع إسرائيل ليس اعترافا من جانبهم بإسرائيل، ولكنه احترام لالتزامات الدولة إلى حين انتخاب مجلسى الشعب والشورى وتشكيل الحكومة، وبعد ذلك تتم مراجعة هذه الالتزامات والاتفاقيات من قبل البرلمان المنتخب، وهل تتوافق مع المصلحة العليا للدولة أم لا.

إذن، ليس السلفيون وحدهم الذين هم مستعدون للتغيير أو الدخول فى مضمار السياسات الواقعية. ومع ذلك يمكن التحسب قليلا فمصر ما زالت فى بداية عملية تحول، والأعباء المنتظرة كبيرة، وبعض قادة السلفيين وكذلك رموز من الحرية والعدالة يلمحون إلى أن الأولوية الآن ليست لتغيير المعاهدة أو الوقوع فى خدع دعوات الحوار مع إسرائيل، وإنما لإعادة ترتيب البيت من الداخل، والوصول به إلى أفضل حالات التماسك والترابط، وبعدها سيكون لكل حادث حديث.

٩- فلننتصر للقانون وحقوق الإنسان معا

(الأهرام المسائي ٢٠١٢/١/٤)

حين يقرأ المرء التعليقات الساخنة لبعض الناشطين في مجال جمعيات حقوق الإنسان بشأن قرار قاضى التحقيق، بضبط بيانات ووثائق لعدد ١٧ من المراكز والمنظمات الحقوقية المثار حولها جدل صاخب، بالحصول على أموال من الخارج بدون ترخيص وإنفاقها في مجالات غير منصوص عليها في الاتفاقيات بين الحكومة المصرية والحكومات المانحة، يتصور أن هناك هجمة كبيرة ضد العاملين في هذا المجال، ويتصور أيضا أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهما الجهتان المانحتان للجزء الأكبر من الأموال لهذه المنظمات، يمكنهما أن يقلبا العلاقة مع مصر رأسا على عقب في سبيل إرضاء هذه الجمعيات والعاملين فيها، أو أن تقدم أمريكا على قطع المعونات العسكرية كما بشرنا البعض مهلا وسعيدا، والتي تمثل ضلعا أساسيا في العلاقة الثلاثية بين مصر والولايات المتحدة وإسرائيل، فإن إنهار هذا الضلع سيضع مصير المعاهدة المصرية الإسرائيلية في مهب الريح، ولا أتصور أن واشنطن أو غيرها قد يصل إلى هذا الحد.

هذا التصور الذى سعى البعض إلى تجسيده من خلال تحركات واجتماعات وإصدار عدة بيانات تشجب وتدين المجلس العسكرى والحكومة كاستمرار للحملة التى يزيد عمرها على عام كامل، ولا تلقى بالا بالإجراءات القانونية الصحيحة التى التزم بها قاضى التحقيق والنيابة العامة، وتتجاهل مبدأ تطبيق القانون على الجميع دون افتئات على أحد ودون استثناء لأحد، نجد أنفسنا أمام تجسيد حى لأزمة بنيوية فى العقل السياسى الجمعى المصرى، كما يجسد نزوع البعض تحت مظلة حقوق

الإنسان إلى الهروب من مظلة القانون المصرى إلى الاحتماء بالدول المانحة، واعتبار الأولوية دائما لتوجيهات المانحين وليس سيادة البلاد.

واقع الأمر أن هذه الأزمة لها ثلاثة أبعاد، الأول يتعلق بالمواجهة الدائمة بين العولمة من جانب وبين سيادة الدول من جانب آخر، والثانى يتعلق بمبدأ دولة القانون ونزوع البعض إلى إعلاء المبدأ فى مواجهة الغير والتتصل من تبعاته حين يتعلق بالسلوك الذاتى. والثالث مرتبط بجملة التطورات السياسية التى تمر بها مصر منذ ثورة ٢٥ يناير، خاصة الفوز الكبير الذى حققته أحزاب الإسلام السياسى فى أول انتخابات نزيهة لم تشهدها مصر من قبل، وهو ما يزعج الكثير من ذوى الفكر الليبرالى واليسارى تحديدا، والكثير منهم مرتبط بجماعات حقوق الإنسان.

وإذا كان من المستحيل إنكار التأثير الكبير الذى لعبته منظمات حقوق الإنسان سواء فى مصر أو فى بلدان عربية أخرى فى مجال بناء حالة ثورية شعبية تواجه السلطة المستبدة وتعمل على إسقاطها، فمن المستحيل أيضا القول إن كل هذه المنظمات تعمل فى إطار القانون وتلتزم معايير الشفافية وأنها تستهدف الصالح العام، وأن كل العاملين فيها لا شبهة على أحد منهم. وإلا لما كانت مصر تسمع عن قضية شائكة تتعلق بحصول بعض هذه المنظمات على أموال من الخارج دون سند من قانون، وتتفققها فى مجالات سياسية ممنوعة بحكم القانون.

نحن أمام عمل قضائى التزم الخطوات القانونية، ويخص منظمات تحوم حولها شبهات، ولا علاقة له بالمنظمات الأخرى العاملة فى مجال حقوق الإنسان والتى تقترب من سبعمائة منظمة منتشرة فى كافة محافظات مصر وتلتزم العمل وفق القانون المصرى والاتفاقيات الموقعة مع الدول المانحة. إذن، فمن أين جاءت الاتهامات والانتقادات الساخنة بأننا أمام حملة ضد حقوق الإنسان فى مصر؟ ألم

يكن من الأجدر أن تتم مساندة الإجراءات القانونية وصولاً إلى الحقيقة الكاملة لإغلاق هذا الملف ومحاسبة المخطئين إن وجدوا، أم أن البعض احترف لغة المبالغة والتشكيك والهدم وضرب القانون في مقتل. الواضح هنا أن البعض من السياسيين والإعلاميين وناشطين في مجال حقوق الإنسان يرون أنفسهم أعلى من سيادة بلدهم، وأن لا أحد منهم يجب أن يخضع للمحاسبة، وأنهم امتداد للعملة بما تعنيه من تغيير هوية وثقافة المجتمعات المحلية لصالح ثقافة يقودها الغرب ويعتبرها الأسمى فوق كل الثقافات والهويات في العالم.

وإذا كان البعض يتصور أن العملة هي الأسمى فوق اعتبارات الأمن القومي للدول، فهو خاطئ بالقطع. ومن يعود إلى التصرفات الأمريكية التي أعقبت هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الشهيرة، يتأكد أن الولايات المتحدة قد ضربت حقوق الإنسان في مقتل باعتبار أن مقتضيات اللحظة تتعلق بالحفاظ على الأمن القومي قبل أي شيء آخر. حينها صدر قانون الوطنية الأمريكي بعد شهر من هجمات سبتمبر الشهيرة الذي منح الأجهزة الأمنية صلاحيات واسعة في اعتقال المواطنين الأمريكيين وغيرهم والتحقيق معهم حتى قبل اتخاذ الإجراءات القانونية المعتادة، وكذلك التنصت عليهم ومراقبتهم ومتابعة رسائلهم العادية أو الإلكترونية، وصلاحيات أخرى ضربت مبدأ الخصوصية في مقتل، ولم يعترض أحد، وكانت الحجة الجاهزة آنذاك أن حماية أمريكا من الإرهاب لها الأولوية على حماية حقوق الإنسان. وما زال الكونجرس الأمريكي من الجمهوريين والديمقراطيين يوافق على مد العمل بهذا القانون حتى الآن فترة بعد أخرى.

وبالطبع فإن التصرفات القانونية المصرية بحق عدد محدود جداً من جماعات حقوق الإنسان لا تقارن بما أقدمت عليه الولايات المتحدة بحجة الأمن القومي، ولا

تمثل إلا حقا من حقوق الدولة عليها أن تلتزم به فى مواجهة من يسعى إلى تجاوز القوانين والإجراءات المعمول بها سواء من المصريين أو من الأجانب. إنتا هنا أمام تطبيق لمبدأ دولة القانون الذى يسرى على الجميع دون تمييز أو تفرقة. فدعونا ننتصر للقانون وحقوق الإنسان معا، لا أن نخلق بينهما أزمة لا يستفيد منها أحد.

أحدث إصدارات مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع

م	اسم الكتاب	المؤلف
(١)	تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم ٢٠١١ (الصراع – الأمن – التنمية)	
(٢)	حياة سعيدة وأمنة مع سكر الأطفال	د/ نيرمين صلاح الدين
(٣)	مشاهد من رحم الثورة	عبد الرحمن سعد
(٤)	الحياة من حولنا	رجب سعد السيد
(٥)	ثورة يوليو في أدب نجيب محفوظ	مصطفى بيومي
(٦)	الإشعاع	أبو بكر توفيق مهران
(٧)	على هامش الغربية	علاء درويش
(٨)	التحرير في صناعة التحرير	محمود حامد الشريف
(٩)	السودان القبعة والعمامة	جمدى الحسبلى
(١٠)	الورد فتح في التحرير	جمعة أبو النيل
(١١)	مستور في صندوق القمامة	صلاح عيسى
(١٢)	ثورة ٢٥ يناير – قراءة أولى	د/ وحيد عبد المجيد
(١٣)	المسيحية والمسيحيون في أدب نجيب محفوظ	مصطفى بيومي
(١٤)	أزمة اليسار الإسرائيلي.. تدهور وانهايار	هبة جمال الدين
(١٥)	نجيب محفوظ بين الأدب والدراما	عبد الغفار رشدى
(١٦)	صراع على روح مصر	حسن أبو طالب
(١٧)	السعرات الحرارية (تنظيم الغذاء لخفض الوزن)	ياسمين جوردن
(١٨)	رحلتى إلى آخر العالم	صلاح منتصر
(١٩)	أزمة منتصف العمر الرائعة	ترجمة/ سهير صبرى
(٢٠)	الغش الانتخابى أسبابه وسبل مواجهته	إيهاب مختار فرحات
(٢١)	الأخوان المسلمون بين التاريخ والمستقبل – كيف كانت الجماعة.. وكيف تكون؟	د/ وحيد عبد المجيد
(٢٢)	حياة بنى إسرائيل في مصر بين حقائق الدين ومصادر التاريخ	م/ هشام سرايا
(٢٣)	الفلسطينيون – سقوط المحرمات	عماد سيد أحمد
(٢٤)	أفريقيا تتحول – كلام في الديمقراطية	د/ عبد الملك عودة
(٢٥)	مدخل إلى إحتراف الترجمة	إبراهيم الخضرى
(٢٦)	رحلات بن عطوطة	محمود السعدنى
(٢٧)	مسافر على الرصيف	محمود السعدنى
(٢٨)	مازق الحركة الشيوعية المصرية	طلعت رميح
(٢٩)	كنتم عايشين إزاي؟	د/ شريف قنديل
(٣٠)	مقتنيات الأهرام (شعبى – بورتريه – مناظر)	

ع إصدارات مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع

■ القاهرة

● ١٦٥ شارع محمد فريد ت ٢٣٩.٤٤٩٩

● مكتبة الأوبرا - ميدان الأوبرا - العتبة ت ٢٥٩.٦٢٧٢

● مكتبة الأهرام - أركاديا مول ت ٢٥٧٧٥٤٤٨

■ الفنادق السياحية

● شيراتون القاهرة ٨٨ ت ٢٧٧.٤٥٧٤ - ٢٣٣٦٩٨.٠

● جراند حياة القاهرة - داخلي ٦٣١٥ ت ٢٣٦٢١٧١٧ - ٢٣٦٤٨٢٣.٠

● هيلتون رمسيس (السوق التجارى) ت ٢٧٧.٤٦٤٦ - ٢٥٧٧٧٤٤٤

● سميراميس انتركونتيننتال ت ٢٧٩٢٢٥٢٧

● إنتركونتيننتال هليوبوليس مدينة نصر ت ٢٤٨.٠.١.٠.٠

■ بنها

● شارع الشهيد فريد ندى ت : ١٣/٢٢٣٢٨٤٨

■ الإسكندرية

● طريق الزعيم جمال عبد الناصر ت . ٣/٤٨٤٨٥٦٣

■ الزقازيق

● شارع ٢٣ يوليو - عمارة الأوقاف ت ٠.٥٥/٢٣.٦٦٥٧

■ أسيوط

● مبنى جامعة أسيوط ت ٠.٨٨/٢٣٣١.٦٥

هذا الكتاب